الفَضْلَ لِمَنْ قام بالفقهِ[1] والجهادِ وحضورِ الجنائزِ وردِّ السلامِ ، ولا يُؤَثِّمُونَ مَن قَصَّر عن ذلك ، إذا كان بهذا[2] قائمون بكفايته .

[باب خبرِ الواحدِ][3]

٩٩٨ — [4] فقال[5] لى قائل : أَحْدُدْ لِى أقلَّ ماتقومُ به الحجة على أهل العلم ، حتَّى يَثبتَ عليهم خبرُ الخاصَّة .

٩٩٩ — فقلتُ : خبرُ الواحدِ عن الواحدِ حتى يُنْتَهَى[6] به إلى

---

(١) فى ب « بالنفقة » وهو مخالف للأصل .

(٢) فى نسخة ابن جماعة « إذ » وقد ضرب بعض قارئى الأصل على الألف الأخيرة من « إذا » . وقوله « بهذا » هو الذى فى الأصل ، ثم عبث فيه عابث فجعله « لهذا » والتغيير بين ، ثم زاد بين السطور كلمة « قوم » ، فصار الكلام « لهذا قوم » وبه ثبت فى نسخة ابن جماعة وسائر النسخ ، وما هنا هو الموافق للأصل .

(٣) أما الأصل فليس فيه عنوان ، ولا من زيادات القارئين ، وأما نسخة ابن جماعة فكتب بحاشيتها « باب خبر الواحد » ولم يكتب عليه مايفيه صحته وأنه من أصل الكتاب ، وقد كتب هذا العنوان فى ب أيضا . وفى س و ج « باب تثبيت خبر الحجة » وهو عنوان طريف ، ولكن لا أدرى من أين نقل .

وانظر فى معنى هذا الباب من كلام الشافعى ، ماقاله فى كتاب اختلاف الحديث بحاشية الجزء السابع من الأم (ص ٢ — ٣٨) وما قاله فى كتاب جماع العلم ، فى الجزء السابع من الأم فى « باب حكاية قول من ردّ خبر الخاصة » (ص ٢٥٤ — ٢٦٢) .

ومن فقه كلام الشافعى فى هذا الباب وجد أنه جمع كل القواعد الصحيحة لعلوم الحديث (المصطلح) وأنه أول من أبان عنها إبانة واضحة ، وأقوى من نصر الحديث ، واحتج لوجوب العمل به ، وتصدّى للردّ على مخالفيه ، وقد صدق أهل مكة وبروا ، إذ سموه « ناصر الحديث » رضى الله عنه .

(٤) هنا فى سائر النسخ زيادة « قال الشافعى » .

(٥) فى ابن جماعة و س و ج « قال » بدون الفاء ، وهى ثابتة فى الأصل .

(٦) كلمة « حتى » مكتوبة بين السطرين بخط يشبه خط الأصل ، وكتبت بالياء مع أن أكثر مايكتبها « حتا » بالألف ، ولكن كتبها فى بعض المواضع بالياء ، فلذلك

النبيِّ أو مَن انْتَهى[1] به إليه دونَه[2].

١٠٠٠ — ولا تقومُ الحجةُ بخبر الخاصَّة حتَّى يَجمعَ أموراً[3]:

١٠٠١ — منها: أن يكونَ مَن حَدَّثَ به ثقةً فى دينه، معروفاً بالصدقِ فى حديثه، عاقلاً لما[4] يُحدِّثُ به، عالماً بما يُحِيلُ مَعانِيَ[5] الحديث مِن اللفظِ، وأن[6] يكونَ ممَّن يُؤَدِّى الحديثَ بحروفه كما سمع[7]، لا يُحدِّث به على المعنى، لأنه إذا حدَّث به على المعنى وهو غيرُ

رجحت أنها هنا من الأصل. وكلمة «ينتهى» كتبت فيه بالياء على خلاف عادته، وكان الأقرب أن تكون «يَنْتَهِيَ» لولا أنه ضبط الياء فى أولها بالضم، والمعنى صحيح فى الحالين.

(١) فى ب «أو إلى من انتهى» وكلمة «إلى» ليست فى الأصل. وقوله «انتهى» كتب فيه «انتها» بالألف، فلذلك ضبطناه بالبناء للفاعل.

(٢) يعنى: حتى ينتهى باسناد الخبر إلى النبى صلى الله عليه وسلم، إذا كان الخبر مرفوعا إليه، أو ينتهى باسناده إلى من روى عنه الخبر بعد النبى صلى الله عليه وسلم، صحابيا كان أو غيره، كما إذا روى أثر عن عمر، أو عن مالك، مثلا، فإنه يلزم لثبوت ذلك عن المروى عنه أن يتصل إسناده إليه.

(٣) عبث عابث فى الأصل، فزاد تاء قبل الميم فى كلمة «يجمع» وضرب على الألف الأخيرة من «أموراً» ليكون الكلام «حتى تجتمع أمور». ولكن لم يتبعه أحد من أصحاب النسخ الأخرى على هذا العبث!

(٤) هكذا فى الأصل ونسخة ابن جماعة «لما» باللام، وهو الصواب، ولكن كشط بعضهم رأس اللام وأبقى بقيتها لتقرأ «بما» وبذلك كتبت فى س و ج، وهو خطأ.

(٥) تصرف بعض قارئى الأصل بجهل! فألصق بالميم لاماً لتكون «لمعانى» وهو خطأ وسخف، لم يتبعه فيه أحد.

(٦) هكذا فى الأصل، بالعطف بالواو، وفى نسخة ابن جماعة و ب «أو أن». والمعنى فى الأصل على «أو» وكثيراً ما يعطف فى العربية بالواو بمعنى أو كما هو معروف. والمراد أن الشرط أحد امرين: إما أن يكون الراوى يروى الحديث بلفظه كما سمع، أو يكون عالما بالمعنى إذا رواه بالمعنى ولم يؤدّ اللفظ. وانظر مامضى فى الفقرة (٧٥٥).

(٧) فى سائر النسخ «كما سمعه» والهاء ملصقة فى الأصل، وليست منه.

عالم بما يحيل معناه - : لم يَدْرِ لعلَّه يُحيلُ الحلالَ إلى الحرام[١]. وإذا أدَّاهُ بحروفه فلم يَبْقَ وجهٌ يُخافُ فيه إحالتُهُ[٢] الحديثَ ، حافظاً إنْ حَدَّث به مِن حفظه ، حافظاً لكتابه إنْ حَدَّث[٣] مِن كتابه . إذا شَرِكَ[٤] أهلَ الحفظِ فى الحديثِ وافقَ حديثَهم ، بَرِيًّا[٥] من أن يكونَ مُدلِّسًا[٦]: يُحَدِّثُ عن مَّن لَقِيَ مالم يَسْمعْ منه ، ويحدِّث[٧] عن النبيِّ ما[٨] يُحدِّثُ الثقاتُ خلافَهُ عن النبيِّ .

١٠٠٢ — ويكونُ هكذا مَن فوقَه ممَّن حدَّثه ، حتى يُنْتَهَى بالحديثِ موصُولاً إلى النبيِّ أو إلى من انْتُهِىَ به إليه دونَه ، لأنَّ كلَّ

---

(١) فى النسخ المطبوعة زيادة « والحرام إلى الحلال » وهى مزادة أيضا بحاشية نسخة ابن جماعة وعليها علامة الصحة ، ولكنها ليست فى الأصل .

(٢) فى النسخ المطبوعة « إحلة » بدون الضمير، وهو ثابت فى الأصل ونسخة ابن جماعة .

(٣) فى ب زيادة « به » وليست فى الأصل .

(٤) « شرك » مضبوطة فى الأصل بفتح الشين وكسر الراء ، وهى من باب «فرح» : أى صار شريكا ، والمصدر « شِرْكٌ » بوزن « كتف » و « شَرِكَةٌ » بوزن « كلمة » ؛ ويخففان بكسر أولهما ، وسكون ثانيهما و « شُرْكَة » أيضاً بوزن « غرفة » : لغة .

(٥) « بريا » بتسهيل الهمزة وتشديد الياء ، ووضعت عليها الشدة فى الأصل .

(٦) ما سيأتى هو لبيان لمدلس .

(٧) قوله و« يحدث » بالنصب ، معطوف على «يكون» يعنى : وبريا من أن يحدث حديثا يخالف فيه الثقات ، وهو بمعنى قوله قبل « إذا شرك أهل الحفظ فى الحديث وافق حديثهم» فان كثرة مخالفة الثقات تدل على وهمه فى روايته وسوء حفظه . ولا يجوز عطفه على « يحدث عن من لقى » لأن من يخالف الثقات لايدخل فى وصف المدلس . وفى ب « فيحدث » وهو خطأ صرف ، ومخالف للأصل وسائر النسخ .

(٨) « ما » مفعول « يحدث »، وفى باقى النسخ « بما » والباء ملصقة بالميم فى الأصل ظاهر اصطناعها .

واحدٍ منهم مُثْبِتٌ لمن حَدَّثَه ، ومُثْبِتٌ على مَن حَدَّثَ عنهُ ، فلا يُسْتَغْنَى فى كلِّ واحدٍ منهم عمّا وصفتُ .

١٠٠٣ — فقال[١] : فأوْضِحْ لِى مِن هذا[٢] بشىءٍ لَعَلِّى أَكونُ[٣] به أعرفَ مِنِّى بهذا ، لِخِبْرَتى به وقِلَّةِ خِبْرَتِى بما وصفتَ فى الحديث ؟

١٠٠٤ — [٤] فقلتُ له : أَتُرِيدُ أن أُخبرَكَ بشىءٍ يكونُ هذا قياساً عليه ؟

١٠٠٥ — قال : نعم !

١٠٠٦ — قلتُ[٥] : هذا أصلٌ فى نفسِه ، فلا يكون قياساً على غيره ، لأن القياس أضعفُ من الأصلِ .

١٠٠٧ — قال : فلستُ أُرِيدُ أن تجعله قياساً ، ولكنْ مَثِّلْهُ لى[٦] على شىءٍ من الشهاداتِ ، التى العِلْمُ بها عامٌّ ؟

١٠٠٨ — قلتُ[٧] : قد يخالفُ الشهاداتِ فى أشياءَ ويُجامِعُها فى غيرها .

---

(١) فى النسخ المطبوعة « قال » وهو مخالف للأصل .

(٢) فى نسخة ابن جماعة والنسخ المطبوعة « بأوضح لى هذا » بحذف « من » وهى ثابتة فى الأصل ، وهى زائدة ، كما يأتى ذلك كثيراً فى كلام البلغاء . ويظهر أن بعض القارئين فى الأصل لم يعجبه موضعها ، فحاول تغييرها ليجعلها « فى » .

(٣) فى سائر النسخ « لعلى أن أكون » وكلة « أن » مزادة بين السطور فى الأصل بخط آخر .

(٤) هنا فى الأصل زيادة « قال » بين السطور بخط آخر . وفى سائر النسخ « قال الشافعى » .

(٥) فى ب « فقلت » وهو مخالف للأصل .

(٦) كلة « لى » لم تذكر فى ب .

(٧) فى ب « قلت له » والزيادة ليست فى الأصل .

١٠٠٩ — قال : وأينَ يُخالفها ؟

١٠١٠ — قلت : أَقْبَلُ فى الحديثِ الواحدَ[١] والمرأةَ[٢] ، ولا أَقْبَلُ واحدًا منهما وحدَه فى الشهادة .

١٠١١ — وأَقبلُ فى الحديث « حدثنى فلانٌ عن فلانٍ » إذا لم يكن مُدَلِّسًا ، ولا أَقبَلُ فى الشهادة إلاّ « سمعتُ » أو « رأيتُ » أو « أَشْهَدَنِى » .

١٠١٢ — وتَختلفُ الأحاديثُ ، فآخذُ ببعضها ، استدلالاً بكتابٍ أو سنةٍ أو إجماعٍ أو قياسٍ ، وهذا لا يُؤخذُ به فى الشهاداتِ هكذا ، ولا يُوجدُ[٣] فيها بحالٍ .

١٠١٣ — ثُمَّ يكونُ بَشَرٌ[٤] كلُّهم تَجوزُ شهادتُه ولا أَقْبَلُ حديثَه[٥] ، مِن قِبَل ما يَدخلُ فى الحديث من كثرةِ الإحالةِ وإزالةِ بعضِ ألفاظِ المعانى .

١٠١٤ — ثم هو يُجامِعُ الشهاداتِ فى أشياءَ غيرِ ما وصفتُ .

---

(١) فى النسخ المطبوعة « الرجل الواحد » « وكلمة « الرجل » ليست فى الأصل ، وهى مكتوبة فى نسخة ابن جماعة وملغاة بالحمرة .

(٢) فى نسخة ابن جماعة « والامرأة الواحدة » ثم ألغيت « الواحدة » بالحمرة .

(٣) فى ج « يؤخـذ » وهو خطأ ، ويظهر أن الخطأ من نسـخة ابن جماعة ، فان الـكلمة كتبت فيها هكذا « يوخذ » بإعجام الذال وبنقط الخاء بنقطة فوقية وأخرى تحتية ، لتقرأ « يوجد » و « يوخذ » ، وهي فى الأصل واضحة بالجيم .

(٤) فى النسخ المطبوعة زيادة « كثير » وليست فى الأصل ولا فى نسخة ابن جماعة .

(٥) فى ب « شهادتهم » وفى ب و ج « حديثهم » . وكله مخالف للأصل .

١٠١٥ — [1]فقال : أمَّا ما قلتَ مِن ألاَّ تَقبَلَ الحديثَ إلاّ عن ثقةٍ حافظٍ عالمٍ بما يُحيلُ معنى الحديثِ ـ : فكما قلتَ ، فَلِمَ لم تَقُلْ هكذا[2] فى الشهاداتِ ؟

١٠١٦ — فقلتُ[3] : إن إحالةَ معنى الحديث أخْفَى مِن إحالةِ معنى الشهادةِ[4] ، وبهذا احتطتُ فى الحديث بأكثرَ ممّا احتطتُ به فى الشهادة[5] . ٩٨

١٠١٧ — قال : وهذا كما وصفتَ ، ولكنّى[6] أنكرتُ ـ إذا كان من يُحدِّثُ[7] عنه ثقةً فحدَّث[8] عن رجلٍ لم تَعرفْ أنت ثقتَه ـ :

---

(١) زيد هنا فى الأصل بين السطور بخط آخر « قال الشافعى » وثبت ذلك فى سائر النسخ .

(٢) فى ب « فلم لم تقبل هكذا فى الشهادات » وهو مخالف للأصل ، وفى نسخة ابن جماعة و س و ج « فلم لم تقل هذا هكذا » وزيادة « هذا » من غير الأصل ، ولكن زادها فيه بعض قارئيه بين السطور مرتين ، مرة قبل « هكذا » ومرة بعدها ، وهو خلط .

(٣) فى النسخ المطبوعة زيادة « له » وهى مكتوبة فى نسخة ابن جماعة وملغاة بالحمرة .

(٤) فى سائر النسخ « الشهادات » وما هنا هو الأصل ، ثم ضرب بعض قارئيه على الهاء الأخيرة وكتب فوقها « ات » لتقرأ « الشهادات » .

(٥) فى س و ج « الشهادات » وهو مخالف للأصل ولنسخة ابن جماعة .

(٦) فى ب « ولكن » وهو مخالف للأصل وسائر النسخ .

(٧) « يحدث » نقطت الياء فى الأصل من تحت ، ولم تنقط فى نسخة ابن جماعة ، وكتب مصحح ب بحاشيتها مانصه : « هكذا فى جميع النسخ بياء الغائب ، والمعنى عليها غير ظاهر ، فلعل المناسب تاء المخاطب » . فيظهر من هذا أنه قرأ الفعل مبنيا للفاعل ، فلم يستقم له معنى الكلام ، والذى أراه أنه مبنى لما لم يسمّ فاعله ، فكأنه يقول : إذا كان الراوى ثقة .

(٨) فى النسخ المطبوعة « فيحدث » وهو مخالف للأصل ولنسخة ابن جماعة .

امتناعَكَ من أن تقلِّدَ الثقةَ ، فتُحْسِنَ[1] الظنَّ به ، فلا تتركه يَروِى إلاّ عن ثقةٍ[2] ، وإن لم تعرفْه أنتَ ؟!

١٠١٨ — [3]فقلتُ له : أرأيتَ أربعةَ نفرٍ عدولٍ فقهاءَ شهدوا[4] على شهادةِ شاهدَيْنِ بحقٍّ لرجلٍ على رجلٍ : أكنتَ قاضيًا به ولم يَقُلْ لك الأربعةُ إنَّ الشاهدين عَدْلانِ ؟

١٠١٩ — قال : لا ، ولا أَقْطَعُ بشهادتهما[5] شيئًا حتّى أعرفَ عَدْلَهُمَا ، إمَّا بتعديل الأربعةِ لهما ، وإمّا بتعديل غيرِهم ، أو معرفةٍ منِّى بعدلِهما .

١٠٢٠ — [6]فقلتُ له : ولِمَ لمْ تَقْبَلْهُمَا على المعنى الذى أمرتَنى أن أقبلَ عليه الحديثَ ، فتقولَ : لم يكونوا ليَشْهَدُوا إلاَّ عَلَى مَن هو أعْدَلُ[7] عندهم ؟

١٠٢١ — [6]فقال : قد يَشهدون على مَن هو عدلٌ عندهم ، ومَن

---

(١) فى ج « لحسن » وفى نسخة ابن جماعة و ب و س « بحسن » وكلها مخالف للأصل ، وقد ضرب قارئ على « فتحسن » فى الأصل ، وكتب فوقها بخط آخر « بحسن » ، إذ لم يفهم المعنى .

(٢) يعنى : فلا تعتبره يروى إلا عن ثقة .

(٣) زيد فى الأصل بين السطور كلمة « قال » وفى سائر النسخ « قال الشافعى » .

(٤) فى سائر النسخ زيادة « لك » وهى مزادة فى الأصل بخط آخر بجوار السطر خارجة عنه .

(٥) فى س « بشهاداتهما » بالجمع ، وهو مخالف للأصل .

(٦) زاد بعضهم هنا فى الأصل كلمة « قال » بخط آخر ، وفى النسخ المطبوعة « قال الشافعى » .

(٧) فى سائر النسخ « عدل » والذى فى الأصل « أعدل » وهو صواب ، وقد يؤتى باسم التفضيل على غير بابه .

عَرَفُوه ولم يَعرِفُوا عَدْلَهُ ، فلمَّا كان هذا موجودًا فى شهادتهم لم يَكن لى قبولُ شهادةِ مَن شهدوا عليه حتى يُعَدِّه ، لُوأو أعرفَ عدلَهُ وعَدْلَ مَن شَهد عندى على عَدْلِ غيرِه ، ولا[1] أقبلُ تعديلَ شاهدٍ على شاهدٍ عَدَّلَ الشاهدُ غيرَه ولم أعرفْ عَدْلَهُ .

١٠٢٢ — [2]فقلتُ[3]: فالحجةُ فى هذا لَكَ[4] الحجةُ عليك : فى ألاَّ تَقبلَ خبرَ الصَّادق عن مَّن جهلنا صدقَه .

١٠٢٣ — والناسُ مِن[5] أن يَشْهدُوا على شهادةِ[6] مَن عَرفوا عَدْلَهُ ـ : أشـــدُّ تَحفُظًا منهم مِن أن يَقبَلُوا إلاَّ حديثَ مَن عَرفوا صحةَ حديثه .

١٠٢٤ — وذلك : أنَّ الرجلَ يَأتِى الرجلَ يُرَىٰ عليه سِيما الخيرِ[7]، فيُحْسِنُ الظنَّ به ، فيقبلُ حديثَه ، ويَقبلُه[8] وهو لا يَعرفُ

---

(١) فى سائر النسخ « فلا » وهو مخالف للأصل .

(٢) زاد بعضهم هنا فى الأصـل كلمة « قال » بخط آخر ، وفى النسـخ المطبوعـة « قال الشافعى » .

(٣) فى سائر النسخ زيادة « له » وهى مزادة بحاشية الأصل بخط آخر .

(٤) فى ج « ما الحجة » وهو خطأ سـخيف . وفى ب « لك فى هـذا » بالتقديم والتأخير ، وهو مخالف للأصل .

(٥) فى ج « بين » بدل « من » وهو خطأ لامعنى له .

(٦) فى سائر النسخ « من أن يشهدوا إلا على شهادة » وكلمة « إلا » مزادة فى الأصل بين السطرين بخط آخر ، وزيادتها خطأ ، لأن المعنى : أن الناس أقل تحفظا فى رواية الحـديث عن من لم يعرفوا صحة حـديثه ، منهم فى الشهادة على شهادة من عرفوا عدالته ، لأنهم فى الشهادة أشد احتياطا وتحفظا .

(٧) كانت فى نسخة ابن جماعة «الخير » كالأصل ، ثم كشطت الألف واللام ، وموضع الـكشط ظاهر .

(٨) فى ب « وينقله » وهو مخالف للأصل ولنسخة ابن جماعة .

حالَهُ ، فيَذكُرُ أنَّ رجلاً يقالُ له «فلان» حدَّثنى كذا ، إمَّا على وجهٍ يَرْجُو أن يَجِدَ عِلْمَ ذلك الحديثِ عندَ ثقةٍ فيَقبلَه عن الثقة ، وإمَّا أنْ[1] يُحَدِّثَ به على إنكاره والتَّعجُّب منه ، وإمَّا بِغَفْلَةٍ[2] فى الحديث عنه .

١٠٢٥ — ولا أَعْلَمُنى[3] لَقِيتُ أَحَدًا قطُّ بَرِيًّا[4] مِن أن يُحدِّثَ عن ثقةٍ حافظٍ وآخرَ يُخالفُهُ[5] .

١٠٢٦ — ففعلتُ فى هذا ما يجبُ علىَّ .

١٠٢٧ — ولم يكن طَلَبِي الدَّلائلَ على معرفةِ صِدْقِ مَن حدَّثنى بأَوْجَبَ علىَّ مِن طلبِي ذلك على معرفةِ صدقِ مَن فَوْقَه ، لأنى أَحتاجُ فى كلِّهم إلى ما أحتاجُ إليه فيمن لَقِيتُ منهم ، لأن كلَّهم مُثْبِتٌ[6] خبرًا عن مَّن فوقَه ولِمَنْ دُونَه .

---

(١) فى سائر النسخ « وإما على أن » وزيادة « على » هنا لاوجه لها ، وقد زادها بعضهم فى الأصل بين السطور بخط آخر .

(٢) فى النسخ المطبوعة « يغفله » وكذلك فى نسخة ابن جماعة وزادت فتحة فوق الغين وشدة فوق الفاء ، وهو لامعنى له ولا وجه ، والذى فى الأصل واضح بالباء الموحدة المنقوطة نقطة واحدة ، وهى باء الجرّ . والمراد : أن الراوى عن الذى عليه سيما الصلاح قد يخدع بظاهره ، فهى الغفلة فى الحديث عنه .

(٣) فى النسخ المطوعة « ولا أعلم أنى » وما هنا هو الذى فى الأصل ، ثم غيرّ فيه بعضهم ، فمدّ طرف الميم وكتب فوق النون والياء « أنى » . وأما نسخة ابن جماعة فجمعت بينهما : « ولا أعلمنى أنى » .

(٤) كلمة « قط » لم تذكر فى سائر النسخ ، وهى ثابتة فى الأصل ، إلا أن بعض القارئين ضرب عليها . و « بريا » كتبت فى سائر النسخ « بريئا » .

(٥) فى س و ج زيادة « ثقة » وهى مكتوبة بحاشية نسخة ابن جماعة وعليها « صح » وهى خطأ صرف ، بل تفسد المعنى المراد ، لأنه يريد أن الرواة يروون عن الثقات وعن غير الثقات .

(٦) فى ج « مثبت لى » وكلمة « لى » ليست فى الأصل ، ولكنها مزادة بالحمرة بحاشية نسخة ابن جماعة ، وعليها « صح » .

١٠٢٨ — [١] فقال : فما بالُكَ قبلتَ ممَّن لم تعرفْه[٢] بالتَّدْليسِ أن يقولَ « عن »[٣] ، وقد يمكنُ فيه أن يكونَ لم يَسْمَعْهُ ؟

١٠٢٩ — فقلت له : المسلمونَ العُدولُ عُدولٌ أصِحَّاءُ الأمرِ في أنفسِهم ، وحالُهم في أنفسهم غيرُ حالِهم في غيرِهم ، ألاَ ترَى أنِّى إذا عرفتُهم بالعدلِ في أنفسهم قبلتُ شهادتَهم ، وإذا[٤] شهدوا على شهادةِ غيرِهم لم أقبلْ شهادةَ غيرِهم حتى أعرفَ حالَهُ[٥] ؟ ! ولم تكن ٩٩
معرفتى عَدْلَهم معرفتى عَدْلَ مَن شهدُوا على شهادته .

١٠٣٠ — وقولُهم عن خَبَرِ أنفسهم وتسميتُهم — : على الصحة ، حتى نَسْتَدِلَّ[٦] مِن فعلهم بما يُخالفُ ذلك ، فنَحْتَرِسَ[٦] منهم في الموضع الذى خالَفَ فِعلُهم فيه ما يجبُ عليهم .

١٠٣١ — ولم نَعْرِف[٧] بالتدليسِ ببلدنا ، فيمن مَضَى ولا مَن

---

(١) هنا فى س و ج زيادة « قال الشافعى » .

(٢) فى ب ونسخة ابن جماعة « ممن لاتعرفه » وهو مخالف للأصل . وفى ج « ممن تعرفه » وهو خطأ .

(٣) فى ج « عن كذا » وهو كلام لامعنى له .

(٤) فى س و ج « فإذا » وهو مخالف للاصل ولنسخة ابن جماعة .

(٥) فى س و ج « حالهم » وهو مخالف للاصل ولنسخة ابن جماعة .

(٦) « نستدل » لم تنقط النون فى الأصل ولا فى نسخة ابن جماعة ، وفى النسخ المطبوعة « يستدل » ولكن قوله « فنحترس » واضح النقط فى الأصل ، فجعلنا الأولى بالنون كالثانية ، لاتساق القول ، وفى ب و س « فيحترس » ، وفى ج « فتحترس » ، وكله مخالف للاصل .

(٧) فى س « ولم يعرف » وكذلك فى نسخة ابن جماعة ، بل ضبطت فيها بضم الياء وفتح الراء ، والذى فى الأصل بالنون وفوقها فتحة .

أدركْنا مِن أصحابنا ـ : إلاّ حديثاً فانّ منهم مَن قَبِلَه عن مَّنْ لو تَرَكه عليه كان خيرًا له .

١٠٣٢ — وكان قولُ الرجلِ «سمعتُ فلاناً يقولُ سمعتُ فلاناً» وقولُه «حدثني فلانٌ عن فلانٍ» ـ : سواءٌ عندهم ، لايحدِّثُ واحدٌ[1] منهم عن مَّن لَقِيَ إلاّ ما[2] سَمِعَ منه ، مِمَّنْ عَنَاهُ[3] بهذه الطريقِ ، قَبِلْنا منه «حدثني فلانٌ عن فلانٍ»[4] .

١٠٣٣ — ومن عرفناه دَلَّسَ مَرَّةً فقد أَبانَ لَنا عَوْرَتَهُ في روايتِه .

١٠٣٤ — وليستْ تلك العورةُ بالكذبِ[5] فَنَرُدَّ بها حديثَه ، ولا النَّصيحَةِ في الصدقِ ، فَنَقْبَلَ منه ما قَبِلْنَا من أهلِ النصيحةِ في الصدقِ .

---

(١) في ب «أحد» .

(٢) في س «بما» والباء ملصقة في الأصل بخط مخالف .

(٣) هكذا في الأصل ، يعني : ممن أراده الراوي من شيوخه أومن هوأعلى منهم ، بالطريق التي حدث بها ، فانه لايحدّث إلاّ بما سمع هو وسمع شيخه ، وإن عبر بقوله «عن فلان» ، لأنه يعني به السماع والتحديث . وقوله «قبلنا منه» الخ : كأنه تفريع على ذلك أو نتيجة له ، ولكن بدون الفاء . وكأنه تركيب غريب دقيق ، أشكل على القارئين ، فغير بعضهم في الأصل ، وضرب على قوله «ممن عناه» وكتب فوقه «فمن عرفناه» ليشاكل به قوله الآتي (برقم ١٠٣٣) ، وبذلك طبعت في النسخ المطبوعة وكتبت في نسخة ابن جماعة ، بل زادوا عليه ، فصارت الجملة «فمن عرفناه منهم بهذه الطريق» .

(٤) في النسخ المطبوعة زيادة «إذا لم يكن مدلساً» وليست في الأصل ، وهي مكتوبة في نسخة ابن جماعة وملغاة بالحمرة .

(٥) في سائر النسخ «بكذب» وقد تصرّف بعض قارئي الأصل فضرب على «با» وأصلح اللام لتكون باء . وهو تصرف غير سائغ .

١٠٣٥ — فقُلْنا : لا نقبلُ مِن مُدَلِّسٍ حديثاً حتَّى يقولَ فيه « حدثنى » أو « سمعتُ » .

١٠٣٦ — فقال : قد أراكَ تَقبلُ شهادةَ مَن لا يُقْبَلُ[1] حديثُه ؟

١٠٣٧ — قال[2] : فقلتُ[3] : لِكِبَرِ أَمْرِ الحديثِ وَمَوْقِعِهِ من المسلمين ، ولمعنًى بَيِّنٍ .

١٠٣٨ — قال : وما هو ؟

١٠٣٩ — قلتُ : تكونُ[4] اللفظةُ تُتْرَكُ من الحديث فتُحِيلُ معناه ، أو يُنْطَقُ بها بغير لفظة[5] المحدِّث ، والناطقُ بها غيرُ عامدٍ لإحالةِ الحديثِ ـ : فيُحِيلُ معناه .

١٠٤٠ — فاذا كان الذى يَحْمِلُ الحديثَ يَجهل هذا المعنى ، كان[6] غيرَ عاقلٍ للحديث ، فلم نَقْبلْ حديثَه ، إذا كان يَحْمِلُ مالا يَعقلُ ، إن

---

(١) « يقبل » واضحة النقط فى الأصل بالياء التحتية ، ولم تنقط فى نسخة ابن جماعة ، فحافظنا على الأصل ، وهو بديع فى التنويع . وفى النسخ المطبوعة « تقبل » بناء الخطاب .

(٢) كلمة « قال » لم تذكر فى النسخ المطبوعة ، وذكرت فى نسخة ابن جماعة وألغيت بالحمرة ، وهى ثابتة فى الأصل .

(٣) فى نسخة ابن جماعة بالحاشية زيادة « له » وعليها « صح » وثبتت فى ب و ج ، وليست فى الأصل .

(٤) فى نسخة ابن جماعة و ج « أن تكون » وزيادة « أن » ليست فى الأصل .

(٥) فى سائر النسخ « لفظ » ، والذى فى الأصل « لفظة » ، بل تكرر هذا السطر فى الأصل مرتين خطأ ثم ألغى أحدهما ، وفيه الكلمة « لفظة » وتصرّف بعضهم فكتب فوقها فى السطرين كلمة « لفظ » . واستعمال كلمة « لفظة » هنا استعمال بديع طريف .

(٦) الجملة جواب الشرط . وفى سائر النسخ « وكان » والواو زادها فى الأصل بعض قارئيه ، وتكلفها ظاهر .

كان ممَّن لا يُؤَدِّى الحديثَ بحروفه ، وكان يَلْتَمِسُ تأديتَه على معانيه ، وهو لا يَعقلُ المعنى[١] .

١٠٤١ — قال : أفيكونُ عدلاً غيرَ مقبولِ الحديث ؟

١٠٤٢ — قلتُ : نعم ، إذا كان كما وصفتُ كان هذا موضعَ ظِنَّةٍ[٢] بيِّنَةٍ تَرُدُّ بها حديثَه ، وقد يكونُ الرجل عَدْلاً على غيرِه ظَنِيناً[٢] فى نفسه وبعضِ أقْربيه ، ولعله أن يَخِرَّ من بُعْدٍ أهْوَنُ عليه من أن يشهدَ بباطلٍ ، ولكن الظِّنَّةُ لمّا دَخلتْ عليه تُرِكَتْ بها شهادتُه ، فالظِّنَّةُ ممَّن[٣] لا يُؤَدِّى الحديثَ بحروفه ولا يَعقلُ معانيَه — : أبْيَنُ منها فى الشاهدِ لِمَن تُرَدُّ شهادتُه[٤] فيما هو ظَنِينٌ فيه بحالٍ .

١٠٤٣ — [٥] وقد يُعْتَبَرُ على الشهود فيما شهدوا[٦] فيه[٧] ، فإن استدللْنا على مَيْلٍ نَسْتَبِينُه أو حِياطَةٍ بمجاوزة قصدِ للمشهود له[٨] — :

---

(١) فى النسخ المطبوعة زيادة « بحال » وهى مزادة فى نسخة ابن جماعة بين السطور ، وعليها « صح » ولا ضرورة لها ، وليست فى الأصل .

(٢) « الظنة » بكسر الظاء المعجمة : التهمة . و « الظنين » المتهم .

(٣) فى نسخة ابن جماعة والنسخ المطبوعة « فيمن » وهى فى الأصل « ممن » ثم كتب فوقها بخط آخر « فيمن » . وما فى الأصل صحيح .

(٤) فى سائر النسخ زيادة « له » وهى مزادة في الأصل بين السطور بخط آخر .

(٥) هنا فى ب زيادة « قال الشافعى » . وفى س زيادة « قال » وهى مزادة بين السطور فى الأصل بخط آخر .

(٦) فى ب « يشهدون » وهو مخالف للاصل .

(٧) هنا فى س زيادة نصها « فان استدلالك عليه واجب » وهى زيادة غريبة ، لامعنى لها ولا موضع . وليست فى الأصل ولا سائر النسخ ، ولكن أشير إليها فى حاشية ب .

(٨) فى النسخ المطبوعة « قصد الشهود للمشهود له » والزيادة ليست فى الأصل ولافى نسخة

لم نَقْبَلْ شهادَتَهم ، وإنْ شهدوا فى شىءٍ ممَّا يَدِقُّ ويَذهبُ فهمُه عليهم فى مثل ما شهدوا عليه ـ : لم نَقبلْ شهادتَهم ، لأنهم لا يَعقلون [١] معنى ما شهدوا عليه .

١٠٤٤ — [٢] ومَن كَثُرَ غلطُه من المحدِّثين ولم يَكُنْ له أَصْلُ كتابٍ صحيحٍ ـ : لم نَقبلْ حديثَه ، كما يكونُ مَن أكثَرَ الغلطَ فى الشهادة لم نقْبَلْ [٣] شهادتَه . ١٠٠

١٠٤٥ — [٤] وأهلُ الحديثِ مُتَبايِنُونَ :

١٠٤٦ — فمنهم المعروف بعلم الحديث ، بطلبِه [٥] وسماعِه من الأبِ والعمِّ وذوى الرَّحِمِ [٦] والصديقِ ، وطولِ مجالسةِ أهل التنازُع فيه ، ومَن كان هكذا كان مُقدَّمًا فى الحفظِ [٧] ، إن خالفه مَن يُقَصِّرُ

ابن جماعة ، ولكن زيد فيه بخط آخر حرف « من » بعد كلمة « قصد » بين السطرين ، وهذا الحرف مزاد أيضا فى نسخة ابن جماعة وملغى بالحمرة .

(١) هنا فى نسخة ابن جماعة والنسخ المطبوعة زيادة « عندنا » وهى مكتوبة فى الأصل بين السطور بخط آخر .

(٢) هنا فى النسخ المطبوعة زيادة « قال الشافعى » وفى الأصل بين السطور بخط آخر « قال » .

(٣) فى ب و ج « لم تقبل » بالتاء ، وهو مخالف للاصل ، وهى أيضا فى نسخة ابن جماعة بالنون ، وكتب فوقها « صح » .

(٤) هنا فى ب زيادة « قال » وليست فى الأصل .

(٥) فى نسخة ابن جماعة والنسخ المطبوعة « طلبه » وهو مخالف للاصل ، وقد عبث به عابث فأطال الباء جعلها لاما ، لتقرأ « لطلبه » . ثم زاد بين السطور كلمة « بالتدين » أو تقرأ أيضا « بالتدبر » . وبالأولى ثبتت فى سائر النسخ ، وهى زيادة نابية عن سياق الكلام .

(٦) فى سائر النسخ « وذى الرحم » بالإفراد ، وهو مخالف للاصل .

(٧) فى سائر النسخ « فى الحديث » وهو مخالف للاصل .

عنه[١] كان أولَى أن يُقبلَ حديثُه ممَّن خَالفَه[٢] من أهل التقصير عنه .

١٠٤٧ — [٣]ويُعْتبرُ على أهلِ الحديث بأَنْ[٤] إذا اشتَرَكُوا فى الحديث عن الرجلِ بأنْ يُسْتدَلَّ على حفْظِ أحدِهم بموافقةِ أهل الحفظِ[٥] ، وعلى خلاف حفظه بخلاف حفظِ أهلِ الحفظِ له .

١٠٤٨ — وإذا اختلَفت الروايةُ استدللنا على المحفوظِ منها والغلطِ بهذا ، ووُجوهٍ سواه ، تدَلُّ على الصدقِ والحفظِ والغلطِ ، قد بيَّنّاها فى غير هذا الموضع ، وأسألُ اللهَ التوفيقَ[٦] .

١٠٤٩ — [٧]فقال : فما الحجّةُ لك فى قبولِ خبرِ الواحدِ وأنتَ لا تُجيز شهادةَ وحدٍ وَحْده[٨] ؟ وما حجّتُكَ فى أنْ قِسْتَهُ بالشهادةِ فى أكثرِ أمرِه ، وفرَّقْتَ بينه وبين الشهادةِ فى بعضِ أمرِه ؟

---

(١) هنا فى النسخ زيادة « فيه » وليست فى الأصل ، ولكنها مكتوبة بين السطور بخط آخر .

(٢) فى س و ج « يخالفه » وهو مخالف للاصل ولنسخة ابن جماعة .

(٣) هنا فى سائر النسخ زيادة « قال الشافعى » وزيد فى الأصل « قال » بين السطور بخط آخر .

(٤) كلمة « بأن » لم تذكر فى النسخ المطبوعة . وهى ثابتة فى لأصل ونسخة ابن جماعة . وهو الصواب ، لأنها لتصوير الاعتبار على أهل الحديث ، واختبار حفظهم وخلاف حفظهم .

(٥) هنا فى سائر النسخ زيادة « له » وليست فى الأصل ، ولكنها مزادة بين سطوره بخط آخر .

(٦) فى ب « وأسأل الله العصمة والتوفيق » .

(٧) هنا فى سائر النسخ زيادة « قال الشافعى » . وزيد فى الأصل بين السطور كلمة « قال » .

(٨) هذا ما فى الأصل . وفى نسخة ابن جماعة « شهادة شاهد وحده » وفى س و ج ، بالجمع بينهما « شهادة شاهد واحد وحده » وكل مخالف للاصل .

١٠٥٠ — قال[١] : فقلتُ له : أنتَ تُعيدُ[٢] ما قد ظَنَنْتُكَ[٣] فَرَغْتَ منه ! ! ولم أَقِسْهُ بالشهادةِ ، إنما سألتَ أن أُمثِّلَهُ لك بِشَيءٍ تَعْرِفُه ، أنتَ به أَخْبَرُ منكَ بالحديث ، فمَثَّلْتُه لك بذلك الشيءِ ، لا أَنِّى احْتَجْتُ لأن يكونَ[٤] قياساً عليه .

١٠٥١ — وتَثْبِيتُ خبرِ الواحدِ أَقْوَى مِن أنْ أَحتاج إلى أن أُمَثِّلَه بغيرِه ، بل هو أَصْلٌ فى نفسه . يعنى ليس أصل لغيره

١٠٥٢ — قال : فكيف يكونُ الحديثُ كالشهادةِ فى شيءٍ ، ثم يُفارقُ بعضَ معانيها فى غيره ؟

١٠٥٣ — فقلتُ له[٥] : هو مخالفٌ للشهادةِ — كما وصفتُ لك — فى بعضِ أمرِه ، ولو جعلتُه كالشهادةِ فى بعضِ أمرِه دونَ بعضٍ كانت الحجةُ لى فيه بيّنةً إن شاء اللهُ .

---

(١) كلمة « قال » هنا ثابتة فى الأصل ، ومع ذلك حذفت فى نسخة ابن جماعة و ب . وفى س و ج « قال الشافعى » .

(٢) فى النسخ المطبوعة زيادة « علىّ » وليست فى الأصل ، ولكنها مكتوبة بحاشية نسخة ابن جماعة وعليها « صح » .

(٣) هكذا فى الأصل ، وهو صواب ظاهر . فجاء بعض القارئين فألصق بالكاف نونا وكتب بجوارها ألفا ، ثم كتب بين السطور بعد الكاف كلمة « قد » لتقرأ « ظننت أنك قد » . وهو تصرّف غير سديد . وفى نسخة ابن جماعة و ج « ظننت بأنك » وفى س « ظننت أنك » .

(٤) فى سائر النسخ « إلى أن يكون » وهو مخالف للاصل .

(٥) فى س و ج « قلت له » وهو مخالف للاصل . وفى ب « قال الشافعى رحمه الله تعالى فقلت له » .

١٠٥٤ — قال : وكيف ذلك ، وسبيلُ الشهاداتِ سبيلٌ واحِدةٌ[١] ؟

١٠٥٥ — قال[٢] : فقلتُ : أتَعنِي فى بعض أَمْرها دونَ بعضٍ ؟ أم فى كلّ أَمرِها ؟

١٠٥٦ — قال : بل فى كلِّ أمرِها .

١٠٥٧ — قلتُ : فكمْ أقلُّ ما تَقْبَلُ على الزنا ؟

١٠٥٨ — قال : أربعةً .

١٠٥٩ — قلتُ : فإنْ نَقَصُوا واحداً جَلَدْتَهم ؟

١٠٦٠ — قال : نعم .

١٠٦١ — قلتُ : فكم تَقْبَلُ على القتلِ والكفر وقطعِ الطريقِ الذى تَقْتُلُ[٣] به كلَّه ؟

١٠٦٢ — قال : شاهدين .

١٠٦٣ — قلتُ له : كم تَقبلُ على المال ؟

---

(١) السبيل مما يذكر ويؤنث ، وقد ورد بهما فى القرآن الكريم . وذكرت هنا فى الأصل « واحدة » بالتأنيث . وفى سائر النسخ « واحد » بالتذكير ، فأثبتنا مافى الأصل .

(٢) كلمة «قال» ثابتة فى الأصل ، ومع ذلك لم تذكر فى نسخة ابن جماعة ، وفيها « فقلت له » وفى النسخ المطبوعة « قال الشافعى فقلت له » وكل ذلك مخالف للأصل .

(٣) « تقتل » منقوطة فى الأصل بالتاء الفوقية على الخطاب ، وفى ب و ج « يقتل » بالياء على الغيبة ويكون مبنيا للمفعول ، وهو مخالف للأصل .

١٠٦٤ — قال : شاهداً وامرأتين .

١٠٦٥ — قلتُ : فكم تَقبلُ فى عُيوب النِّساء ؟

١٠٦٦ — قال : امرأةً .

١٠٦٧ — قلتُ : ولو لم يُتِمُّوا شاهدين وشاهداً وامرأتين - : لم تجلدهم كما جلدتَ شهودَ الزنا[١] ؟

١٠٦٨ — قال : نعم .

١٠٦٩ — قلتُ[٢] : أَفتراها مجتمعةً ؟

١٠٧٠ — قال : نعم ، فى أَن أَقبلَها ، متفرقةً[٣] فى عَدَدِها . وفى أن لا يُجْلَدَ[٤] إلاَّ شاهدُ[٥] الزّنا .

١٠٧١ — قلتُ له[٦] : فلو قلتُ لك هذا فى خبرِ الواحد ، وهو مُجامِعٌ[٧] للشهادة فى أَنْ أَقْبلَه ، ومفارقٌ لها فى عَدَدِه - : هل كانت لك حجةٌ إلاَّ كهِيَ عليك ؟ !

---

(١) كلمة « شهود » غير واضحة فى الأصل ، ويغلب على ظنى أنها تقرأ « كما جلدت منهم فى الزنا » ولكنى لم أجزم بذلك ، ولذلك أثبتها كما فى سائر النسخ .

(٢) فى نسخة ابن جماعة « قلت له » وفى ب « فقلت له » وكذلك فى س و ج مع زيادة « قال الشافعى » ، وكل ذلك خلاف الأصل .

(٣) بحاشية ب « هو منصوب بمحذوف مستفاد من المقام ، أى : وأراها متفرقة الخ » . وهذا هو الوجه .

(٤) « يجلد » منقوطة الياء التحتية فى الأصل . وفى س « نجلد » وفى ج « تجلد » .

(٥) فى نسخة ابن جماعة « شهود » بدل « شاهد » وهو مخالف للأصل .

(٦) فى ب « فقلت » وفى ابن جماعة و س و ج « فقلت له » وما هنا هو الأصل .

(٧) فى س « ومجامع » وهو خطأ ، وفى سائر النسخ « هو مجامع » بحذف الواو ، وهى ثابتة فى الأصل .

١٠٧٢ — قال : فإنما قلتُ بالخلافِ بين عددِ الشهاداتِ خبراً واستدلالاً .

١٠٧٣ — قلتُ[1] : وكذلك قلتُ فى قبولِ خبرِ الواحدِ خبراً واستدلالاً .

١٠٧٤ — وقلتُ : أرأيتَ شهادةَ النساء فى الولادة ، لِمَ أَجَزْتَها ولا تُجيزُها فى درهمٍ ؟ !

١٠٧٥ — قال : اتّباعاً .

١٠٧٦ — قلتُ : فإن قِيلَ لك : لم يُذْكَرْ فى القُرَانِ أَقَلُّ مِن شاهدٍ وامرأتين ؟ [2]

---

(١) فى ب « فقلت » وهو مخالف للأصل وسائر النسخ .

(٢) وهكذا ختم الربيع الجزء الثانى من الكتاب عند آخر السؤال ، ثم بدأ الجزء الثالث بالتسمية ثم الجواب عن السؤال ، وهو لايفعل ذلك ، إن شاء الله ، إلا عن أمر الشافعى أو عن أصل كتابه .

وهذه الصفحة من الأصل التى فيها ختام الجزء الثانى هى الصفحة (١٠٠) ثم بعد ذلك سماعات وعناوين للجزء الثالث ، إلى آخر الصفحة (١١٢) ثم يبدأ الجزء الثالث من الصفحة (١١٣) . وانظر مابينا من ذلك فيما مضى ، فى ختام الجزء الأول (ص ٢٠٣) .

وأسأل الله العصمة والتوفيق ؟

كتب

أبو الأشبال

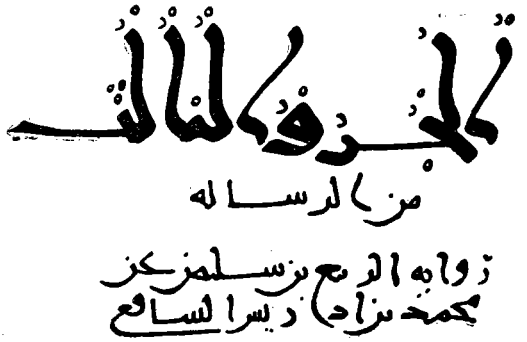

هذا العنوان صورة من عنوان الجزء الثالث من الأصل
وهو بخط الربيع بن سليمان صاحب الشافعي

١١٣ [قال أبو القاسم عبد الرحمن بن نصر قال : نا أبو على الحسن بن حبيب قال : نا الربيع[١] بن سليمان قال : أنا الشافعيّ][٢]

بسم الله الرحمن الرحيم

١٠٧٧ — قال : ولم يُحْظَرْه[٣] أن يجوزَ أقلُّ من ذلك ، فأجزنا ما أجاز المسلمون ، ولم يكن هذا خلافاً للقُرَانِ .

١٠٧٨ — قلنا : فهكذا قلنا[٤] فى تثبيت خَبرِ الواحدِ ، استدلالا بأشياءَ كلُّها أقوى مِن إجازةِ شهادةِ النساءِ .

١٠٧٩ — فقال[٥] : فهل مِن حجةٍ تفرِّقُ بين الخبرِ والشهادةِ سوى الأتِّباعِ ؟

١٠٨٠ — قلتُ : نعم ، مالا أعلمُ مِن أهلِ العلم[٦] فيه مخالفاً .

---

(١) قوله « نا الربيع » ضاع من الأصل بتأكل الورق ، وزدناه للعلم به واليقين .

(٢) هذه الزيادة كلها هى ما كتبه عبد الرحمن بن نصر بخطه فى أول الجزء فوق البسملة ، وانظر ما أوضحنا فى أول الجزء الأول (ص ٧) وفى أول الجزء الثانى (ص ٢٠٥) .

(٣) هكذا فى الأصل بالياء التحتية وفوقها ضمة ، وفى نسخة ابن جماعة «نَحْظُر» وضبطت فيها بالشكل ، وهو خطأ ، لأنه يريد أن يقول للشافعى : كما أنه لم يذكر فى القران أقل من شاهد وامرأتين كذلك لم يحظر فيه أقل من ذلك ، وهو واضح .

(٤) فى نسخة ابن جماعة « قلت وهكذا قلنا » وفى ج « قلنا وهكذا قلنا » وما هنا هو الأصل .

(٥) فى ب « قال » .

(٦) فى س و ج « من أهل الحديث » وهو مخالف للأصل وابن جماعة .

١٠٨١ — قال : وما هو ؟

١٠٨٢ — قلتُ : العدلُ يكونُ جائزَ الشهادةِ فى أُمورٍ ، مَرْدُودَها فى أمورٍ .

١٠٨٣ — قال : فأينَ هو مردودُها[١] ؟

١٠٨٤ — قلتُ : إذا شَهِدَ فى موضعٍ يَجُرُّ به إلى نفسِه زيادةً ، مِن أىِّ وجهٍ مَّا كان الجَرُّ ، أو يَدْفَعُ بها عن نفسه غُرْمًا ، أو إلى ولَدِه أو والِدِه ، أو يَدْفَعُ بها عنهما ، ومَوَاضِعِ الظِّنَنِ سواها[٢] .

١٠٨٥ — وفيه فى الشهادةِ أن الشاهدَ[٣] إنما يَشهدُ بها على واحدٍ ليُلْزِمَه غُرْمًا أو عقوبةً ، وللرجل ليُؤْخَذَ[٤] له غُرمٌ أو عقوبةٌ ،

---

(١) فى س و ج زيادة « فى أمور » وهى زيادة لامعنى لها ، وليست فى سائر النسخ .

(٢) « الظنن » بكسر الظاء وفتح النون جمع « ظِنَّة » وهى التهمة ، بوزن « عِلَّة وعِلَل » وقوله « سواها » هو الصواب الواضح الذى فى الأصل ، وفى ب « سواها » . ثم قوله بعد ذلك فى الفقرة الآتية « وفيه وفى الشهادة » الخ — : كلام جديد مستأنف وضع بينه وبين ماقبله فى الأصل دارة ، وهى دائرة فيها خط يقطعها ، يجعلها شبيهة برأس الهاء الكبيرة ، وهى التى كان العلماء السابقون يجعلونها فاصلا بين الحديثين أو الكلامين خالية الوسط ، ثم إذا قابلوا الكتاب وضعوا فى كل واحدة منها نقطه أو خطا ليدلوا على مابلغوه فى المقابلة وعلى أن الكتاب قوبل على أصله أو سمع على الشيخ . ولم يفهم هذا مصححو نسخة ب ولم يفهموا السياق ، فوصلوا الكلام وحذفوا الواو من قوله « وفيه » فصار الكلام هكذا : « ومواضع الظنن سواها فيه وفى الشهادة » الخ ، وهو خطأ صرف .

(٣) فى الأصل « أن الشهاد » وضرب عليها وكتب فوقها بخط آخر « الشاهد » ولم أجد لما فى الأصل وجها فلم أرجح صوابه ، وفى نسخة ابن جماعة والنسخ المطبوعة « أن الشاهد » .

(٤) فى ج « أن يؤخذ » وهو مخالف للأصل .

وهو خَلِيٌّ ممّا لَزِمَ[١] غيرَه من غرمٍ ، غيرُ داخلٍ فى غرمِه ولا عقوبتِه ، ولا العارِ الذى لزمه ، ولَعَلَّهُ يَجُرُّ ذلك إلى مَن لَعَلَّه أن يكونَ أشدَّ تحاملاً له منه لولده أو والده ، فيُقْبَلُ[٢] شهادتُه ، لأنه لاظِنَّةَ ظاهرةٌ كظِنَّتِه فى نفسِه وولدِه ووالده ، وغيرِ ذلك ممّا يَبِينُ فيه من مواضع الظِّنَنِ[٣] .

١٠٨٦ — والمحدِّثُ بما يُحِلُّ ويُحَرِّمُ لايجرُّ إلى نفسه ولا إلى غيرِه ، ولا يَدفَعُ عنها[٤] ولا عن غيره[٥] ، شيئاً ممَّا يَتَمَوَّلُ الناسُ ، ولا ممّا فيه عقوبةٌ عليهم ولا لَهُمْ ، وهو ومَن حَدَّثه ذلك[٦] الحديثَ من المسلمين — : سواءٌ ، إنْ كان بأمرٍ يُحِلُّ أو يُحَرِّمُ فهو شَرِيكُ العامَّة فيه ، لاتختلفُ حالاتُه فيه ، فيكونَ ظَنِيناً مَرَّةً مردودَ الخبرِ ، وغيرَ ظَنِينٍ أُخْرَى مقبولَ الخبرِ ، كما تختلفُ حالُ الشاهدِ[٧] لعَوَامِّ المسلمين وخَواصِّهم .

---

(١) فى ب « يلزم » وهو مخالف للأصل .

(٢) هكذا فى الأصل ، بنقط الياء التحتية ، وفى النسخ المطبوعة « فتقبل » بالتاء ، وما فى الأصل صحيح .

(٣) ماهنا هو المطابق للأصل بالدقة . واختلفت النسخ : ففى ب كما فى الأصل ، وفى نسخة ابن جماعة و ج « مما تبين فيه مواضع الظنن » وفى س « مما يبين منه مواضع الظنن » .

(٤) فى الأصل «بها» ثم ضرب عليه وكتب فوقه بنفس الخط «عنها» .

(٥) فى ب و ج «غيرها» وهو مخالف للأصل .

(٦) فى ب « بذلك » وهو مخالف للاصل .

(٧) هذا هو الموافق للأصل ، و «الحال» مما يؤنث ويذكر ، والأرجح التأنيث ، وفى ب «يختلف حال الشاهد» وفى س و ج «تختلف حالات الشاهد» وكله مخالف للأصل .

١٠٨٧ — وللناسِ حالاتٌ تكونُ[١] أخبارُهم فيها أَصَحَّ وأَحْرَى أن يَحْضُرَها[٢] التَّقْوَى منها فى أُخْرَى ، ونِيَّاتُ ذوى النِّيَّاتِ فيها أصَحُّ ، وفِكْرُهم فيها أَدْوَمُ ، وغَفْلَتُهم أقلُّ[٣] ، وتلك[٤] عندَ خوفِ الموتِ بالمرضِ والسفرِ ، وعندَ ذكرِه ، وغيرِ تلكَ الحالاتِ من الحالاتِ المُنَبِّهَةِ عن الغفلةِ .

١٠٨٨ — [٥]فقلتُ[٦]له: قد يكون غيرُ ذِى الصِّدقِ من المسلمين صادقاً فى هذه الحالاتِ ، وفى أن يُؤْتَمَنَ على خَبَرٍ ، فيُرَى أنه يُعْتَمَدُ على خَبرِه فيه ، فيَصْدُقُ[٧] غايةَ الصدقِ ، إن لم يكن تَقْوَى فحياءً مِن أن ١١٤ يُنْصَبَ لأمانةٍ[٨] فى خبرٍ لا يَدْفَعُ به عن نفسه ولا يَجُرُّ إليها — : ثم يَكذبُ بعدَهُ ، أو يَدَعُ التَّحَفُّظَ فى بعضِ الصدقِ فيه .

وكانت فى نسخة ابن جماعة كالأصل وعلى اللام ضمة ، ثم كشط طرف اللام ، وموضع الكشط ظاهر ، وألصق بها ألف وكتب بجوارها تاء وضرب على الضمة بالحمرة ، لتقرأ «حالات» وهو عبث لاضرورة له .

(١) فى ج « أن تكون » وهو خطأ ومخالف للأصل .

(٢) فى النسخ المطبوعة « تحضرها » بالتاء ، والذى فى الأصل بالياء ، وهو صحيح .

(٣) فى سائر النسخ « وغفلتهم فيها أقل » وكلمة « فيها » ليست فى الأصل .

(٤) فى ب « وذلك » وفى نسخة ابن جماعة « وتلك » وبحاشيتها « وذلك » وكتب عليها علامة أنها نسخة وعلامة الصحة . والذى فى الأصل « وتلك » ثم ضرب عليها بعضهم وكتب فوقها « وذلك » بخط مخالف لخطه .

(٥) هنا فى سائر النسخ زيادة « قال الشافعى » .

(٦) فى س و ج « وقلت له » وكذلك فى نسخة ابن جماعة ووضع فوق الواو علامة الصحة ، وهو مخالف للاصل .

(٧) فى ب « فيصدق فيه » وزيادة «فيه» هنا ليست فى الأصل .

(٨) فى ج « الأمانة » وهو خطأ .

١٠٨٩ - فإذا كان موجوداً فى العامَّةِ وفى أهـل الـكذبِ الحالاتُ يَصدُقُون فيها الصدقَ الذى تَطيبُ به نَفْسُ[١] المحدِّثين - : كانَ أهلُ التقوى والصدقِ فى كل حالاتهم أَولَى أن يَتَحَفَّظُوا عندَ[٢] أَوْلَى الأمورِ بهم أن يَتَحَفَّظُوا عندها ، فى أنهم وُضِعوا موضِعَ الأمانَةِ ، ونُصِبُوا أعلاماً لِلدِّينِ ، وكانوا عالمين بما ألزمهم اللهُ منَ الصدق فى كلِّ أمرٍ ، وأن الحديثَ فى الحلالِ والحرامِ أَعلَى الأمورِ وأبْعَدُها من أن يكونَ فيه موضعُ ظِنَّةٍ ، وقد قُدِّمَ[٣] إليهم فى الحديث عن رسول الله بشىءٍ لم يُقَدَّم إليهم[٤] فى غيره ، فوُعِدَ على الـكذب على رسولِ الله النَّارُ .

١٠٩٠ - [٥]عبدُالعزيز[٦] عن محمد بن عَجْلانَ عن عبد الوهاب بن

---

(١) كلمة «به» فى الأصل كانت «بها» ثم أصلحت فوقها على الصواب . وكلمة « نفس » زاد بعض الـكاتبين بجوار النون بين السطرين ألفا ، لتقرأ « أنفس » وبذلك ثبتت فى سائر النسخ ، وما فى الأصل صحيح .

(٢) كلمة « عند » عبث بها عابث فى الأصل فجعل الدال هاء ، ولم يتابعه أحد على ذلك .

(٣) ألصق بعض الـكاتبين تاء فى القاف ولم ينقطها ، لتقرأ « تقدم » وهو عبث لم يتبعه فيه أحد .

(٤) فى ب « لم يتقدم إليهم » وهو مخالف للأصل ، وفى س و ج «لم يتقدم عليهم» وهو خطأ صرف .

(٥) هنا فى النسخ المطبوعة زيادة « قال الشافعى أخبرنا » وفى الأصل زيدت كلمة «أخبرنا» بين السطور ، وفى نسخة ابن جماعة زيادة « أخبرنا » أيضا ، وقبلها زيادة ملغاة بالحمرة وهى «قال الربيع أخبرنا الشافعى رحمه الله » .

(٦) فى ابن جماعـة « أخبرنا الدراوردى » وفى النسخ المطبوعة « عبـد العزيز بن محمد الدراوردى » ، وما هنا هو الذى فى الأصل ، ولـكن زيد بحاشيته « بن محمد » .

بُخْتٍ[١] عن عبدالواحد النَّصْرِىِّ[٢] عن وَاثِلَةَ بن الأَسْقَعِ عن النبىِّ قال : « إِنَّ أَفْرَى الفِرَى[٣] مَنْ قَوَّلَنِى ما لم أَقلْ ، ومَن أَرَى[٤] عينيه مالم تَرَى[٥] ، ومَن ادَّعَى إلى غيرِ أَبيه »[٦] .

---

(١) « بخت » بضم الباء الموحدة وسكون الخاء المعجمة وآخره تاء مثناة فوقية .

(٢) « النصرى » بفتح النون وسكون الصاد المهملة ، نسبة إلى جده الأعلى « نصر بن معاوية بن بكر بن هوازن » والنون واضحة النقط فى الأصل ، ولم تنقط فى نسخة ابن جماعة . وفى النسخ المطبوعة « البصرى » وهو خطأ . وليس لعبد الواحد فى البخارى غير هذا الحديث .

(٣) فى اللسان : « الفِرَى جمعُ فِرْيَةٍ وهى الكذبة . وأَفْرَى أَفعلُ منه للتفضيل ، أى أَكْذَبُ الكذبات » .

(٤) فى ابن جماعة والنسخ المطبوعة زيادة « فى المنام » وهى مكتوبة فى الأصل بين السطور بخط آخر ، والمعنى على إرادتها .

(٥) كتبت فى الأصل « ترا » بالألف كعادته فى كتابة ذلك ، وباثبات حرف العلة مع الجازم ، كما مضى توجيهه مراراً . ثم تصرف فيه بعض الكاتبين فألصق ياء فى الألف لتقرأ « تريا » وبذلك ثبتت فى سائر النسخ .

(٦) الحديث رواه البخارى (ج ٤ ص ١٨٠ — ١٨١ من الطبعة السلطانية ، و ج ٦ ص ٣٩٤ من الفتح) عن على بن عياش ، ورواه أحمد (ج ٤ ص ١٠٦) عن عصام بن خالد وأبى المغيرة : ثلاثتهم عن حريز — بفتح الحاء المهملة وكسر الراء — بن عثمان عن عبد الواحد بن عبد الله النصرى . ورواه أحمد أيضا من طريقين آخرين عن واثلة (ج ٣ ص ٤٩١ و ج ٤ ص ١٠٧) . ولم يروه أحد من أصحاب الكتب الستة إلا البخارى . وروى البزار بعضه من حديث ابن عمر ، ورجاله رجال الصحيح ، كما فى مجمع الزوائد (ج ١ ص ١٤٤) .

وهذا الحديث من عوالى البخارىّ ، بينه وبين واثلة ثلاثة شيوخ ، كالعدد الذى بين أحمد وبين واثلة ، وأحمد من شيوخ البخارى ، والشافعى ، وهو شيخ أحمد ومن طبقة كبار شيوخ البخارى — : رواه وبينه وبين واثلة أربعة شيوخ . وذكر الحافظ فى الفتح أن ابن عبدان رواه فى المستخرج على الصحيحين من طريق هشام بن سعد عن زيد بن أسلم عن عبد الواحد النصرى عن عبد الوهاب بن بخت عن واثلة ، ثم قال : « وهذا عندى من المزيد فى متصل الأسانيد ، أو هو مقلوب ، كأنه : عن زيد بن أسلم عن عبد الوهاب بن بخت عن عبد الواحد » . وقد تبين من رواية

١٠٩١ — [١] عبدُ العزيز[٢] عن محمد بن عَمرٍو[٣] عن أبي سَلَمَةَ[٤] عن أبي هريرةَ أن رسولَ الله قال : « من قال عليَّ مالم أَقُلْ فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ من النارِ »[٥] .

١٠٩٢ — [٦] يحيى بنُ سُلَيْمٍ[٧] عن عُبيد الله بن عُمرَ عن أبي بكر بن سالمٍ[٨] عن سالمٍ عن ابن عمرَ أن النبيَّ قال : « إن الذى يكذبُ عليَّ يُبْنَى له بيتٌ فى النار »[٩] .

الشافعى هنا أن رواية هشام بن سعد من المقلوب، لأن عبدالوهاب رواه عن عبدالواحد. ويظهر لى من ذلك أن معرفة العلماء بكتاب [الرسالة] معرفة رواية وإسناد فقط ، لامعرفة درس وتحقيق .

(١) هنا فى س و ج زيادة « قال الشافعى أخبرنا » وكذلك فى نسخة ابن جماعة ، ولكن ضرب على «قال الشافعى» . وزيد فى الأصل بين السطور « أخبرنا » . وفى ب « وأخبرنا » .

(٢) فى ب «عبد العزيز الدراوردى» وفى سائر النسخ «عبد العزيز بن محمد» وكل ذلك زيادة عما فى الأصل .

(٣) فى سائر النسخ زيادة «بن علقمة» وهى مكتوبة بحاشية الأصل بخط آخر .

(٤) فى نسخة ابن جماعة و س و ج زيادة «بن عبد الرحمن» وهى مزادة فى الأصل بين السطور .

(٥) هذا إسناد صحيح جدا ، وكذلك رواه أحمد (رقم ١٠٥٢٠ ج ٢ ص ٥٠١) وابن ماجه (ج ١ ص ١٠) من طريق محمد بن عمرو عن أبي سلمة . ورواه أحمد بمعناه أيضا من طرق أخرى عن أبي هريرة (رقم ٨٢٤٩ و ٨٧٦١ و ٩٣٠٥ و ٩٣٣٩ و ١٠٠٥٧ و ١٠٧٣٩ ج ٢ ص ٣٢١ و ٣٦٥ و ٤١٠ و ٤١٣ و ٤٦٩ و ٥١٩) ومسلم (ج ١ ص ٥) والحاكم (ج ١ ص ١٠٢ — ١٠٣) .

(٦) هنا فى ابن جماعة زيادة « أخبرنا » وهى مزادة فى الأصل بين السطور ، وكذلك فى س و ج بزيادة «قال الشافعى» ، وفى ب « قال الشافعى حدثنا » وكل ذلك مخالف للأصل .

(٧) «سليم» بالتصغير . وفى ابن جماعة و س و ج زيادة «الطائفى» وليست فى الأصل .

(٨) هو أبو بكر بن سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب ، فقد روى هذا الحديث عن أبيه عن جده .

(٩) هذا إسناد صحيح جدا ، والحديث من هذا الطريق ليس فى الكتب الستة ، ولكن

١٠٩٣ — [١] حدثنا[٢] عَمْرُو بن أبي سَلَمَةَ[٣] عن عبد العزيز بن محمد عن أَسِيد بن أبي أَسِيدٍ عن أمه[٤] قالت : قلتُ لأبي قتادَةَ : مالَكَ لا تُحَدِّثُ عن رسول الله كما يحدثُ الناسُ عنه[٥] ؟ قالت : فقال أبو قتادةَ : سمعتُ رسولَ الله يقولُ : « من كَذَبَ عليَّ فَلْيَلْتَمِسْ لجنبه مَضْجَعاً من النارِ . فجعل رسولُ الله يقولُ ذلك وَيَمْسَحُ الأرْضَ بيده »[٦].

١٠٩٤ — [٧] سفيانُ عن محمد بن عمرو[٨] عن أبي سلمةَ[٩] عن أبي هريرةَ أن رسولَ الله قال : « حَدِّثُوا عن بني إسرائيلَ ولا حَرَجَ ،

رواه أحمد من هـذا الطريق بأسانيد (رقم ٤٧٤٢ و ٥٧٩٨ و ٦٣٠٩ ج ٢ ص ٢٢ و ١٠٣ و ١٤٤) وانظر أيضا فى هذا المعنى أحاديث لابن عمر فى تاريخ بغداد للخطيب (ج ٣ ص ٢٣٨ و ج ٧ ص ٤١٨) .

(١) هنا فى س و ج زيادة «قال الشافعى» .

(٢) فى ابن جماعة و ب و ج «أخبرنا» وهو مخالف للأصل .

(٣) فى ابن جماعة و س و ج زيادة « التنيسى » وهى مزادة فى الأصل بين السطور بخط آخر . وعمرو بن أبي سلمة التنيسى هـذا من أقران الشافعى ، بل عاش بعد الشافعى نحو ١٠ سنين ، وعبد العزيز بن محمد — شيخه فى هـذا الاسناد — هو الدراوردى شيخ الشافعى .

(٤) « أسيد » بفتح الهمزة وكسر السين المهملة . وأما أمه فلم أعرف من هى ؟ ولكن ذكر فى ترجمته فى التهذيب أنه يروى عنها وعن عبد الله بن أبي قتادة ونافع مولى أبي قتادة ، ونقل أيضا عن ابن سعد أن أسيداً مولى ابن أبي قتادة ، فيظهر من هذا ومن سؤال أمه لأبي قتادة أنها قد تكون مولاة له .

(٥) فى سائر النسخ « كما يحدث عنه الناس » وهو مخالف للأصل .

(٦) لم أجد هذا الحديث إلا هنا . ولأبي قتادة حديث آخر فى المعنى رواه الدارمى (ج ١ ص ٧٧) وابن ماجه (ج ١ ص ١٠) وأحمد (ج ٥ ص ٢٩٧) .

(٧) هنا فى ابن جماعة و ب زيادة «أخبرنا» وهى مزادة فى الأصل بين السطور ، وكذلك فى س و ج بزيادة «قال الشافعى» .

(٨) فى سائر النسخ زيادة « بن علقمة » وليست فى الأصل .

(٩) فى س و ج زيادة « بن عبد الرحمن » وليست فى الأصل .

وحَدِّثُوا عَنِّى ولا تَكْذِبُوا علىَّ »[1] .

١٠٩٥ — [2]وهذا أَشَدُّ حديثٍ رُوى عن رسولِ الله فى هذا ، وعليه اعتمدنا مع غيره فى أن لاَّ نَقْبلَ حديثاً إلاّ مِن[3] ثقةٍ ، ونَعرِفَ صدقَ مَن حَمَلَ الحديثَ من حينِ ابْتُدِئَ[4] إلى أن يُبلغَ بهِ مُنْتَهاهُ .

١٠٩٦ — فإن قال قَائِلٌ : وما فى هذا الحديث من الدِّلالةِ على ما وصفتَ ؟

١٠٩٧ — قيل[5] : قد أَحاطَ العلمُ أَنّ النبىَّ لا يأمرُ أحدًا بحالٍ أبداً[6]أن يَكذبَ على بنى إسرائيلَ ولا على غيرِهم ، فإذْ[7]أباحَ الحديثَ

---

(١) لم أجده بهذا السياق من حديث أبى هريرة ، ولكن رواه أحمد فى المسند أطول من هذا (رقم ١١١٠٨ ج ٣ ص ١٢ — ١٣) وروى القسم الأول منه (رقم ١٠١٣٤ و ١٠٥٣٦ ج ٢ ص ٤٧٤ و ٥٠٢) . ورواه أيضا مطولا بمعناه من حديث عبد الله بن عمرو (رقم ٦٤٨٦ و ٦٨٨٨ و ٧٠٠٦ ج ٢ ص ١٥٩ و ٢٠٢ و ٢١٤) ومن حديث أبى سعيد (رقم ١١٤٤٤ ج ٣ ص ٤٦) ، وهى أحاديث صحاح .

(٢) هنا فى سائر النسخ زيادة «قال الشافعى» وفى ابن جماعة و ج « هذا » بحذف الواو وهى ثابتة فى الأصل ، ثم ضرب عليها بعضهم وزاد بين السطرين « قال الشافعى » .

(٣) فى س و ج « عن » وهو مخالف للأصل .

(٤) هذا هو الصواب « ابتدئ » بالبناء للمجهول ، وبذلك رسمت فى الأصل وضبطت التاء بالضم . ويظهر أنها كانت كذلك فى نسخة ابن جماعة ، ثم كشطت الياء وكتب بدلها ألف عليها همزة ، وموضع الكشط واضح ، فصارت « ابتدأ » وبذلك ثبتت فى س و ب .

(٥) فى سائر النسخ زيادة « له » وليست فى الأصل .

(٦) كلمة « أبداً » ثابتة فى الأصل ، وضرب عليها بعضهم ، فلم تذكر فى سائر النسخ ، وإثباتها أعلى وأقوى .

(٧) فى النسخ المطبوعة « فاذا » وقد حاول بعضهم فحشر ألفاً بجوار الذال فى الأصل ليجعلها « فاذا » وفى نسخة ابن جماعة كالأصل وعلى الذال سكون .

عن بنى إسرائيل فليس أن يَقْبَلُوا[1] الكذبَ على بنى إسرائيلَ أباحَ ، وإنما أباحَ قَبولَ ذلك عن مَّن حَدَّثَ به ، ممن يُجهلُ صدقُه وكذبُه .

١٠٩٨ — ولم يُبِحْهُ أيضاً عن مَّن يُعرفُ كذبُه ، لأنه يُرْوَى عنه أنه[2] : « من حَدَّثَ بحديثٍ وهو يُرَاه كَذِبًا فهو أحدُ الكاذِبَيْنِ »[3] . ومن حَدَّثَ عن كذّاب لم يَبْرَأْ من الكذب ، لأنه يَرَى الكذّابَ فى حديثه كاذبًا .

١٠٩٩ — ولا يُسْتَدَلُّ[4] على أكثرِ صدقِ الحديث وكذبِه إلاّ بصدقِ المُخْبِرِ وكذبِه ، إلا فى الخاصِّ القليلِ من الحديث ، وذلك أن يُستدلَّ على الصدقِ والكذب فيه بأن يُحَدِّثَ المحدِّثُ ما[5] لا يجوزُ أن يكونَ مثلُه ، أو ما يخالفُه ما هو أثبتُ وأكثرُ دِلالَاتٍ بالصدق منه . ١١٥

---

(١) عبث بعضهم فى الأصل فزاد فى أول السطر كلمة « على » قبل « أن يقبلوا » وهو خطأ وسخف .

(٢) فى سائر النسخ « أنه قال » وكلمة «قال» مكتوبة فى الأصل بين السطرين بخط آخر ، وحذفها هنا على إرادتها .

(٣) «يراه» ضبطت فى الأصل بضم الياء ، ويجوز أيضا فتحها ، و «الكاذبين» ضبطناها لتقرأ بلفظ المثنى وبلفظ الجمع ، وقد ضبط بهما فى الحديث ، كما قال النووى فى شرح مسلم نقلا عن القاضى عياض (ج ١ ص ٦٤ — ٦٥) . وهذا الحديث رواه مسلم فى صحيحه (ج ١ ص ٥) عن سمرة بن جندب ، وعن المغيرة بن شعبة مرفوعاً « من حدث عنى بحديث يرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين » . ورواه أيضا الطيالسى (رقم ٨٩٥) من حديث سمرة ، والترمذى (ج ٣ ص ٣٧٣ من شرح المباركفورى) من حديث المغيرة ، ورواه ابن ماجه (ج١ ص ١٠) من حديثهما ومن حديث علىّ .

(٤) فى سائر النسخ «ولأنه لايستدل» وما هنا هو الأصل ثم كتب كاتب فوقه بين السطور « ولأنه لا » ، وهو خطأ .

(٥) فى الأصل « ما » وهو صحيح ، وألصق بعضهم بالميم باء لتقرأ « بما » وبذلك ثبتت فى سائر النسخ .

١١٠٠ — وإذْ فرقَ رسولُ الله بين الحديثِ عنهُ والحديثِ عن بنى إسرائيلَ فقال : [١] « حدثوا عنِّى ولا تكذبوا علىَّ » ـ : فالعلمُ إن شاء الله يُحيطُ[٢] أنّ الكذبَ الذى نهاهم عنه هو الكذبُ الخَفِىُّ . وذلك الحديثُ عمَّن لا يُعرفُ صدقُه ، لأن الكذبَ إذا كان منهيًّا عنه على كل حالٍ ـ : فلا كذبَ أعظمُ من كذبٍ[٣] على رسول الله ، صلى الله عليه[٤] .

---

(١) فى النسخ المطبوعة زيادة « حدثوا عن بنى إسرائيل ولا حرج ، و » وهذه الزيادة مكتوبة بحاشية نسخة ابن جماعة ، وعليها علامة « صح » ولكنها ليست فى الأصل .

(٢) فى ب « فالعلم يحيط إن شاء الله » وهو مخالف للأصل . وقوله « يحيط » حاول بعضهم تغييره بجعل الياء ميما ليكون « محيط » ولكن لم يتبعه على ذلك أحد .

(٣) فى سائر النسخ « الكذب » وفى الأصل بدون حرف التعريف ، ثم ألصق بالكلمة وحشر فى الكتابة .

(٤) هنا بحاشيتى الأصل بلاغات نصها « بلغ » « بلغ خ » « بلغ سماعا » « بلغ السماع فى المجلس الثانى عشر ، وسمع ابنى محمد على المشايخ وعلىّ » .

وهذا البحث الجليل الذى كتبه الشافعى تبعه فيه الخطابى ، فقال فى معالم السنن (ج ٤ ص ١٨٧ ــ ١٨٨) عند هذا الحديث الذى روى أبو داود أوله ، قال : ليس معناه إباحة الكذب فى أخبار بنى إسرائيل ورفع الحرج عمن نقل عنهم الكذب ، ولكن معناه الرخصة فى الحديث عنهم ، على معنى البلاغ ، وإن لم يتحقق صحة ذلك بنقل الاسناد ، وذلك لأنه أمر قد تعذر فى أخبارهم ، لبعد المسافة وطول المدة ، ووقوع الفترة بين زمانى النبوة . وفيه دليل على أن الحديث لا يجوز عن النبى صلى الله عليه وسلم إلا بنقل الاسناد والتثبت فيه . وقد روى الدراوردى هذا الحديث عن محمد بن عمرو بزيادة لفظ دل بها على صحة هذا المعنى ، ليس فى رواية على بن مسهر الذى رواها أبو داود عن أبى هريرة ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : حدثوا عن بنى إسرائيل ولا حرج ، حدثوا عنى ولا تكذبوا علىّ . ومعلوم أن الكذب على بنى إسرائيل لا يجوز بحال ، فانما أراد بقوله : وحدثوا عنى ولا تكذبوا علىّ ــ : أى تحرّزوا من الكذب علىّ بأن لا تحدثوا عنى إلا بما يصح عندكم من جهة الاسناد الذى به يقع التحرز عن الكذب علىّ » .

[١] الحجةُ فى [٢] تثبيتِ خبرِ الواحدِ

١١٠١ — قال الشافعى : فإن قال قائلٌ [٣] : اذكُر الحجةَ فى تثبيتِ خبرِ الواحدِ بنَصِّ خبرٍ أو دِلالةٍ فيه أو إجماعٍ .

١١٠٢ — فقلتُ له : أخبرنا [٤] سفيانُ [٥] عن عبد الملك بن عُمَيْرٍ عن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعودٍ عن أبيه [٦] أن النبىَّ قال : « نَضَّرَ اللهُ عبداً [٧] سمِعَ مقالتى فحفظَها وَوَعَاها وأدَّاها ، فرُبَّ حاملِ فقهٍ غيرِ فقيهٍ [٨] ، ورُبَّ حامل فقهٍ إلى مَن هو أفقهُ منه . ثلاثٌ لا يَغِلُّ [٩]

---

(١) فى نسخة ابن جماعة و س و ج زيادة « باب » ،

(٢) فى ج « على » وهى فى الأصل « فى » ثم حاول بعضهم تزويرها بجعلها « على » .

(٣) فى سائر النسخ « قال لى قائل » ولعله أنسب فى الظاهر لجوابه بقوله « فقلت له » . ولكن مثل هذا لايغير به كلام الشافعى ، وهو يتفنن فى عباراته بما يشاء . وقد ضرب بعض قارئى الأصل على كلمة « فان » وكتب فوق السطر بعد « قال » كلمة « لى » .

(٤) فى ب « حدثنا » وهو مخالف للأصل .

(٥) فى سائر النسخ زيادة « بن عيينة » وهى مزادة بحاشية الأصل . وفى س زيادة بعدها « عن عبد الله » وهى خطأ صرف لامعنى لها .

(٦) اختلفوا فى سماع عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود من أبيه ، بل ادعى الحاكم الاتفاق على ذلك ، والصحيح الراجح أنه سمع منه ، وهو الذى رجحه شعبة وابن معين وغيرهما ، فحديثه صحيح متصل .

(٧) قوله « نضر » ضبط فى الأصل بتشديد الضاد ، وفى النهاية « نَضَره ونَضَّره وأنضره : أى نَعَّمه ، ويروى بالتخفيف والتشديد ، من النَّضَارة ، وهى فى الأصل حُسْنُ الوجه والبَرِيقُ ، إنما أراد : حَسَّنَ خُلُقَه وقَدْرَه » .

(٨) فى س و ج « إلى غير فقيه » وزيادة حرف « إلى » خطأ صرف يبطل المعنى ، وهى مزادة بحاشية نسخة ابن جماعة وعليها علامة الصحة ، وما هى بصحيحة .

(٩) قوله « يغل » بفتح الياء وضمها مع كسر الغين فيهما . فالأول من « الغل » ، وهو الحقد =

عليهنَّ قلبُ مسلمٍ : إخلاصُ العملِ للهِ ، والنصيحة للمسلمينَ ، ولزومُ جماعَتِهم ، فإنّ دعوتَهم تُحيطُ مِن ورائِهم[1] » .

١١٠٣ — [2]فلما نَدَبَ رسولُ الله إلى استماعِ مقالتِه وحفظِها وأدائِها أمْرَاً يُؤَدِّيها ، والأمْرُءُ واحدٌ[3] — : دَلَّ على أنه لا يَأْمُرُ

= والثانى من «الإغلال» وهو الخيانة . والمراد أن المؤمن لايخون فى هذه الثلاثة ، ولا يدخله ضغن يزيله عن الحق حين يفعل شيئا من ذلك ، قاله فى شرح المشكاة . وقال الزمخشرى فى الفائق : « المعنى : أن هذه الخلال يستصلح بها القلوب ، فمن تمسك بها طهر قلبه من الدغل والفساد » .

(١) قال ابن الأثير : « أى تحدق بهم من جميع جوانبهم ، يقال : حاطه وأحاط به » . وقال فى حاشية المشكاة عند قوله [من ورائهم] : « وفى نسخة من موصولة ، ويؤيد الأول أنه فى أكثر النسخ مرسوم بالياء . والمعنى أن دعوة المسلمين قد أحاطت بهم فتحرسهم عن كيد الشيطان وعن الضلالة » .

والذى فى الأصل هنا « من ورائهم » بالياء وكذلك فى نسخة ابن جماعة و س و ب وأما ج ففيها « من وراءهم » وهو خطأ .

وهذا الحديث نقله فى المشكاة (ص٢٧) وقال : «رواه الشافعى والبيهقى فى المدخل ، ورواه أحمد والترمذى وأبو داود وابن ماجه والدارمى عن زيد بن ثابت ، إلا أن الترمذى وأبا داود لم يذكرا : ثلاث لايغل عليهن إلى آخره » .

وقد ورد معناه عن زيد بن ثابت وأنس وأبى سعيد وجبير بن مطعم والنعمان بن بشير وغيرهم ، بل فى بعضها مايوافق لفظه هنا أو يقاربه . وانظر مسند أحمد (رقم ٤١٥٧ ج ١ ص ٤٣٦ — ٤٣٧ ورقم ١٣٣٨٣ ج ٣ ص ٢٢٥) وشرح الترمذى (ج ٣ ص ٣٧٢) والمستدرك (ج ١ ص ٨٦ — ٨٨) والترغيب (ج ١ ص ٦٣ — ٦٤) ومجمع الزوائد (ج ١ ص ١٣٧ — ١٣٩) .

(٢) هنا فى سائر النسخ زيادة «قال الشافعى» وزيد فى الأصل بين السطور «قال» .

(٣) يعنى : فلما أمر عبداً أن يؤدى ماسمع ، والخطاب للفرد وهو الواحد . وقد اضطرب الكلام فى س و ج ففسد المعنى ، إذ فيهما « وأدائها أمر أن يؤديها والأمر واحد» وهو كلام لامعنى له . والصواب ماهنا الموافق للاصل ولنسخة ابن جماعة .

أن يُؤَدَّى[1] عنه إلاّ ما تقومُ به الحجةُ على من أدَّى إليه[1] ، لانه إنما يُؤَدَّى عنه حلالٌ[2] ، وحرامٌ يُجْتَنَبُ ، وحَدٌّ يُقَامُ ، ومالٌ يُؤْخَذ ويُعطَى ، ونصيحةٌ فى دينٍ ودنيا .

١١٠٤ — ودَلَّ على أنه قد يحمِلُ الفقهَ غيرُ فقيهٍ[3] ، يكونُ له حافظاً ، ولا يكونُ فيهِ فقيهاً .

١١٠٥ — وأَمْرُ رسولِ الله بلُزومِ جماعةِ المسلمين ممّا يُحتجُّ به فى أن إجماعَ المسلمين ـ إن شاء اللهُ ـ لازمٌ .

١١٠٦ — [4]أخبرنا سفيانُ قال : أخبرنى سالمٌ أبو النَّضْر[5] أنه سمع عُبيدَ الله بنَ أبى رافعٍ يُخْبِرُ عن أبيه قال : قال النبىُّ[6] : «لا أُلْفِيَنَّ أحدَكم مُتَّكِئاً على أَرِيكتِهِ ، يأتيه الأمرُ من أمرِى ، ممّا نَهيتُ عنه

---

(١) « يؤدى » رسمت فى الأصل بالألف « يؤدا » فتعين أنه مبنى لما لم يسم فاعله . وكذلك « أدى » رسمت بالألف « أدا » ، وهذا واضح صحيح . ولكن فى نسخة ابن جماعة لم يفهم مصححها الكلام فكشط الألف من « يؤدا » وكتب بدلها ياء ، وكشط الألف من « ما » وجعلها نونا : فصارت الجملة « أن يؤدى عنه إلا من تقوم به الحجة » ، وهذا وإن كان معناه صحيحا إلا أنه تصرف بتغيير الأصل بغيرحجة .

(٢) فى سائر النسخ زيادة « يؤتى » وهى مزادة بخط آخر فى الأصل بين السطور ، ويظهر أن من زادها فعل ذلك ليجانس بين الكلام ، والكلام من دونها صحيح ، وهو على إرادتها وإضمارها .

(٣) فى ابن جماعة و س و ج « غير الفقيه » وهو مخالف للاصل .

(٤) هنا فى س و ج زيادة « قال الشافعى » وهى مزادة فى نسخة ابن جماعة وملغاة بالضرب عليها .

(٥) فى سائر النسخ زيادة « مولى عمر بن عبيد الله » وليست فى الأصل . وفى ج « سالم بن النصر » وهو خطأ .

(٦) فى ب « رسول الله » .

أو أمرتُ به [١] ، فيقولَ : لا نَدْرِى ، ما وجدنا فى كتابِ الله اتَّبعناه » .

١١٠٧ — قال ابنُ عيينة[٢] : وأخبرنى محمد بن المُنْكَدِرِ عن النبىِّ : بمثله ، مرسلاً[٣] .

١١٠٨ — [٤]وفى هذا تثبيتُ الخبرِ عن رسول الله ، وإعلامُهم أنه لازمٌ لهم ، وإن لَمْ يجدوا له نَصَّ حكمٍ فى كتابِ الله ، وهو موضوعٌ فى غير هذا الموضع .

١١٠٩ — أخبرنا[٥] مالكٌ[٦] عن زيدِ بن أَسْلَمَ عن عطاء بن يسارٍ : « أنَّ رجلاً قَبَّلَ امرأتَه وهو صائمٌ ، فوَجَدَ من ذلك وَجْدًا شديداً ، فأرسل امرأتَه تَسأَلُ عن ذلك ، فدخلتْ على أم سَلَمَةَ أُمِّ المؤمنين ، فأخْبَرَتْها ؟ فقالتْ أُمُّ سلمةَ : إن رسولَ اللهِ يُقَبِّلُ[٧] وهو صائمٌ . فرجعتِ المرأةُ إلى زوجها فأَخْبَرَتْه ، فزادَه ذلك شَرًّا ! وقال : لَسْنَا مِثلَ رسول الله ، يُحِلُّ اللهُ لرسوله ما شاء . فرجعت المرأةُ إلى

---

(١) ب « مما أمرت به أو نهيت عنه » على التقديم والتأخير ، وهو مخالف للأصل .

(٢) فى ابن جماعة و ب « قال سفيان » وفى س و ج « قال سفيان بن عيينة » وما هنا هو الذى فى الأصل .

(٣) سبق الكلام على هذا الحديث باسناديه (رقم ٢٩٥ و ٢٩٦) .

(٤) فى النسخ ماعدا ب زيادة « قال الشافعى » وفى الأصل بين السطور كلمة « قال » بخط آخر .

(٥) فى ب « وأخبرنا » وفى باقى النسخ « قال الشافعى أخبرنا » .

(٦) الحديث فى الموطأ (ج ١ ص ٢٧٣) .

(٧) فى س « كان يقبل » وكلمة « كان » ليست فى الموطأ ولا فى سائر النسخ ، وهى مكتوبة فى الأصل بخط آخر رفيع ، فى فراغ ضيق بين لفظ الجلالة وبين « يقبل » . ثم زيادتها غير جيدة ، إلا على تأوّل .

أم سلمةَ ، فَوَجَدَتْ رسولَ الله عندَها ، فقال رسولُ الله : مَا بَالُ هذه المرأةِ ؟ فأخبرتْه أمُّ سلمة ، فقال : أَلاَّ أخبرْتِيها[1] أَنِّى أَفْعَلُ ذلك ؟ ! فقالت أمُّ سلمةَ : قد أخبرتُها فذَهبتْ إلى زوجها فأخبرَتْه ١١٦ فزادَه ذلك شرًّا ، وقال : لسنا مثلَ رسولِ الله ، يُحِلُّ اللهُ لرسوله ما شاء . فغضبَ رسولُ الله ، ثم قال : واللهِ إنِّى لَأَتْقَاكُمْ[2] لِلهِ ، ولَأَعْلَمُكم[3] بِحُدُودِه » .

١١١٠ — [4]وقد سمعتُ من يَصِلُ هذا الحديثَ ، ولا يَحْضُرُنى ذِكْرُ مَنْ وصَلَهُ[5] .

---

(١) فى ج « أخبرتها » وهو مخالف لكل الأصول .

(٢) فى س و ج « إنى والله أتقاكم » وهو مخالف للأصل والموطأ ونسخة ابن جماعة .

(٣) فى سائر النسخ « وأعلمكم » وهوموافق للموطأ ، ولكن اللام ثابتة فى الأصل فأثبتناها.

(٤) هنا فى النسخ زيادة « قال الشافعى » .

(٥) فى س « ذكر من سمعه ووصله » والزيادة ليست فى الأصل ولا فى سائر النسخ . وقال الزرقانى فى شرح الموطأ (ج ٢ ص ٩٢) . « وصله عبد الرزاق باسناد صحيح عن عطاء عن رجل من الأنصار » . وهو فى مسند أحمد (ج ٥ ص ٤٣٤) : « حدثنا عبد الرزاق أنا ابن جريج أخبرنى زيد بد أسلم عن عطاء بن يسار عن رجل من الأنصار : أن الأنصارى أخبر عطاء : أنه قبل امرأته على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو صائم » فذكر الحديث بمعناه . قال الهيثمى فى مجمع الزوائد (ج ٣ ص ١٦٦ — ١٦٧) : « ورجاله رجال الصحيح » . وهو كما قال . ورواه ابن حزم فى المحلى (ج ٦ ص ٢٠٧) باسناده إلى عبد الرزاق . وقد روى الشيخان وغيرهما من حديث أم سلمة : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقبلها وهو صائم ، وانظر فتح البارى (ج ٤ ص ١٣١ — ١٣٢) . وروى مسلم فى صحيحه (ج ١ ص ٣٠٥) من حديث عمر بن أبى سلمة — وهو ابن أم سلمة : « أنه سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم : أيقبل الصائم ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : سل هذه ، لأم سلمة ، فأخبرته أن رسول الله صلى الله عليه وسلم يصنع ذلك ، فقال : يارسول الله ! قد غفر الله ماتقدم من ذنبك وما تأخر ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أما والله إنى لأتقاكم لله وأخشاكم له » .

١١١١ — قال الشافعى : فى ذِكْرِ قولِ النبىِّ[١] صلى الله عليه[٢] « أَلاَّ أُخْبِرُ تِيها أنِّى أفعلُ ذلك » ـ : دِلاَلةٌ على أنَّ خبرَ أُمِّ سلمةَ عنه ممّا يجوز قبولُه ، لأنه لا يأمرها بأنْ تخبر عن النبىِّ[٣] إلاّ وفى خبرها ما تكونُ[٤] الحجةُ لمنْ أَخْبَرَتْه .

١١١٢ — وهكذا خَبَرُ امرأتِه إن كانتْ من أهل الصدق عندَه .

١١١٣ — أخبرنا مالكٌ[٥] عن عبد الله بن دينارٍ عن ابن عمرَ قال : « بينما الناسُ بقُبَاءَ فى صلاة الصُّبح ، إذْ أتاهم آتٍ . فقال : إنَّ رسولَ الله قد أُنْزِلَ عليه قُرآنٌ ، وقد أُمِرَ أن يستقبلَ القبلةَ[٦] ، فاستقبِلوها[٧] ، وكانتْ وجوهُهُم إلى الشامِ فاسْتَدَارُوا إلى الكعبة » .

١١١٤ — [٨]وأهلُ قُباءَ أهلُ سابقةٍ من الأنصار وفِقْهٍ ، وقد كانوا على قِبْلَةٍ فرضَ اللهُ عليهم استقبالَها .

---

(١) فى نسخة ابن جماعة «فى قول النبى» ولكن كلمة « فى » بحاشيتها وعليها « صح » . وفى سائر النسخ « وفى قول النبى » وما هنا هو الذى فى الأصل ، ثم ضرب بعض قارئيه على كلمة « ذكر » وكتب واوا فوق كلمة « فى » وما فى الأصل صحيح .

(٢) فى النسخ المطبوعة زيادة « لأم سلمة » وليست فى الأصل ولا ابن جماعة .

(٣) ضرب بعضهم على كلمتى « عن النبى » وكتب فوقها « عنه » وبذلك كتبت فى سائر النسخ .

(٤) فى ابن جماعة و ج « يكون » وفى الأصل بالتاء . ثم كتب بعضهم بخط آخر فى داخل النون كلمة « به » . وثبتت هذه الزيادة فى سائر النسخ ، وما فى الأصل صحيح جائز .

(٥) سبق بهذا الاسناد برقم (٣٦٥) .

(٦) ضرب بعض القارئين فى الأصل على كلمة « القبلة » وكتب فوقها « الكعبة » مع أنه لم يصنع ذلك فى الحديث فيما مضى . وفى ابن جماعة والنسخ المطبوعة « الكعبة » .

(٧) بينا هناك وجه ضبط الكلمة بفتح الباء وبكسرها . وقد ضبطت بهما فى نسخة ابن جماعة فى الموضعين ، وكتب فوقها فيهما كلمة « معا » تصحيحا للوجهين .

(٨) هنا فى الأصل بين السطرين زيادة «قال» . وفى سائر النسخ زيادة «قال الشافعى» .

١١١٥ — ولم يكن لهم أن يَدَعُوا فرضَ اللهِ فى القبلةِ إلاَّ بما تقومُ عليهم الحجةُ[١]، ولم يَلْقَوْا رسولَ الله، ولم يَسْمَعُوا ما أنزلَ اللهُ عليه فى تحويل القبلة، فيكونون[٢] مستقبلين بكتابِ الله وسنة نبيِّه[٣] سماعًا مِن رسول الله، ولا بِخَبَرِ عامَّةٍ، وانتَقَلُوا بخبرِ واحدٍ، إذا[٤] كان عندهم من أهل الصدقِ — : عن فرضٍ كان عليهم، فتركوه إلى ما أخبرهم عن النبىِّ أنه أحدث عليهم من تحويلِ القبلةِ.

١١١٦ — [٥]ولم يكونوا ليَفْعَلُوه[٦] — إن شاء اللهُ — بِخَبَرٍ[٧] إلاّ عن علمٍ بأن الحجةَ تثبُتُ بمثله، إذا[٨] كان مِن أهل الصدق.

---

(١) فى ابن جماعة «تقوم به عليهم الحجة». وفى س «تقوم عليهم به الحجة» وفى ج «يقوم عليهم به الحجة» وفى ب «تقوم عليهم به حجة». وكل ذلك مخالف للا صل.

(٢) فى ف ب «فيكونوا» وهو مخالف للأصل ونسخة ابن جماعة. وقد حاول بعض قارئى الأصل تغيير النون الأخيرة بجعلها ألفاً.

(٣) فى سائر النسخ «أو سنة نبيه». والألف مكتوبة فى الأصل، ولكن بخط واضح المخالفة لخطه.

(٤) فى سائر النسخ «إذ» وهى فى الأصل «إذا» ثم ضرب بعضهم على الألف الأخيرة، وما فى الأصل له وجه صحيح، بأن تكون «إذا» غير متضمنة معنى الشرط، بل متجردة للظرفية المحضة. وانظر همع الهوامع (ج ١ ص ٢٠٦).

(٥) هنا فى النسخ المطبوعة زيادة «قال الشافعى».

(٦) هذا هو الذى فى الأصل ونسخة ابن جماعة و ج. وقد غير بعضهم الهاء فجعلها ألفا لتكون «ليفعلوا» وبذلك ثبتت فى س. وفى ب «ليقبلوه». وبحاشية نسخة ابن جماعة أن فى نسخة أخرى «ليتركوه». وما فى الأصل صواب صحيح.

(٧) فى سائر النسخ «بخبر واحد» والزيادة ليست فى الأصل. ولكنها مكتوبة بحاشيته بخط آخر.

(٨) فى النسخ المطبوعة «إذ» وهو مخالف للأصل. وكانت فى ابن جماعة «إذا» ثم كشطت الألف بالسكين ووضع فوق الذال سكون.

١١١٧ — ولا ليُحْدِثُوا أيضاً مثلَ هذا العظيمِ[١] فى دينهم إلاّ عن علمٍ بأنّ لهم إحداثَهُ .

١١١٨ — ولا يَدَعُونَ[٢] أن يخبروا رسولَ الله بما صنعوا منه .

١١١٩ — ولو كان ماقَبِلُوا من خبرِ الواحدِ عن رسول الله فى تحويل القبلةِ ، وهو فرضٌ — : ممّا يجوزُ لهم[٣] ، لقال لهم — إن شاء اللهُ — رسولُ الله :[٤] قد كنتم على قبلةٍ ، ولم يكن لكم تركُها إلاّ بعدَ علمٍ تقومُ عليكم به حجةٌ[٥] ، مِن سماعكم مِنّى ، أو خَبَرِ عامّةٍ ، أو أكثرَ مِن خبرِ واحدٍ عنّى .

١١٢٠ — أخبرنا مالكٌ[٦] عن إسحٰقَ بن عبد الله بن أبى طلحةَ

---

(١) هكذا فى الأصل ونسخة ابن جماعة ، وهو واضح صحيح . وفى ب « مثل هذا الحدث العظيم » وهو زيادة عما فيهما . وفى س و ج « الحديث العظيم » وهو خطأ .

(٢) فى ب «ولا يدعوا» وهو مخالف للأصل ، بل الكلام على الاستئناف .

(٣) فى سائر النسخ « مما لايجوز لهم » وقد عبث بعض قارئى الأصل ، فكتب «لا» بين السطرين وضرب على « لهم » . ومردّ ذلك إلى عدم فهم المراد تماماً . وإنما يريد الشافعى أن قبول خبر الواحد فرض لايجوز تركه ، فلوكان قبولهم خبر الواحد عندهم جائزاً فقط — : لم يكن لهم أن يتركوا الفرض المتيقن فى القبلة وهم فى الصلاة ويتحولوا إلى قبلة أخرى بخبر غير متيقن الثبوت يجوز لهم الأخذ به وتركه ، إذ اليقين لايزول إلا بيقين مثله .

(٤) فى ابن جماعة و س و ج «لقال لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم إن شاء الله» . وفى ب «لقال لهم النبى صلى الله عليه وسلم إن شاء الله» . وكل ذلك مخالف للأصل .

(٥) فى سائر النسخ « به عليكم حجة » بالتقديم والتأخير . وقد تصرف بعضهم فى الأصل فضرب على كلمة « عليكم » ثم كتبها بين السطور مؤخرة . وكلمة « تقوم » منقوطة فى الأصل بالفوقية ، ولم تنقط فى نسخة ابن جماعة ، واختلف نقطها فى النسخ الأخرى بين التاء والياء .

(٦) الحديث فى الموطأ بهذا الاسناد (ج ٣ ص ٥٧) مع خلاف قليل فى بعض الحروف .

عن أنس بن مالكٍ قال : « كنتُ أَسْـــقِى أبا طلحةَ وأبا عُبَيْدةَ بن الجَرَّاحِ [١] وَأُبَيَّ بنَ كعبٍ شرابًا من فَضِيخٍ وتَمْرٍ [٢] ، فجاءهم آتٍ فقال : إن الخمرَ قـد حُرِّمَتْ ، فقال أبو طلحةَ : قُمْ يا أنسُ إلى هذه الجِرَارِ فاكْسِرْها ، فقمتُ إلى مِهْرَاسٍ [٣] لنا ، فَضَرَبْتُها بأسفلِه حتى تكسَّرتْ »[٤] .

١١٢١ — [٥]وهؤلاء[٦] فى العلمِ والمكانِ من النبىِّ[٧] وتقدُّمِ صُحبته بالموضع الذى لا يُنكرُه عالمٌ .

١١٢٢ — وقد كان الشرابُ عندهم حلالاً يشربونه ، فجاءهم ١١٧ آتٍ[٨] وأخبرهم[٩] بتحريم الخمر ، فأَمَرَ أبو طلحةَ ، وهو مالكٌ

---

(١) فى النسخ المطبوعة « أبا عبيدة بن الجراح وأبا طلحة » . وهو مخالف للاصل وإن وافق الموطأ .

(٢) « الفضيخ » بالضاد والخاء المعجمتين . قال فى النهاية « هو شراب يتخذ من البسر المفضوخ ، أى المشدوخ » .

(٣) « المهراس » حجر مستطيل منقور يتوضأ منه ويدق فيه .

(٤) قال الزرقانى فى شرح الموطأ (ج ٤ ص ٢٩) : « أخرجه البخارى فى الأشربة عن إسمعيل ، وفى خبر الواحد عن يحيى بن قزعة ، ومسلم فى الأشربة من طريق ابن وهب : كلهم عن مالك به . وله طرق عندهما وعند غيرهما » .

(٥) هنا فى سائر النسخ زيادة « قال الشافعى » وفى الأصل بين السطور « قال » .

(٦) فى س و ج « فهؤلاء » وهو مخالف للأصل . وقد ألصق بعضهم الواو فيه بالهاء لتقرأ فاء .

(٧) فى س و ج « من رسول الله » وهو مخالف للأصل .

(٨) فى ب « آت واحد » والزيادة ليست فى الأصل .

(٩) فى سائر النسخ « فأخبرهم » وهو مخالف للاصل .

الجِرَارِ: بكسرِ[١] الجرارِ، ولم يَقُلْ[٢] هو ولاهم ولا واحدٌ منهم: نحن على تحليلِها حتَّى نَلْقى رسولَ الله، مع قربه منَّا، أو يأتينَا خبرُ عامَّةٍ.

١١٢٣ — وذلك أنهم لا يُهَرِيقُونَ حَلاَلاً، إهْرَاقُه سَرَفٌ، وليسوا من أهلِه.

١١٢٤ — والحالُ فى أنهم لا يَدَعُون إخبارَ رسولِ الله ما فعلوا[٣]، ولا يَدَعُ، لو كان ما قَبِلُوا من خبرِ الواحدِ ليس لهم: أن ينهاهم عن قبوله[٤].

١١٢٥ — [٥]وأَمَرَ رسولُ الله أُنَيْسًا أن يَغْدُوَ على امرأة رجلٍ ذَكَرَ أنها زَنَتْ «فإن اعترفَتْ فارجُمْها» فاعترفتْ فرَجَمَها.

١١٢٦ — وأخبرنا[٦] بذلك مالكٌ[٧] وسفيانُ[٨] عن الزهرىِّ

---

(١) فى س و ج «أن يكسر» وهو مخالف للأصل. وكانت كذلك فى نسخة ابن جماعة ثم ضرب على حرف «أن» بالحمرة ونقطت باء الجر بالموحدة. وقد زاد بعض الكاتبين حرف «أن» فى الأصل بخط مخالف.

(٢) فى ج و س «فلم يقل» وهو مخالف للاصل. وكانت فى نسخة ابن جماعة بالفاء ثم كشطت وأصلحت بالواو.

(٣) فى ب «بما فعلوا» وهو مخالف للاصل.

(٤) فى سائر النسخ «عن قبول مثله» وما هنا هو الأصل، وكتبت فيه كلمة «مثله» بين السطور.

(٥) هنا فى النسخ زيادة «قال الشافعى».

(٦) الواو ثابتة فى الأصل، وهى محذوفة من سائر النسخ. وفيها ماعدا ب زيادة «قال الشافعى».

(٧) فى نسخة ابن جماعة و س و ج زيادة «بن أنس» وهى مكتوبة بحاشية الأصل بخط آخر.

(٨) فى سائر النسخ زيادة «بن عيينة» وليست فى الأصل.

عن عُبيد الله بن عَبد الله عن أبى هريرةَ وزيد بن خالدٍ[١]، وسَاقَا[٢] عن النبيِّ . وزاد سفيانُ مع أبى هريرةَ وزيدِ بن خالدٍ ـ : شِبْلاً[٣] .

١١٢٧ [٤] أخبرنا عبدُ العزيز[٥] عن ابن الهادِ[٦] عن عبد الله بن أبى سَلَمةَ عن عَمرو بن سُلَيم الزُّرَقِيِّ عن أُمِّه[٧] قالت : « بينما

---

(١) سائر فى النسخ زيادة « الجهنى » وهى مزادة فى الأصل بين السطور بخط مخالف .

(٢) يعنى : وساقا الحديث . وفى النسخ المطبوعة «وساقاه» . وما هنا هو الذى فى الأصل ثم ضرب بعض قارئيه على الكلمة ، وكتب بالحاشية « وساقاه » بخط مخالف . والهاء مزادة فى نسخة ابن جماعة بين السطور .

(٣) « شبل » بكسر الشين المعجمة وسكون الباء الموحدة وهو ابن معبد ، ويقال ابن خليد وقيل غيرذلك. وزيادة « شبل » فى الاسناد انفرد بها ابن عيينة، قال ابن حجر فى التهذيب: « ولم يتابع على ذلك ، رواه النسائى والترمذى وابن ماجه ، وقال النسائى : الصواب الأول ، قال : وحديث ابن عيينة خطأ . وروى البخارى حديث ابن عيينة فأسقط . منه شبلا » . والحكم على ابن عيينة بالخطأ فيه نظر كثير ، فقد حفظ زيادة صحابى فى الاسناد ، فان لم يذكره غيره فلا ضير ، ثم إذا اشتبه اسم هذا الصحابى باسم راو آخر مختلف فى صحبته فليس ذلك دليلا على خطأ الحافظ لاسمه ، وإنما هو دليل على خطأ غيره . وسياق رواية سفيان فى مسند أحمد (ج ٤ ص ١١٥) : « ثنا سفيان عن الزهرى قال : أخبرنى عبيد الله بن عبد الله أنه سمع أبا هريرة وزيد بن خالد وشبلا ، قال سفيان : قال بعض الناس : ابن معبد ، والذى حفظت : شبلا ، قالوا : كنا عند رسول الله صلى الله عليه وسلم » إلى آخره . وليس بعد هذا السياق من توثق فى الرواية . وقد وقع اسم « شبل » فى اختلاف الحديث للشافعى بحاشية الأم (ج ٧ ص ٢٥١) خطأ بلفظ « وزاد سفيان وسئل » .

وحديث زيد وأبى هريرة هذا سبق الكلام عليه فى (رقم ٣٨٢ و ٦٨٨ ـ ٦٩١) .

(٤) هنا فى النسخ ماعدا ب زيادة « قال الشافعى » .

(٥) فى سائر النسخ زيادة « الدراوردى » وليست فى الأصل ، بل زيد فيه بين السطور « بن محمد » .

(٦) هو يزيد بن عبد الله بن أسامة بن الهاد الليثى المدنى . وفى نسخة ابن جماعة و ب و ج « عن يزيد بن الهاد » وفى س « عن يزيد بن عبد الله بن الهاد » والزيادة ليست فى الأصل ولكن كتب فيه بين السطور بخط آخر « يزيد بن عبد الله » .

(٧) أمه اسمها « النوار بنت عبد الله بن الحرث بن جماز » كما فى طبقات ابن سعد (ج ٥ ص ٥٢) ومن الغريب أنه لم يذكرها باسمها أحد ممن ألفوا فى الصحابة ، بل ذكروها

نحن بمنًى إذا عليُّ بن أبي طالبٍ على جملٍ يقول : إن رسولَ الله يقولُ : إن هذه أيامُ طعامٍ وشرابٍ ، فلا يَصُومَنَّ أحدٌ[١] . فاتَّبعَ الناسَ وهوعلى جَمَلِه ، يَصْرُخُ فيهم بذلك »[٢] .

١١٢٨ — [٣]ورسولُ الله لا يَبْعَثُ بنهيه واحداً صادقاً إلاَّ لَزِمَ خَبرُه عن النبيِّ ، بصدقِه عندَ المنهيِّنَ عن مَّا أخبرهم أن النبيَّ نهى عنه .

١١٢٩ — ومع رسول الله الحاجُّ ، وقد كان قادراً على أن يَبعثَ إليهم[٤] فيُشافِهَهُمْ ، أو يبعثَ إليهم عددًا ، فبعثَ واحداً يعرفونه بالصدق .

١١٣٠ — وهُوَ لا يَبْعَثُ[٥] بأمرِه إلاَّ والحجةُ المبعوث إليهم وعليهم[٦] قائمةٌ بقبولِ خبره عن رسولِ الله .

باسم « أم عمرو بن سليم الزرقى » فكنوها بابنها « إذ لم يعرفوا اسمها ، وهى صحابية كما يدل عليه هذا الحديث الصحيح .

(١) بحاشية نسخة ابن جماعة زيادة « منكم » وعليها « صح » وليست فى الأصل ولا فى سائر النسخ .

(٢) هذا الحديث إسناده صحيح جدا ، ولم أجده فى غير كتاب (الرسالة) ، إلا أن الشوكانى أشار إليه فى نيل الأوطار (ج ٤ ص ٣٥٢) ونسبه لابن يونس فى تاريخ مصر . ولم يشر الترمذى إليه فيما يقول فيه « وفى الباب » . وانظر أحاديث الباب فى نيل الأوطار (ج ٤ ص ٣٥١ — ٣٥٣) وشرح المباركفورى على الترمذى (ج ٢ ص ٦٣) ومجمع الزوائد (ج ٣ ص ٢٠٢ — ٢٠٤) .

وثبت هنا بحاشية نسخة ابن جماعة مانصه : « آخر الجزء الرابع » .

(٣) هنا فى سائر النسخ زيادة « قال الشافعى » . وبين السطور فى الأصل زيادة « قال » .

(٤) فى س و ج « قادراً على أن يسير إليهم » . وفى ابن جماعة و ب « قادراً أن يسير إليهم » . وكله مخالف للأصل .

(٥) هنا فى س و ج زيادة « إن شاء الله » وهى مزادة بالحمرة بحاشية نسخة ابن جماعة وعليها « صح » ، ولكنها ليست فى الأصل .

(٦) فى س « عليهم » بدون الواو ، وهى ثابتة فى الأصل ونسخة ابن جماعة .

١١٣١ - فإذا[١] كان هكذا[٢] ، مع ما وصفتُ من مقدرةِ النبيّ على بعثِه جماعةً إليهم - : كان ذلك - إن شاء اللهُ - فيمن بعده[٣] ، ممن لا يمكنه ما أَمْكَنَهم وأَمْكَنَ فيهم - : أَولَى أن يَثْبُتَ به[٤] خبرُ الصادقِ[٥] .

١١٣٢ - [٦]أخبرنا سفيانُ[٧] عن عَمرو بن دينارٍ عن عَمرو بن عبد الله بن صفوانَ[٨] عن خالٍ له - إن شاء اللهُ - يقالُ له يزيدُ بن شيبانَ قال : « كنَّا فى موقفٍ لنا بعرفةَ ، يُباعِدُهُ[٩] عَمرٌو من موقفِ الإمام جدًّا[١٠] ، فأتانا ابنُ مِرْبَعٍ الأنصارىُّ[١١] فقال لنا : أنا

---

(١) فى نسخة ابن جماعة «وإذا» . والذى فى الأصل مشتبه بين الواو والفاء ، لتلاعب بعض قارئيه ، ولكن الراجح عندى قراءتها بالفاء .

(٢) فى س و ج « كان هذا هكذا » وكلة « هذا » مزادة بحاشية نسخة ابن جماعة ، وعليها « صح » ولكنها ليست فى الأصل .

(٣) فى س « بعدهم » والذى فى الأصل « بعده » ثم عبث فيه عابث فجعل الهاء هاء وميما . وكانت فى ابن جماعة بالهاء أيضا ، ثم كشطت وكتبت الهاء والميم فوق موضعها بين السطور .

(٤) فى س «فيه» والذى فى الأصل «به» ثم كتب بعضهم بين السطور فوقها كلمة «فيه» .

(٥) فى سائر النسخ « خبر الواحد الصادق » . وكلمة « الواحد » ليست فى الأصل ، ولكنها مكتوبة فيه بين السطور بخط آخر .

(٦) هنا فى نسخة ابن جماعة و س و ج زيادة « قال الشافعى »

(٧) فى س و ج زيادة « بن عيينة » وليست فى الأصل .

(٨) هو الجحى المكي ، من أشراف العرب ذوى المكارم ، وهو ثقة .

(٩) فى سائر النسخ « يبعده » وهو مخالف للأصل ، وقد حاول بعضهم تغيير الكلمة إلى « يبعده » ، والمحاولة ظاهرة التكلف . والذى فى سنن أبى داود « يباعده » كما فى الأصل هنا .

(١٠) « عمرو » فى هذه الجملة هو « عمرو بن عبد الله » وقائل الجملة هو عمرو بن دينار ، أدرجها فى أثناء الحديث ، يصف بها موقفهم وبعده عن موقف الامام ، بما فهم من عمرو بن عبد الله .

(١١) « مربع » بكسر الميم وسكون الراء وفتح الباء الموحدة وآخره عين مهملة .

رسولُ[١] رسولِ الله إليكم : يأمركم أن تقِفُوا على مَشاعِرِكم[٢] ، فإنكم على إرْثٍ من إرْثِ أبيكم إبراهيمَ »[٣] .

١١٣٣ — [٤] وبَعَثَ رسولُ الله أبا بكرٍ والياً على الحجّ فى سنةِ تِسعٍ[٥] ، وحَضَرَه الحجُّ من أهلِ بُلدانٍ مختلفةٍ ، وشعوبٍ متفرقةٍ ، فأقامَ لهم مَناسِكَهُم ، وأخبرهم عن رسول الله بما لهم وما عليهم . ١١٨

١١٣٤ — وبَعَثَ عليَّ بن أبى طالبٍ فى تلك السنةِ ، فقرأ عليهم فى مجمعهم يومَ النَّحْرِ آياتٍ من (سُورة بَراءَةَ) ، ونَبَذَ إلى قومٍ على سَواءٍ ، وجَعَلَ لهم مُدَدًا[٦] ، ونهاهم عن أمورٍ .

وابن مربع هذا اختلف فى اسمه ، وسماه أحمد وابن معين وابن البرقى « زيد بن مربع » وهو الذى مشى عليه فى التهذيب ، وقال : « وقيل اسمه يزيد ، وقيل اسمه : عبد الله ، وأكثر مايجىء فى الحديث غير مسمى » .

(١) فى ب و ج « إنى رسول » وهو مخالف للأصل ونسخة ابن جماعة .

(٢) فى سائر النسخ « مشاعركم هذه » وكلمة « هذه » ليست فى الأصل ، ولكنها مكتوبة بين سطوره بخط آخر .

(٣) الحديث رواه أيضاً أبو داود (ج ٢ ص ١٣٣ — ١٣٤) والترمذى (ج ٢ ص ٩٩ — ١٠٠ من تحفة الأحوذى) والنسائى (ج ٢ ص ٤٥) وابن ماجه (ج ٢ ص ١٢٣) والحاكم (ج ١ ص ٤٦٢) والبيهقى فى السنن الكبرى (ج ٥ ص ١١٥) : كلهم من طريق سفيان بن عيينة باسناده . قال الترمذى : « حديث مربع حديث حسن ، لا نعرفه إلا من حديث ابن عيينة عن عمرو بن دينار ، وابن مربع اسمه : يزيد بن مربع الأنصارى ، وإنما يعرف له هذا الحديث الواحد » ، وصححه الحاكم ووافقه الذهبى ، وهو كما قالا .

(٤) هنا فى سائر النسخ زيادة « قال الشافعى » . وفى الأصل بين السطور زيادة « قال » .

(٥) يشير الشافعى إلى وقائع معروفة فى كتب الحديث والسيرة والتاريخ ، من أول هذه الفقرة إلى آخر الفقرة (١١٥٦) ، ولو ذهبنا نذكر كل حادثة ومصادرها فى الكتب طال الأمر جداً ، فاكتفينا بما يعرفه أهل العلم عنها .

(٦) فى سائر النسخ « وجعل لقوم مدداً » . والذى فى الأصل « لهم » ثم ضرب عليها بعض قارئيه ، وكتب فوقها « لقوم » بخط آخر .

١١٣٥ — فكان[١] أبو بكرٍ وعليٌّ معروفَيْنِ عند أهل مكةَ بالفضلِ والدِّين والصدقِ ، وكان مَن جَهِلَهُما ـ أو أحدَهما ـ من الحاجِّ وجَدَ مَن يُخبره عن صدقهما وفضلهما .

١١٣٦ — ولم يكُنْ رسولُ الله لِيَبعثَ إلاَّ واحداً الحجةُ قائمةٌ بخبرِه[٢] على مَن بَعثَه إليه ، إن شاء اللهُ .

١١٣٧ — [٣]وقد فَرَّقَ[٤] النبيُّ عُمَّالاً على نَواحِي[٥] ، عَرفنا أسماءهم والمواضعَ التى فَرَّقَهم عليها :

١١٣٨ — فبَعث قيسَ بن عاصمٍ ، والزِّبْرِقانَ بنَ بَدْرٍ ، وابنَ نُوَيْرَةَ[٦] ـ : إلى عشائرِهم ، بعلمهم[٧] بِصِدقهم عندَهُم .

---

(١) فى ب « وكان » وهو مخالف للأصل .

(٢) فى سائرالنسخ «ليبعث واحداً إلا والحجة قائمة بخبره» . وما هنا هوالذى فى الأصل . ثم ضرب بعض قارئيه على كلمة « إلا » ثم كتب فوق كلمة « الحجة » مانصه « إلا والحجة » وكتب بجوار ذلك كلمة « أصل » ليزعم أن هـذا الصواب ! فى حين أنه لم يذكر من أين أتى به ؟ ومع أن ما فى الأصل صواب وصحيح .

(٣) هنا فى سائر النسخ ماعدا ب زيادة « قال الشافعى » .

(٤) فى ج « وفرق » وفى نسخة ابن جماعة « ووجه » . وضرب بعض قارئى الأصل على قوله « وقد فرق » وكتب فوقه «ووجه» بخط آخر .

(٥) فى النسخ المطبوعة « نواح » بدون الياء ، وهى ثابتة فى الأصل ونسخة ابن جماعة ، بل هى منقوطة فيهما أيضا .

(٦) ابن نويرة » هو مالك بن نويرة التميمى اليربوعى ، الشاعر الفارس الشريف ، وكان من أرداف الملوك ، واستعمله النبى صلى الله عليه وسلم على صدقات قومه ، فلما بلغته وفاة النبى صلى الله عليه وسلم أمسك الصدقة وفرقها فى قومه ، وهو الذى قتله ضرار بن الأزور الأسدى صبرا بأمر خالد بن الوليد ، بعد فراغه من قتال أهل الردة وقصته معروفة ، ولأخيه متمم بن نويرة فيه المراثى المشهورة الحسان ، منها البيتان المشهوران :

وكنا كندمانى جذيمة حقبة من الدهر حتى قيل لن يتصدعا
فلما تفرقنا كأنى ومالكا لطول اجتماع لم نبت ليلة معا

(٧) فى سائرالنسخ « لعلمهم » باللام ، والذى فى الأصل بالباء وهوصحيح ، فانها للسببية .

١١٣٩ — وقَدِمَ عليهم[١] وفدُ البَحْرَيْنِ . فعرَفُوا مَن معه ، فبَعثَ معهم [ابنَ] سعيدِ[٢] بنِ العاصِ .

١١٤٠ — وبَعث معاذَ بن جَبَلٍ إلى اليمنِ ، وأَمرَه أن يقاتلَ مَن أطاعه[٣] مَن عصاه ، ويُعلِّمَهم ما فرضَ اللهُ عليهم ، ويأخذَ منهم ما وجب عليهم ، لمعرفتهم بمعاذٍ ، ومكانِه منهم[٤] ، وصدقِه[٥] .

١١٤١ — [٦] وكلُّ مَن وَلَّى[٧] فقد أمره بأخذِ[٨] ما أَوجبَ اللهُ على مَن وَلاَّهُ عليه .

١١٤٢ — ولم يكن لأحدٍ عندنا فى أحدٍ ممَّن قَدِمَ عليه من أهلِ

---

(١) أى قدم على النبى صلى الله عليه وسلم وأصحابه بالمدينة ، كما هو واضح مفهوم ، ولكن بعض قارئى الأصل ضرب على كلمة « عليهم » وكتب فوقها « عليه » بخط مخالف ، وبذلك ثبتت فى سائر النسخ .

(٢) كلمة « سعيد » مضبوطة فى الأصل بفتح الدال ، مفعول ، ولم تذكر كلمة « ابن » ولكنها مزادة بين السطور ، وزيادتها هى الصواب ، لأن الذى بعثه النبى صلى الله عليه وسلم واليا على البحرين هو « أبان بن سعيد بن العاص بن أمية بن عبد شمس » وأما أبوه « سعيد بن العاص » فانه مات مشركا ، انظر مادة « بحرين » فى معجم البلدان ، وترجمة « أبان » فى الاصابة وغيرها .

(٣) فى الأصل « من أطاعة » ثم ألصق بعضهم باء بالميم ، لتكون « بمن أطاعه » وبذلك ثبتت فى سائر النسخ ، وما فى الأصل صحيح ، « من أطاعه » فاعل « يقاتل » و « من عصاه » مفعول .

(٤) فى س زيادة « ومنه » وهى زيادة خطأ ، سببها أن بعض قارئى الأصل ضرب على كلمة « منهم » وكتب فوقها « منه » فظن الناسخ أنها زيادة فعطفها على تلك .

(٥) فى النسخ المطبوعة زيادة « فيهم » وليست فى الأصل ولا فى نسخة ابن جماعة .

(٦) هنا فى ب زيادة « قال الشافعى » .

(٧) رسمت فى الأصل كقاعدته فى الكتابة « ولاّ » بالألف ، فألصق بعض قارئيه هاء تحت الحرف الأخير ، لتقرأ « ولاّه » وبذلك ثبتت فى سائر النسخ .

(٨) فى ب « أن يأخذ » وهو مخالف للأصل .

الصدقِ - : أن يقولَ : أنتَ واحدٌ ، وليس[١] لك أن تأخذ مِنَّا ما لم نسمع رسولَ الله يَذْكُرُ[٢] أنه علينا .

١١٤٣ — ولا أَحْسِبُهُ بَعَثَهم مشهورين فى النواحى التى بعثهم إليها بالصدقِ - : إلاّ لِمَا وصفتُ ، مِن أن تقومَ بمثلهم الحجةُ على مَن بعثه إليه[٣] .

١١٤٤ — [٤]وفى شَبِيهٍ بهذا المعنى[٥] أُمَرَاءُ سَرَايَا رسولِ الله : فقد بَعَثَ بَعْثَ مُؤْتَةَ[٦] ، فوَلاّه زيدَ بنَ حارثةَ ، وقال : « فإن أُصِيبَ فجعفرٌ ، فإن أُصيبَ فابنُ رَوَاحَـــةَ » . وبعثَ ابنَ أُنَيْسٍ سَرِيَّةً وحدَه .

١١٤٥ — وبَعث أُمراءَ سراياه ، وكلُّهم حاكمٌ فيما بعثَه فيه ، لأنَّ عليهم أنْ يَدْعُوا مَن لم تبلغه الدعوةُ ، ويُقاتِلُوا مَن حَلَّ قِتالُه[٧] .

١١٤٦ — وكذلك كلُّ والٍ[٨] بَعَثَهُ أو صاحبِ سَرِيَّةٍ .

---

(١) فى ب « فليس » وهو مخالف للأصل .
(٢) فى سائر النسخ « يقول » والذى فى الأصل « يذ كر » ثم ضرب عليه بعض الناس وكتب فوقه « يقول » بخط آخر .
(٣) فى النسخ المطبوعة « إليهم » وهو مخالف للأصل ولنسخة ابن جماعة .
(٤) هنا فى ابن جماعة و س و ج زيادة « قال الشافعى » .
(٥) فى ب « وفى شبه هذا المعنى » وهو مخالف للأصل .
(٦) فى س و ج « بعث بجيش مؤتة » وهو مخالف للأصل .
(٧) فى ج « قتالهم » وهو مخالف للأصل .
(٨) فى سائر النسخ « والٍ » بحذف الياء على الجادّة ، والياء ثابتة فى الأصل .

١١٤٧ — ولم يَزَلْ يُمْكِنُه أن يبعثَ والِيَيْنِ وثلاثةً وأربعةً وأكْثَرَ .

١١٤٨ — [1]وبعث فى دهرٍ واحدٍ اثْنَىْ عشر رسولاً ، إلى اثنى عشر مَلِكًا ، يَدْعُوهم إلى الإسْلام . ولم يبعثْهُمْ إلاَّ إلى مَنْ قد بَلَغَتْه الدعوةُ ، وقامتْ عليه الحجةُ فيها[2] ، وألاّ يكتبَ فيها[3] دِلالاتٍ لمن بعثهم إليه على أنها كُتُبُه .

١١٤٩ — وقد تحرَّى فيهم ما تَحَرَّى فى أُمَرَائِهِ : من أن يكونوا معروفين ، فبعث دِحْيَةَ[4] إلى الناحيـــة التى هو فيها معروفٌ .

١١٥٠ — [5]ولو أن المبعوث إليه جَهِلَ الرسـولَ كان عليه طَلَبُ عِلْمِ أنّ النبيَّ بَعَثَهُ ، لِيسْتَبْرِئَ شَكَّه فى خبر الرسولِ ، وكان
١١٩ على الرسولِ الوقوفُ حتى يَسْتَبْرِئَهُ المبعوثُ إليه .

---

(١) هنا فى النسخ المطبوعة زيادة « قال الشافعى » .

(٢) كلمة « فيها » ثابتة فى الأصـل ، وضرب عليها بعض قارئيه بغير موجب ، ولذلك لم تثبت فى سائر النسخ .

(٣) فى النسخ المطبوعة « وألا يكتب منه فيها » وكله « منه » ليست فى الأصل ، وهى مزادة بالحمرة بحاشية نسخة ابن جماعة ، وعليها « صح » ولا نرى ضرورة لزيادتها فلم تثبتها عن غير دليل .

(٤) « دحية » بفتح الدال المهملة وبكسرها مع سكون الحاء المهملة ، وهو دحيـة بن خليفة الـكلبى ، صحابى معروف ، وكان من أجمل الناس وجهاً . وفى سائر النسخ زيادة « الـكلبى » وهى مزادة فى الأصل بين السطور بخط آخر .

(٥) هنا فى س و ج زيادة « قال الشافعى » .

١١٥١ — [(١)]ولم تَزَلْ كُتُبُ رسولِ الله تَنْفُذ إلى وُلاتِه بالأمر والنهي ، ولم يَكُن لأحدٍ مِن وُلاتِه تَرْكُ إنفاذِ أمره ، ولم يكن ليَبعثَ رسولاً إلاّ صادقاً عند مَن بعثَه إليه .

١١٥٢ — وإذا[(٢)] طلب المبعوثُ إليه عِلمَ صِدقِه وجَدَهُ حيثُ هو .

١١٥٣ — ولو شَكَّ فى كتابه ، بتغييرٍ فى الكتاب ، أو حالٍ تَدُلُّ[(٣)] على تُهَمَةٍ ، مِنْ غفلةِ رسولٍ حَمَلَ الكتابَ ـ : كان عليه أن يطلبَ علمَ ما شَكَّ فيه ، حتى يُنْفِذَ ما يَثْبتُ عندَه مِن أمر رسولِ الله .

١١٥٤ — [(٤)]وهكذا كانت كُتُبُ خلفائِه بعدَه وعُمَّالُهم ، وما أجمعَ المسلمون عليه : من أن يكونَ الخليفةُ واحداً ، والقاضى واحدٌ ، والأميرُ واحدٌ ، والإمامُ[(٥)] .

١١٥٥ — فاسْتَخْلَفُوا أبا بكرٍ ، ثم استَخْلَفَ أبو بكرٍ عمرَ ،

---

(١) هنا فى النسخ المطبوعة زيادة «قال الشافعى » .

(٢) فى ب « أواذا » والألف مزادة فى الأصل فوق الواو ، وليست فى نسخة ابن جماعة ، بل كتب فى موضعها « صح » أمارة على أن الصحيح العطف بالواو ، لأنه استئناف كلام . ومن الغريب أن الربيع فصل بين هذه الجملة وبين التى قبلها بدارة يقطعها خط رأسى منحرف إلى اليسار ، ليدل على أنه كلام مبتدأ ، ثم يتصرف القارئون فيجعلون الواو « أو » وهى تنافى هنا استئناف الكلام ! !

(٣) فى سائر النسخ « يدل » وهى منقوطة فى الأصل من فوق ، وهو أصح وأفصح .

(٤) هنا فى سائر النسخ زيادة « قال الشافعى » .

(٥) هذا عطف جمل ، فلذلك رفع « واحد » فى المرتين . وفى سائر النسخ « والقاضى واحداً والامام واحداً والأمير واحداً » وقد عبث عابث فى الأصل فغيره إلى هذا ، ولكن ما كان فيه واضح ، فأثبتناه .

ثم عُمَرُ[١] أهلَ الشُّورَى ، ليختاروا واحـدًا ، فاختارَ عبدُ الرحمن عثمانَ بن عفانَ[٢] .

١١٥٦ — قال[٣] : والولاةُ من القضاةِ وغيرهم يَقضُون فتَنْفُذُ[٤] أحكامُهم ، ويُقيمون الحدودَ ، ويُنْفِذ مَن بعدَهم أحكامَهم ، وأحكامُهم أخبارٌ عنهم .

١١٥٧ — [٥]ففيما وصفتُ من سنةِ رسول الله ، ثم ما[٦] أجمع المسلمون عليه منه ـ : دِلالةٌ على فرقٍ بينَ الشهادةِ والخبرِ والحكم .

١١٥٨ — ألاَ تَرَى أنَّ قضاءَ القاضى على الرجل للرجل إنما هو خبرٌ يُخبِرُ به عن بينةٍ تَثْبُتُ[٧] عندَه ، أو إقرارٍ من خصمٍ به أَقَرَّ عنده[٨] ،

---

(١) فى النسخ المطبوعة « ثم استخلف عمر » وكلمة « استخلف » ليست فى الأصل ولا فى ابن جماعة .

(٢) فى النسخ المطبوعة « فاختاروا عبد الرحمن بن عوف ، واختار عبد الرحمن بن عوف عثمان بن عفان » والزيادات ليست فى الأصل ولا فى نسـخة ابن جماعة ، إلا كلمتى « بن عوف » فانهما فيها . والمعروف أن أهل الشـورى عهدوا إلى عبد الرحمن بن عوف أن يختار واحداً منهم ، فاختار عثمان ، ولـكن الشافعى اختصر القصة .

(٣) فى سائر النسخ زيادة « الشافعى » .

(٤) فى سائر النسخ « وتنفد » والأصل بالفاء ، ثم غيرها بعض قارئيه فجعلها واواً .

(٥) هنا فى سائر النسخ زيادة « قال الشافعى » . وزيدت كلمة « قال » فى الأصل فوق السطر بخط آخر .

(٦) فى س و ج « ثم فيما » وكذلك فى نسخة ابن جماعة ، ولـكن كتب بحاشيتها «ما» وعليها علامة نسخة وبجوارها «صح» .

(٧) فى س و ج « ثبتت » ، بالفعل المـاضى ، وهو مخالف للأصل وابن جماعة .

(٨) فى سائر النسخ « أقرّ به عنده » . وقد ضرب بعض القارئين فى الأصل على « به » قبل « قرأ » ثم كتبها بعدها بين السطور .

وأنفذَ [١] الحكم فيه ، فلما كان يَلْزَمُه بخبرِه أن يُنْفِذَه بعلمه كان في معنى المخبِرِ بحلال وحرامٍ [٢] ، قد [٣] لزمه أن يُحِلَّه ويحرمَه [٤] بما شُهِد منه [٥] .

١١٥٩ — ولو كان القاضي المخبِرُ عن شهودٍ شهدوا عنده على رجلٍ لم يُحَاكَمْ إليه ، أو إقرارٍ من خصمٍ ، لا يلزمُه أن يحكمَ به ، لمعنى أنْ [٦] لم يُخاصَمْ إليه ، أو أنه ممن يخاصَمُ إلى غيره ، فحكم بينه وبين خصمه ، ما [٧] يلزم شاهدًا يَشْهدُ [٨] على رجلٍ أن يأخذَ منه ما شُهِدَ به عليه لمن شُهد له به ـ : كان في معنى شاهدٍ [٩] عندَ غيره ، فلم يُقْبلْ ـ قاضياً كان أو غيرَه ـ إلاّ بشاهد معه ، كما لو شهد عند غيره لم يَقْبَلْه إلا بشاهدٍ وطَلَبَ معه غيرَه ، ولم يكن لغيره إذا كان شاهداً أن يُنْفِذَ شهادتَه وحدَه .

---

(١) في سائر النسخ « فأنفذ » والأصل بالواو ، ثم ألصقها بعض قارئيه في الألف ووضع فوقها نقطة لتكون فاء .

(٢) في سائر النسخ « أو حرام » وهو مخالف للأصل .

(٣) في س « وقد » والواو مزادة في الأصل بخط آخر ، وليست في سائر النسخ .

(٤) في سائر النسخ « أو يحرمه » وهو مخالف للأصل .

(٥) « شهد » ضبطت في الأصل بضم الشين ، على البناء لما لم يسم فاعله .

(٦) في ب « أنه » وهو مخالف للأصل وسائر النسخ .

(٧) في سائر النسخ « بما » والذي في الأصل « ما » ثم ضرب عليها بعض قارئيه وكتب فوقها « بما » .

(٨) في النسخ المطبوعة « شهد » وهو مخالف للاصل ونسخة ابن جماعة .

(٩) قوله « كان في معنى شاهد » الخ هو جواب « لو » في أول الفقرة .

١١٦٠ — [١]أخبرنا سفيانُ وعبدُ الوهاب[٢] عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب : أن عمر بنَ الخطابِ قَضَى فى الإبهام بخمسَ عَشْرَةَ[٣] ، وفى التى تليها بعَشْرٍ ، وفى الوُسْطَى بعشرٍ ، وفى التى تلى الخِنْصَرَ بتِسْعٍ ، وفى الخنصرِ بستٍّ .

١١٦١ — قال الشافعىُّ : لمَّا كان معروفًا - والله أعلم - عندَ عمرَ أن النبىَّ قضى فى اليد بخمسينَ ، وكانت اليدُ خمسةَ أطرافٍ مختلفةِ الجمَالِ والمنافع - : نَزَّلَها مَنَازِلَها ، فَحَكَمَ لكل واحدٍ من الأطرافِ بِقَدْرِه مِن دِيَةِ الكفِّ ، فهذا قياسٌ على الخبرِ[٤] .

١١٦٢ — [٥]فلمَّا وجدنا[٦] كتابَ آلِ عَمْرِو بن حَزْمٍ ، فيه : أن رسول الله قال : « وفى كل إصبَعٍ ممّا هنالك عَشْرٌ من الإبلِ » - : صارُوا إليه .

١١٦٣ — ولم يَقبلوا كتابَ آلِ عمرو بن حزم - واللهُ أعلمُ -

---

(١) هنا فى سائر النسخ ماعدا ب زيادة « قال الشافعى » .

(٢) فى ب « أخبرنا الثقفى وسفيان بن عيينة » . وفى باقى النسخ « أخبرنا سفيان بن عيينة وعبد الوهاب الثقفى » وما هنا هو الذى فى الأصل ، ولكن زيد فيه فى آخر السطر بخط آخر كلمة « الثقفى » .

(٣) فى ب زيادة « من الابل » وليست فى الأصل ولا فى سائر النسخ .

(٤) يريد بالقياس هنا الاستنباط المبنىّ على التعليل ، ولا يريد به القياس الاصطلاحى ، كما هو ظاهر .

(٥) هنا فى سائر النسخ زيادة « قال الشافعى » .

(٦) فى النسخ المطبوعة « وجد » وما هنا هو الذى فى الأصل ، ثم ضرب بعض قارئيه على حرفى « نا » ووضع ضمة فوق الواو ، وكذلك عمل فى نسخة ابن جماعة ولكن بكشط الحرفين ، وموضع الكشط بين .

حتى يَثْبُتَ[١] لهم أنه كتابُ رسولِ الله[٢] .

١١٦٤ — [٣]وفى الحديث[٤] دِلالتانِ :

أحدُهما[٥] : قبولُ الخبر . والآخرُ[٥] : أن يُقبلَ الخبرُ فى الوقت الذى يَثْبُتُ فيـــه ، وإن لم يَمْضِ[٦] عَمَلٌ من الأئمةِ[٧] بمثل الخبرِ الذى قَبِلوا .

---

(١) فى سائر النسخ « ثبت » بالفعل الماضى ، والذى فى الأصل بالمضارع ، وإن عبث به بعض قرائه . واستعمال المضارع هنا أعلى وأبلغ ، لما فيه من معنى الاستحضار ، وللإشارة إلى الفائدة التى أشار إليها الشافعى بعد ، من أن الخبر يقبل فى الوقت الذى يثبت فيه .

(٢) للشافعى نحو من هذا البحث النفيس ، فى اختلاف الحديث (ص ١٧ — ١٩) .
وأما كتاب آل عمرو بن حزم ، فانه كتاب جليل ، كتبه النبى صلى الله عليه وسلم لأهل اليمن ، وأرسله مع عمرو بن حزم ، ثم وجد عند بعض آله ، رووه عنه ، وأخـذه الناس عنهم ، وقد تـكلم العلماء طويلا فى اتصال إسناده وانقطاعه ، والراجح الصحيح عندنا أنه متصل صحيح ، وقد أوضحت ذلك فى حواشى بعض الـكتب ، وساقه الحاكم مطولا فى المستدرك (ج ١ ص ٣٩٥ — ٣٩٧) وصححه ، ونقله عنه السيوطى فى الدر المنثور (ج ١ ص ٣٤٣) ، وروى العلماء فقرات منه فى أبواب مختلفة من كتب الحديث وغيرها . وانظر بعض روايات منه فى سيرة ابن هشام (ص ٩٥٥ و ٩٦١ طبعة أوربة) وتاريخ الطبرى (ج ٣ ص ١٥٣ و ١٥٨) وسنن الدارقطنى (ص ٢١٥ و ٢٧٦) والخراج ليحيى بن آدم (رقم ٣٨١) والمحلى لابن حزم (ج ١ ص ٨١ — ٨٢ و ج ٥ ص ٢١٣ — ٢١٤ و ج ٦ ص ١٣ — ١٤) .

(٣) هنا فى ب زيادة « قال الشافعى » .

(٤) فى نسخة ابن جماعة و ب و ج « وفى هـذا الحديث » . وفى س « ففى هذا الحديث » وكل ذلك مخالف للاصل ، وقد ضرب بعض قارئيه على كلمة «وفى» وكتب فوقها « ففى هذا الحديث » .

(٥) فى سائر النسخ « إحداهما » « والأخرى » وما هنا هو الذى فى الأصل ، وله وجه صحيح من العربية ، أن يكون التذكير على معنى أن فيه أمرين مدلولا عليهما ، أو يكون التذكير باعتبار الخبر ، وهو كثير .

(٦) هكذا فى الأصل باثبات حرف العلة مع الجازم ، وقد تـكلمنا عليه مراراً ، وفى سائر النسخ بحذفه .

(٧) فى النسخ المطبوعة « من أحد من الأئمة » والزيادة ليست فى الأصـل ولا فى نسخة ابن جماعة .

١١٦٥ — ودِلالةٌ على أنه لو مَضَى أيضًا عملٌ من أحدٍ من الأئمةِ ، ثم وَجَدَ خبراً عن النبيِّ[1] يخالفُ عملَه — : لتَرَكَ عملَه لخبرِ رسولِ الله .

١١٦٦ — ودِلالةٌ على أن حديثَ رسول الله يَثبتُ بنفسِه ، لا بعملِ غيرِه بعدَه .

١١٦٧ —[2] ولم يَقُلِ المسلمون قد عَمِلَ فينا عمرُ بخلاف هذا بين المهاجرين والأنصارِ ، ولم تَذْكُرُوا أنتم أنّ عندكم خلافَه ولا غيرُكم ، بل صاروا إلى ماوجب عليهم ، من قبولِ الخبرِ عن رسول الله ، وتَرْكِ كلِّ عملٍ خالفه .

١١٦٨ — ولو بلغَ عمرَ هذا صار إليه ، إن شاء الله ، كما صار إلى غيره فيما[3] بَلَغَه عن رسول الله ، بتقواه لله ، وتأديتِه الواجبَ عليه ، فى اتّباعِ[4] أمرِ رسولِ الله ، وعِلمِه ، و بأنْ[5] ليس لأحدٍ مع رسول الله

---

(١) فى النسخ المطبوعة « ثم وجد عن النبي صلى الله عليه وسلم خبر » . وما هنا هو الأصل ثم عبث فيه بعضهم فضرب على كلمة « خبرا » ثم كتبها بعد قوله « عن النبي » بين السطرين ، ووضع ضمة فوق الواو من « وجد » . وكانت نسخة ابن جماعة كالنسخ المطبوعة ، وصححها كاتبها بنفس الخط بما يوافق الأصل .

(٢) هنا فى النسخ ماعدا ب زيادة « قال الشافعى » .

(٣) فى سائر النسخ « مما » والذى فى الأصل « فيا » وإن حاول بعضهم تغييرها .

(٤) فى س « من اتباع » وهو مخالف للأصل وسائر النسخ .

(٥) هذه كلها أسباب لعمل عمر بالحديث إذا بلغه ، فعلمه أحد هذه الأسباب ، أى صفة العلم فى ذاتها ، تعظيما لها وإشارة بذكرها ، فمن أسباب ذلك أيضا أنه ليس لأحد مع رسول الله أمر ، ولكن الناسخون لم يفهموا هذا فحذفوا واو العطف ، فصار « وعلمه بأن ليس » الخ ، وهو معنى صحيح أيضا ، ولكن ما فى الأصل أصح وأبلغ . وقد

أمْرٌ ، وأنَّ طاعةَ الله فى اتباعِ أمرِ رسول الله[١] .

١١٦٩ — [٢]فان قال قائلٌ[٣] : فادْلُلْنِى[٤] على أن عمرَ عمل شيئاً ثم صار إلى غيره بخبرٍ عن رسولِ الله[٥] .

١١٧٠ — قلتُ : فإن أوْ جَدْتُكَهُ ؟

١١٧١ — قال: ففى إيجادِك إيَّاىَ ذلك دليلٌ على أمرين :أحدهما : أنه قد يقولُ[٦] من جهةِ الرأى إذا لم توجد[٧] سُنَّةٌ . والآخَرُ : أنّ السنةَ إذا وُجِدَتْ وجَبَ عليه تَرْكُ عَمَلِ نفسه ، ووجبَ على الناسِ تركُ كلِّ عملٍ وُجِدَت السُّنَّةُ بخلافه ، وإبطالُ أن السنةَ لاتثبتُ إلا بخبرٍ بعدَها[٨] .

عبث فيه عابث فضرب على قوله « وبأن » وكتب بدله فى الحاشية «أنه» وهو تصرف غير سائغ .

(١) فى ب « أمر رسوله » وهو مخالف للأصل .

(٢) هنا فى سائر النسخ زيادة « قال الشافعى » .

(٣) فى س و ج « فان قال لى قائل » وفى ب « قال قائل » وفى ابن جماعة « قال لى قائل » وكلها مخالف للأصل .

(٤) فى س « فدلنى » والذى فى الأصل «فادللنى» ثم غيرها بعضهم بالكشط ، وموضعه ظاهر .

(٥) فى ب « بخبر رسول الله » . وفى س و ج « لخبر عن رسول الله » . وما هنا هو الذى فى الأصل ونسخة ابن جماعة .

(٦) فى سائر النسخ « يعمل » . والذى فى الأصل «يقول» ثم ضرب عليها وكتب بالحاشية بخط آخر « يعمل » .

(٧) فى سائر النسخ « يجد » وما هنا هو الذى فى الأصل ، ثم حاول بعضهم تغييره ، والأصل ظاهر .

(٨) أى إبطال قول من ذهب إلى أن السنة لايؤخذ بها إلا إذا عمل بها أحد بعد النبى صلى الله عليه وسلم ، وهذا قول قديم معروف ، أشار إليه الشافعى أيضا فى الفقرة (١١٦٦) . ومع وضوح هذا فان الناسخين لم يدركوه ، فأثبتوا فى النسخ المطبوعة كلمة « تقدمها » بدل « بعدها » ، وهو تهافت لامعنى له . وأما نسخة ابن جماعة فهى كالأصل ، ولكن كتب بحاشيتها كلمة « تقدمها » وعليها علامة نسخة .

وعُلم أنه لا يُوهِنُها شيءٌ ، إنْ خالفَها[1] .

— ١١٧٢ قلتُ[2] : أخبرنا سفيانُ عن الزهرى عن سعيد بن المسيب : « أن عمر بن الخطاب كان يقولُ : الديةُ للعاقلةِ ، ولا تَرِثُ المرأةُ من دية زوجها شيئاً . حتى أخبره الضَّحَّاكُ بن سفيانَ أنَّ رسولَ الله كتب إليه : أن يُوَرِّثَ امرأةَ أَشْيَمَ الضِّبَابِيِّ[3] من ديته . فرجَع إليه عمرُ » .

١١٧٣ — وقد فَسَّرْتُ هذا الحديثَ قبلَ هذا الموضع[4] .

١١٧٤ — [5]سفيانُ عن عمرو بن دينارٍ وابنِ طاوسٍ عن

---

(١) فى النسخ المطبوعة « شيء خالفها » بحذف « إن » وهى ثابتة فى الأصل ونسخة ابن جماعة ، وقد ضرب عليها بعضهم فى الأصل عبثا .

(٢) فى النسخ المطبوعة « قال الشافعى » وهو مخالف للأصل ونسخة ابن جماعة .

(٣) « أشيم » بفتح الهمزة وسكون الشين المعجمة وفتح الياء التحتية ، و « الضبابى » بكسر الضاد المعجمة.وبباءين موحدتين مع تخفيف الأولى . وأشيم صحابى قتل خطأ وهو مسلم ، فى عهد النبى صلى الله عليه وسلم .

(٤) يشير إلى كلامه عليه فى كتاب الأم ، فقد رواه هناك (ج ٦ ص ٧٧) وتكلم عليه . والحديث رواه أيضا أحمد فى المسند (ج ٣ ص ٤٥٢) عن سفيان ، ورواه أبوداود (ج ٣ ص ٩٠) والترمذى (ج ٣ ص ١٨٤ من شرح المباركفورى) وابن ماجه (ج ٢ ص ٧٤) : كلهم من طريق سفيان باسناده . وقال الترمذى : « هذا حديث حسن صحيح» . ورواه أيضاً أحمد عن عبدالرزاق ، وأبوداود من طريق عبدالرزاق : عن معمر عن الزهرى عن سعيد بن المسيب . وروى مالك نحوه فى الموطأ (ج ٣ ص ٧٠) عن الزهرى : «أن عمر بن الخطاب » الخ ، وكذلك رواه الشافعى فى الأم عن مالك ، وهذا منقطع ، ولكن ظهر من الروايات الأخرى أن الزهرى رواه عن سعيد بن المسيب . وقال الحافظ فى الاصابة (ج ١ ص ٥١) : « وأخرجه أبو يعلى من طريق مالك عن الزهرى عن أنس ، قال : كان قتل أشيم خطأ . وهو فى الموطأ عن الزهرى بغير أنس . قال الدارقطنى فى الغرائب : وهو المحفوظ » .

(٥) هنا فى س و ج زيادة « قال الشافعى أخبرنا » وفى ب زيادة « وأخبرنا » . وكتب فى الأصل بين السطرين بخط آخر « أخبرنا » .

طاوس : « أن عمر قال : أُذَكِّرُ اللهَ امْرَأً سمع من النبيِّ فى الجَنِينِ شيئاً ؟ فقام حَمَلُ بن مالكِ بن النابغةِ[١] ، فقال : كنتُ بين جَارَتَيْنِ[٢] لى ، يعنى ضَرَّتَيْنِ ، فضربتْ إحداهما الأُخرى بمِسْطَحٍ[٣] ، فأَلْقَتْ جنيناً ميّتاً ، فقَضَى فيه رسولُ الله بغُرَّةٍ[٤] . فقال عمرُ : لو لم أسمعْ فيه لَقَضَيْنَا بغيره[٥] » .

١١٧٥ — وقال غيرُه[٦] : « إن كِدْنا أن نَقْضِيَ فى مثل هذا برأْيِنا »[٧] .

---

(١) « حمل » بالحاء المهملة والميم المفتوحتين ، وهو هذلى يكنى أبا نضلة .

(٢) فى سائر النسخ « جاريتين » وهو خطأ ، صوابه ما فى الأصل « جارتين » وقد فسره الشافعى هنا ، بقوله « يعنى ضرتين » . قال فى النهاية : « الجارة الضرة ، من المجاورة بينهما ... ومنه الحديث : كنت بين جارتين لى ، أى امرأتين ضرتين » .

(٣) « المسطح » بكسر الميم وسكون السين وفتح الطاء المهملتين : عود من أعواد الخباء والفسطاط ، كما فى اللسان وغيره ، وكذلك فسره أبوداود فى السنن عن أبى عبيد ، وفسره أيضا عن النضر بن شميل بأنه « الصُّوبَجُ » وهى كلة فارسية ، للعود الذى يخبز به .

(٤) « الغرة » العبد أو الأمة . قال فى النهاية : « وإنما تجب الغرة فى الجنين إذا سقط ميتا ، فان سقط حيا ثم مات ففيه الدية كاملة . وقد جاء فى بعض روايات الحديث : بغرة عبد أو أمة أو فرس أو بغل . وقيل إن الفرس والبغل غلط من الراوى » . والرواية التى يشير إليها ابن الأثير رواها أبو داود (ج ٤ ص ٣١٨) من حديث أبى هريرة ، وأشار إلى علتها بأنها غلط من عيسى بن يونس .

(٥) فى سائر النسخ « لو لم نسمع هذا لقضينا فيه بغير هذا » ، وهو مخالف للأصل .

(٦) أى غير سفيان ، أو غير عمرو بن دينار . كأنه يقول : وفى رواية أخرى .

(٧) إسناد الحديث عند الشافعى هنا مرسل ، فان طاوساً لم يدرك عمر ، وكذلك رواه أبوداود (ج ٤ ص ٣١٧) من طريق سفيان ، وكذلك رواه النسائى مختصرا (ج ٢ ص ٢٤٩) من طريق حماد عن عمرو بن دينار . وهو حديث متصل صحيح ، وإن أرسله سفيان وحماد ، فقد رواه أحمد فى المسند (ج ٤ ص ٧٩ — ٨٠) وأبوداود

١١٧٦ — [(١)] فقد[(٢)] رَجَعَ عمرُ عما كان يَقضِي به لحديثِ الضحّاك ، إلى أن خالفَ[(٣)] حُكمَ نفسِه ، وأخْبَر فى الجنين أنه لو لم يسمع هذا لقَضَى فيه بغيره ، وقال : إن كدنا أن نقضىَ فى مثل هذا برأينا .

١١٧٧ — قال الشافعىُّ : يُخْبِرُ — واللهُ أعلمُ — أن السنةَ إذا كانت موجودةً بأنَّ فى النفس مائةً من الإبل ، فلا يعدو الجنينُ أن يكونَ حيًّا فيَكونَ[(٤)] فيه مائةٌ من الإبل ، أو ميِّتًا فلا شىءَ فيه .

١١٧٨ — فلمَّا أُخبِرَ بقضاء رسولِ الله فيه سَلَّم له ، ولم يَجعلْ لنفسه إلاّ اتّباعَه ، فيما مَضَى بخلافه[(٥)] ، وفيما كان رأيًا منه لم يَبْلُغْه عن ١٢١
رسول الله فيه شىءٌ ، فلمّا بَلَغَه[(٦)] خلافُ فعله صار إلى حكمِ رسول الله ،

وابن ماجه (ج ٢ ص ٧٣ — ٧٤) : كلهم من طريق ابن جريج عن عمرو بن دينار : أنه سمع طاوساً عن ابن عباس عن عمر .

ويظهر أنه كان عند سفيان موصولا أيضا ، فقد رواه الحاكم فى المستدرك (ج ٣ ص ٥٧٥) من طريق عبد الرزاق عن ابن عيينة ، كرواية ابن جريج .

وأصل القصة أيضا صحيح ، من حديث أبى هريرة عند الشافعى فى الأم (ج ٦ ص ٨٩) وعندالشيخين وغيرهما ، ومن حديث المغيرة بن شعبة عندالشيخين وغيرهما .

وانظر نيل الأوطار (ج ٧ ص ٢٢٧ — ٢٣٢) .

(١) هنا فى سائر النسخ زيادة « قال الشافعى » . وزيد فى الأصل بين السطور « قال » .

(٢) فى ب « وقد » وهو مخالف للأصل .

(٣) فى النسخ المطبوعة زيادة « فيه » وهى مزادة فى الأصل بين السطور ، ومكتوبة أيضا فى نسخة ابن جماعة ، ولكنها ملغاة فيها .

(٤) فى سائر النسخ ماعدا ب « فتكون » وهو مخالف للأصل .

(٥) فى سائر النسخ « فيما مضى حكمه بخلافه » والزيادة ليست فى الأصل ، ولكنها مكتوبة فيه بين السطور بخط آخر .

(٦) فى س « فلما [أخبر بقضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم و] بلغه » . وهذه الزيادة ليست فى الأصل ولا فى غيره ، فلا أدرى من أين جاء بها ناسخها ! !

وترَكَ حُكمَ نفسِه ، وكذلك كان فى كل أمره .

١١٧٩ — وكذلك يلزمُ الناسَ أن يكونوا[١] .

١١٨٠ — [٢]أخبرنا مالكٌ عن ابن شهابٍ عن سالمٍ : أنّ عمرَ بن الخطابِ إنما رَجَع بالناس عن خَبَرِ عبد الرحمن بن عوفٍ .

١١٨١ — قال الشافعىُّ : يعنى حين خَرج إلى الشأم فبلغه وقوعُ الطاعونِ بها[٣] .

---

(١) أشار الشافعى فى اختلاف الحديث إلى حديثى الضحاك وحمل بن مالك ، ثم قال (ص ٢٠ — ٢١) : « وفى كل هذا دليلٌ على أنه يُقبلُ خبرُ الواحدِ ، إذا كان صادقاً عند من أخبره . ولو جاز لأحدٍ ردُّ هذا بحالٍ جاز لعمر بن الخطاب أن يقول للضحّاك : أنت رجل من أهل نجدٍ ، ولحملِ بن مالكٍ : أنت رجل من أهل تِهامةَ ، لم تَرَيَا رسولَ الله ولم تَصْحَبَاهُ إلاّ قليلاً ، ولم أَزَلْ معه ومَن معىَ من المهاجرين والأنصار ، فكيف عَزَبَ هذا عن جماعَتِنا ،وعلمتَه أنتَ ، وأنتَ واحدٌ يمكنُ فيك أن تغلطَ وتَنْسَى ؟ ! بل رأى الحقِّ اتّباعَه ، والرجوعَ عن رأيه ، فى ترك توريث المرأة من دية زوجها ، وقضى فى الجنين بما أَعْلَمَ مَن حَضَرَ أنه لو لم يسمع عن النبى فيه شيئاً قضى فيه بغيره ، وكأنه يرَى إن كان الجنينُ حيًّا ففيه مائة من الإبل ، وإن كان ميتاً فلا شىءَ فيه . ولكنَّ اللهَ تعبَّده والخلقَ بما شاء ، على لسان نبيّه ، فلم يكن له ولا لأحدٍ إدخالُ [لِمَ] ، ولا [كيف] ، ولا شيئاً من الرأى — : على الخبرِ عن رسول الله ، ولا رَدُّه على من يَعرفُه بالصدق فى نفسه ، وإن كان واحداً » .

(٢) فى سائر النسخ ماعدا ب زيادة «قال الشافعى» .

(٣) هذه الرواية التى روى الشافعى عن مالك فى الموطأ (ج ٣ ص ٩١) وهى مرسلة ،

١١٨٢ — [(١)]مالكٌ عن جعفر بن محمدٍ عن أبيه[(٢)] : « أن عمرَ ذكر المجوسَ فقال : ماأَدْرِى كيف أصنعُ فى أمرهم ؟ فقال له عبدُالرحمن بن عوفٍ : أَشْهدَ لسَمِعْتُ رسولَ الله يقولُ : « سُنُّوا بهم سُنَّةَ أهلِ الكتاب[(٣)] » .

١١٨٣ — [(٤)]سفيانُ عن عمرٍو[(٤)] : أنه سمع بَجَالَةَ يقولُ : « ولم

لأن سالماً لم يدرك جده عمر بن الخطاب ، ولكن القصة صحيحة ، رواها مالك فى نفس الباب مطولة (ص ٨٩ — ٩١) عن ابن شهاب عن عبد الحميد بن عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب عن عبد الله بن عبد الله بن الحرث بن نوفل عن ابن عباس ، ورواها البخارى ومسلم وغيرهما من طريق مالك ، والحديث المرفوع فيها : أن عبد الرحمن بن عوف . قال لعمر : « سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : إذا سمعتم به بأرض فلا تَقْدَمُوا عليه ، وإذا وقع بأرض وأنتم بها فلا تخرجوا فراراً منه » . وانظر شرح الزرقانى (ج ٤ ص ٧٣ — ٧٩) .

(١) هنا فى ب زيادة « وأخبرنا » وفى باقى النسخ زيادة « قال الشافعى أخبرنا » . وقد زاد بعضهم فى الأصل بين السطور « أخبرنا » .

(٢) جعفر هو الصادق ، وأبوه محمد الباقر ، بن على زين العابدين ، بن الحسين ، بن على بن أبى طالب ، عليهم السلام .

(٣) الحديث فى الموطأ (ج ١ ص ٢٦٤) . وقال الزرقانى فى شرحه (ج ٢ ص ٧٣) : « قال ابن عبد البرّ : هذا منقطع ، لأن محمداً لم يلق عمر ولا عبد الرحمن ، إلا أن معناه متصل من وجوه حسان . وقال الحافظ : هذا منقطع مع ثقة رجاله ، ورواه ابن المنذر والدارقطنى من طريق أبى على الحنفى عن مالك ، فزاد فيه : عن جده ، وهو منقطع أيضاً ، لأن جده على بن الحسين لم يلق عبد الرحمن ولا عمر ، فان عاد ضمير جده على محمد بن على كان متصلا ، لأن جده الحسين سمع من عمر ومن عبدالرحمن. وله شاهد من حديث مسلم بن العلاء الحضرمي عند الطبرانى بلفظ : سنوا بالمجوس سنة أهل الكتاب » . وانظر فتح البارى (ج ٦ ص ١٨٦) . ورواه أيضاً أبو عبيد فى الأموال (رقم ٧٨) عن يحيى بن سعيد عن جعفر .

(٤) زاد بعضهم فى الأصل هنا « أنا » اختصار « أخبرنا » . وفى ب « وأخبرنا » وفى باقى النسخ « قال الشافعى أخبرنا » .

(٥) فى سائر النسخ زيادة « بن دينار » وهى مزادة بحاشية الأصل بخط آخر .

يكن عمرُ أخذَ الجزيةَ[١] حتى أخبره عبدُ الرحمن بن عوفٍ أن النبيَّ أخذها من مجوسِ هَجَرَ[٢]» .

١١٨٤ — قال الشافعيُّ : وكلُّ حديثٍ كتبتُه منقطعاً فقد سمعتُه متصلاً ، أومشهوراً عن مَّن رُوىَ عنه بنقل عامةٍ من أهلِ العلم يعرفونه عن عامةٍ ، ولكنّى كرهتُ وضْعَ حديثٍ لا أُتْقِنُه حفظاً[٣] ، وغابَ عنّى بعضُ كتبي ، وتحقَّقْتُ بما يعرفه أهلُ العلم مما حفظتُ ، فاختصرتُ[٤] خوفَ طول الكتاب ، فأتيتُ ببعض[٥] ما فيه الكفايةُ ، دونَ تَقَصِّى العلمِ فى كل أمرِه .

١١٨٥ — فقَبِلَ عمرُ خبرَ عبدِالرحمن بن عوفٍ فى المجوس ، فأخذ منهم ، وهو يتلو القُرَانَ: ﴿مِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا الكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ[٦]﴾ ، ويَقرأُ القُرَانَ بقتال الكافرين حتى يُسْلِمُوا[٧] ، وهو لا يعرفُ فيهم عن النبيِّ شيئاً ، وهم عنده من الكافرين غيرِ أهل الكتاب . فقَبِلَ خبرَ عبدِ الرحمن فى المجوس[٨] عن النبيِّ ، فاتّبَعَهُ .

---

(١) فى النسخ زيادة « من المجوس » وهى مزادة فى الأصل بين السطور بخط آخر .

(٢) « هجر » بالهاء والجيم المفتوحتين ، وهى قصبة بلاد البحرين . يجوز صرفه ومنعه الصرف . وسيأتى الكلام على الحديث فى الفقرة (١١٨٦) .

(٣) هنا فى سائر النسخ زيادة «خوف طول الكتاب» ، ولا موقع لها فى هذا الموضع ، بل هى تكرار لما سيأتى ، وقد زيدت أيضاً بحاشية الأصل بخط آخر .

(٤) فى سائر النسخ « فاختصرته » والهاء ملصقة بالتاء فى الأصل ، وليست منه .

(٥) فى ب « فأثبت بعض » وهو مخالف للأصل وباقى النسخ .

(٦) سورة التوبة (٢٩) .

(٧) الآيات فى هذا المعنى كثيرة فى القران .

(٨) قوله « فى المجوس » ثابت فى الأصل ، وليس فى سائر النسخ ، بل بدله فيها

١١٨٦ — وحديثُ بَجَالَةَ موصولٌ، قد أدرك عمرَ بن الخطاب[١] رجلاً، وكان كاتباً لبعض وُلاَتِه[٢].

١١٨٧ — [٣]فإن قال قائلٌ: قد طلبَ عمرُ مع رجلٍ أخبره خبراً آخرَ[٤]؟

١١٨٨ — قيل له: لا يَطْلُبُ عمرُ مع رجلٍ أخبره[٥] آخرَ إلاَّ على أحدِ[٦] ثلاثِ معانى[٧]:

« بن عوف » وذلك عن عبث عابث فى الأصل، ضرب على الكلمتين، وكتب الأخريين بدلا منهما بخط آخر.

(١) قوله « بن الخطاب » لم يذكر فى ب وهو ثابت فى الأصل وباقى النسخ.

(٢) حديث بجالة رواه الشافعى أيضا فى الأم عن سفيان (ج ٦ ص ٩٦). ورواه الطيالسى عن سفيان أيضا (رقم ٢٢٥). ورواه أحمد مطولا عن سفيان (رقم ١٦٥٧ ج ١ ص ١٩٠ — ١٩١). ورواه الدارمى (ج ٢ ص ٢٣٤) والترمذى (ج ٢ ص ٣٩٣): كلاهما من طريق سفيان أيضاً مختصرا. ورواه البخارى (ج ٦ ص ١٨٤ — ١٨٥) وأبو داود (ج ٣ ص ١٣٣ — ١٣٤): كلاهما من طريق سفيان مطولا. ورواه أحمد مختصراً (رقم ١٦٨٥ ج ١ ص ١٩٤) عن عبد الرزاق عن ابن جريج عن عمرو بن دينار. ورواه الترمذى (ج ٢ ص ٣٩٢ — ٣٩٣) من طريق الحجاج بن أرطاة عن عمرو بن دينار. ورواه أبو داود (ج ٣ ص ١٣٤) من طريق قشير بن عمرو عن بجالة عن ابن عباس، وفيه حديث عبدالرحمن بن عوف. ورواه أيضا أبو عبيد القاسم بن سلام فى الأموال مطولا (رقم ٧٧).

وقال الشافعى فى الأم: « وحديث بجالة متصل ثابت، لأنه أدرك عمر، وكان رجلا فى زمانه، كاتباً لعماله ». وقال الحافظ فى الفتح: « بجالة: بفتح الموحدة والجيم الخفيفة، تابعى شهير كبير، تميمى بصرى، وهو ابن عبدة، بفتح المهملة والموحدة، ويقال فيه: عبد، بالسكون بلا هاء، وماله فى البخارى سوى هذا الموضع ».

(٣) هنا فى س و ج ونسخة ابن جماعة زيادة « قال الشافعى »، وزيد فى الأصل بين السطور « قال ».

(٤) « آخر » مفعول « طلب »، أى طلب راويا آخر مع رجل أخبره خبراً.

(٥) هنا فى سائر النسخ زيادة « خبرا » وهى مزادة فى الأصل بين السطور.

(٦) فى سائر النسخ « إحدى » وقد حشر بعض القارئين الياء فى الأصل، والصواب ما فى الأصل.

(٧) هكذا رسم فى الأصل باثبات الياء، وقد حذفت فى سائر النسخ.

١١٨٩ — إما أن يحتاطَ فيكونَ[١]، وإن كانت الحجةُ تثبتُ بخبرِ الواحدِ فخبرُ اثنين أكثرُ، وهو لا يزيدُها إلاَّ ثُبُوتاً.

١١٩٠ — وقد رأيتُ ممن أثبتَ خبرَ الواحد مَن يَطلبُ معه خبراً ثانياً، ويكونُ في يده السنةُ من رسول الله[٢] مِن خمسٍ[٣] وجوهٍ فيُحَدَّثُ بسادسٍ فيكتبُه، لأَن الأخبارَ كلما تواتَرَتْ وتظاهرتْ كانَ أثبتَ للحُجة، وأطيبَ لنفسِ السامعِ.

١١٩١ — وقد رأيتُ من الحُكَّامِ مَن يَثبتُ عنده الشاهدانِ العدلانِ والثلاثةُ، فيقولُ للمشهود له: زِدْنِي شهودًا، وإنما يريد بذلك أن يكونَ أطيبَ لنفسه، ولولم يَزِدْهُ المشهودُ له على شاهدين لَحكمَ[٤] له بهما.

١١٩٢ — [٥] ويَحتملُ أن يكونَ لم يَعرف المخبرَ فيقفَ عن ١٢٢
خبره، حتى يأتِيَ مُخْبِرٌ يعرفُه.

---

(١) خبر «يكون» محذوف للعلم به مما قبله وبعده، كأنه قال: فيكون أوثق عنده. ويحتمل أن تكون الجملة بعدها خبرها. وقد وضع في نسخة ابن جماعة في هذا الموضع «صح» أمارة على صحة الكلام وعدم سقوط شيء منه.

(٢) في نسخة ابن جماعة «من النبي». وفي النسخ المطبوعة «عن رسول الله» واستعمال «من» في هذا الموضع صواب جيد، وقد كتب عليها في نسخة ابن جماعة «صح».

(٣) في سائر النسخ «خمسة»، وهو مخالف للأصل، وما في الأصل صواب، يمكن توجيهه.

(٤) في نسخة ابن جماعة «حكم» بدون اللام، بل كانت مكتوبة فيها ثم كشطت. وهي مكتوبة في الأصل، بشكل لا أستطيع معه الجزم إن كانت منه أوزادها بعض قارئيه.

(٥) هنا في النسخ المطبوعة زيادة «قال الشافعي».

١١٩٣ — وهكذا ممن[١] أخبرَ ممن لا يُعرفُ لم يُقْبَلْ خبرُه .

ولا يُقبلُ الخبرُ إلاَّ عن معروفٍ بالاستِئْهَالِ له[٢]، لأن يُقبَلَ خبرُه .

١١٩٤ — ويحتملُ أن يكونَ المخبرُ له غيرَ مقبولِ القولِ عندَه ، فيَرُدُّ خبرَه ، حتى يَجِدَ غيرَه ممن يَقبلُ قولَه .

١١٩٥ — فإن قال قائلٌ : فإلَى أيِّ المعانى ذهبَ عندكم عُمرُ[٣] ؟

١١٩٦ — قلنا : أمَّا فى خبر أبى موسى فإلى الاحتياطِ ، لأنَّ أبا موسى ثقةٌ أمينٌ عندَه ، إن شاء اللهُ .

١١٩٧ — فإن قال قائلٌ : ما دَلَّ على ذلك ؟

١١٩٨ — قلنا : قد رواه[٤] مالكُ بنُ أنسٍ[٥] عن ربيعةَ عن غير

---

(١) فى سائر النسخ «من» والذى فى الأصل « ممن » ثم ضرب عليها بعضهم ، وكتب فوقها «من» وما فى الأصل صواب ، لأن « من » تزاد كثيرا فى الاثبات ، وهى هنا زائدة .

(٢) « الاستئهال » أن يكون أهلا له . وهذا الاستعمال من الشافعى حجة فى صحة هذا الحرف ، فان بعض العلماء أنكره ، قال الجوهرى : « تقول : فلان أهل لكذا ، ولا تقل مستأهل ، والعامة تقوله » . وأنكر عليه الفيروزابادى ذلك ، وأنها لغة جيدة ، وقال شارحه الزبيدى : « قد صرح الأزهرى والزمخشرى وغيرهما من أئمة التحقيق بجودة هذه اللغة ، وتبعهم الصاغانى ، ثم نقل كلام أبى منصور الأزهرى فى التهذيب ، وأنه سمعها من أعرابى بحضرة جماعة من الأعراب .

وقال الزمخشرى فى الأساس : « سمعت أهل الحجاز يستعملونه استعمالا واسعاً » .

وكلمة « له » ضرب عليها بعضهم فى الأصل ، وحذفت فى سائر النسخ ، وإثباتها صحيح ، والجملة بعدها تعليل ، لأنه يريد أن يكون الراوى أهلا لما يرويه ، لأجل أن يقبل خبره . ويصح أيضاً أن تكون الجملة بدل اشتمال من « له » .

(٣) فى سائر النسخ « ذهب عمر عندكم » بالتقديم والتأخير ، وهو مخالف للأصل .

(٤) فى سائر النسخ «روى» بدون الضمير ، وهو ثابت فى الأصل .

(٥) « بن أنس » ثابت فى الأصل ، وكذلك فى س ، وحذف فى باقى النسخ .

واحدٍ من علمائهم ، حديثَ أبي موسى ، وأن عمرَ قال لأبي موسى : أَمَا إني لم أتَّهِمْكَ ، ولكنّي خَشِيتُ أن يتقوَّلَ الناسُ على رسول الله[1].

١١٩٩ — [2]فإن قال[3]: هذا منقطعٌ .

١٢٠٠ — فالحجةُ فيه ثابتةٌ[4]، لأنه لا يجوزُ على إمامٍ في الدِّين ، عمرَ ولا غيرِه — : أن يَقبلَ خبرَ الواحدِ مرةً ، وقبولُه له لا يكون إلاَّ بما تقومُ به الحجةُ عنده ، ثم يردُّ مثلَه أُخرى . ولا يجوزُ هذا على عالمٍ عاقلٍ أبداً ، ولا يجوزُ على حاكمٍ أن يقضيَ بشاهدين مرةً ويمنعَ بهما أخرى ، إلاّ مِن جهةِ جَرْحِهما ، أو الجهالةِ بِعَدْلِهما[5] . وعمرُ غايةٌ في العلم والعقلِ والأمانة والفضلِ .

١٢٠١ — [6]وفي كتابِ الله تبارك وتعالى دليلٌ على ماوصفتُ :

---

(١) هكذا هو في الموطأ (ج ٣ ص ١٣٤ — ١٣٥) منقطع ، وفيه قصة في استئذان أبي موسى على عمر ثلاثاً ثم رجوعه ، ثم احتجاجه بالحديث « الاستئذان ثلاث ، فان أذن لك فادخل ، وإلا فارجع » .

وقد وصله الشيخان من طريق عطاء عن عبيد بن عمير عن أبي موسى ، ومن طريق بسر بن سعيد عن أبي سعيد الخدري ، ووصله أحمد من طريق أبي نضرة عن أبي سعيد . وانظر شرح الزرقاني على الموطأ (ج ٤ ص ١٨٨) وفتح الباري (ج ١١ ص ٢٢ — ٢٦).

(٢) هنا في س و ج زيادة « قال الشافعي » .

(٣) في النسخ المطبوعة زيادة « قائل » وليست في ابن جماعة ولا في الأصل ، ولكنها مكتوبة فيه بخط آخر بين السطور .

(٤) لم يجب الشافعي عن الاعتراض من جهة انقطاع السند ، ويظهر لي أنه اكتفى بما قال آنفاً في الفقرة (١١٨٤) من أن كل حديث كتبه منقطعاً فقد سمعه متصلا أو مشهوراً عن المروى عنه .

(٥) في سائر النسخ « بعدالتهما » وهو مخالف للأصل .

(٦) هنا في سائر النسخ زيادة « قال الشافعي » .

١٢٠٢ — قال اللهُ : ﴿ إِنَّا أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَى قَوْمِهِ ﴾[١] .

١٢٠٣ — وقال : ﴿ وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَى قَوْمِهِ ﴾[٢] .

١٢٠٤ — وقال : ﴿ وَأَوْحَيْنَا إِلَى إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ ﴾[٣] .

١٢٠٥ — وقال : ﴿ وَإِلَى عَادٍ أَخَاهُمْ هُودًا ﴾[٤] .

١٢٠٦ — وقال : ﴿ وَإِلَى ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحًا ﴾[٥] .

١٢٠٧ — وقال : ﴿ وَإِلَى مَدْيَنَ أَخَاهُمْ شُعَيْبًا ﴾[٦] .

١٢٠٨ — وقال : ﴿ كَذَّبَتْ قَوْمُ لُوطٍ الْمُرْسَلِينَ . إِذْ قَالَ لَهُمْ أَخُوهُمْ لُوطٌ أَلَا تَتَّقُونَ . إِنِّي لَكُمْ رَسُولٌ أَمِينٌ . فَاتَّقُوا اللهَ وَأَطِيعُونِ ﴾[٧] .

١٢٠٩ — وقال لنبيِّه محمدٍ صلى الله عليه : ﴿ إِنَّا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ كَمَا أَوْحَيْنَا إِلَى نُوحٍ ﴾[٨] .

١٢١٠ — وقال : ﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ ﴾[٩] .

---

(١) سورة نوح (١) .
(٢) سورة هود (٢٥) وسورة المؤمنون (٢٣) وسورة العنكبوت (١٤) .
(٣) سورة النساء (١٦٣) .
(٤) سورة الأعراف (٦٥) وسورة هود (٥٠) .
(٥) سورة الأعراف (٧٣) وسورة هود (٦١) .
(٦) سورة الأعراف (٨٥) وسورة هود (٨٤) وسورة العنكبوت (٣٦) .
(٧) سورة الشعراء (١٦٠ — ١٦٣) .
(٨) سورة النساء (١٦٣) .
(٩) سورة آل عمران (١٤٤) .

١٢١١ — [١]فأقامَ جلَّ ثناؤه حجتَه على خلقِه فى أنبيائِه ، فى الأَعْلامِ [٢] التى بَاينُوا بها خلقَه سِـــواهم ، وكانت الحجةُ بها ثابتةً[٣] على مَن شاهَد أمورَ الأنبياءِ ودلائِلَهم التى باينُوا بها غيرَهُم ، ومَن بعدَهم ، وكان الواحدُ فى ذلك وأكثرُ منه سواءً ، تقومُ[٤] الحجةُ بالواحد منهم قيامَها بالأكثرِ .

١٢١٢ — قال[٥] : ﴿ وَاضْرِبْ لَهُمْ مَثَلاً أَصْحَابَ القَرْيَةِ[٦] إِذْ جَاءَهَا المُرْسَلُونَ . إِذْ أَرْسَلْنَا إِلَيْهِمُ اثْنَيْنِ فَكَذَّبُوهُمَا فَعَزَّزْنَا بِثَالِثٍ فَقَالُوا إِنَّا إِلَيْكُمْ مُرْسَلُونَ . قَالُوا مَا أَنْتُمْ إِلاَّ بَشَرٌ مِثْلُنَا وَمَا أَنْزَلَ الرَّحْمَنُ مِنْ شَيْءٍ إِنْ أَنْتُمْ إِلاَّ تَكْذِبُونَ ﴾[٧] .

١٢١٣ — قال الشافعىُّ[٨] : فَظَاهَرَ الحُجَجَ عليهم باثنين ، ثم ثالثٍ[٩] ، وكذا أقامَ الحجةَ على الأممِ بواحدٍ ، وليس[١٠] الزيادةُ فى

---

(١) هنا فى سائر النسخ زيادة « قال الشافعى » .

(٢) فى سائر النسخ « بالأعلام » وما هنا هو الذى فى الأصل ، ثم عبث فيه بعضهم ليغير كلمة « فى » ويجعلها باء ، والتغيير ظاهر .

(٣) فى ب « فكانت الحجة ثابتة » وهو مخالف للأصل .

(٤) فى س و ج « إذ تقوم » وزيادة « إذ » مخالفة للأصل ولنسخة ابن جماعة ، ولكنها مكتوبة فى الأصل بخط مخالف ، فى آخر السطر ، بعد كلمة « سواء » .

(٥) فى س و ج « وقال تعالى » ، وفى ب « قال الله تعالى » ، وما هنا هو الذى فى الأصل .

(٦) فى الأصل إلى هنا ثم قال « إلى آخر الآيتين » .

(٧) سورة يس (١٣ — ١٥) .

(٨) قوله « قال الشافعى » ثابت فى الأصل ، ولم يذكر فى نسخة ابن جماعة ولا فى ج ، وفى ب « قال » فقط .

(٩) فى ب « ثم بالثالث » وهو مخالف للأصل .

(١٠) فى سائر النسخ « وليست » وهو مخالف للأصل .

التأكيدِ مانعةً أن تقومَ الحجةُ بالواحدِ ، إذْ[١] أعطاه اللهُ ما يُباينُ به الخلقَ غيرَ النبيينَ .

١٢١٤ — [٢]أخبرنا مالكٌ[٣] عن سعد بن إسحٰقَ بنِ كَعْبِ بن عُجْرَةَ[٤] عن عَمَّتِهِ زينبَ بنتِ كعبٍ[٥] أن الفُرَيْعَةَ بنتَ مالكِ
١٢٣ بن سِنَانٍ[٦] أخبرَتْهَا : « أنها جاءتْ إلى النبيِّ تسأَلُه أن ترجع إلى أهلها في بني خُدْرَةَ[٧] ، فإنَّ زوجَها خرج في طلب أَعْبُدٍ[٨] له ، حتى إذا كان بطَرَفِ القَدُّومِ[٩] لَحِقَهم فقتلوه ، فسألتُ رسولَ الله أن أرجع إلى أهلي ، فإن زوجي لم يتركني في مسكنٍ يملكُه ، قالت: فقال رسولُ الله : نعم ، فانصرفتُ ، حتى إذا كنتُ في الحجرةِ أو في المسجدِ دعاني ، أو أمَرَ بي فدُعِيتُ له ، فقال : كيفَ قُلْتِ ؟ فردَدْتُ عليه القصةَ التي

---

(١) في ب « إذا » وما هنا هو الذي في الأصل ، ثم زاد بعضهم ألفاً بعد الذال ، وكانت في نسخة ابن جماعة « إذا » ثم صححت بكشط الألف الأخيرة .

(٢) هنا في سائر النسخ زيادة « قال الشافعي » .

(٣) الحديث في الموطأ (ج ٢ ص ١٠٦ — ١٠٧) وشرح الزرقاني (ج ٣ ص ٧٥ — ٧٦).

(٤) « سعد » بسكون العين عند كل الرواة ، ولكن سماه يحيى في الموطأ عن مالك « سعيدا » بكسر العين ، وهو وهم منه . و « عجرة » بضم العين المهملة وسكون الجيم وفتح الراء . وسعد هذا ثقة ، مات بعد سنة ١٤٠ .

(٥) زينب هذه تزوجها أبو سعيد الخدري ، قيل إنها صحابية ، وقيل تابعية .

(٦) « الفريعة » بضم الفاء وفتح الراء وسكون التحتية وفتح العين المهملة ، وهي صحابية ، وهي أخت أبي سعيد الخدري .

(٧) « بنو خدرة » بضم الخاء المعجمة وسكون الدال المهملة ، وهم من الأنصار .

(٨) « أعبد » جمع « عبد » .

(٩) في س « في طرف القدوم » وهو مخالف للأصل ، وقد عبث به بعضهم ، ففير الباء وجعلها « في » . و « القدوم » بفتح القاف وضم الدال المشددة ويقال أيضا بتخفيفها ، وهو موضع على ستة أميال من المدينة . وفي ترجيح أحد الضبطين على الآخر كلام طويل في مشارق الأنوار للقاضي عياض (ج ٢ ص ١٩٨ طبعة فاس) .

ذكرتُ له من شأنِ زوجي ، فقال لى[١] : امْكُثِي فى بيتِكِ حتى يَبْلُغَ الكتابُ أَجَلَهُ ، قالت : فاعتَدَدْتُ فيه أربعةَ أشهرٍ وعشراً ، فلما كان عثمانُ أرسل إلىَّ ، فسألنى عن ذلك ؟ فأخبرتُه ، فاتَّبعه وقَضَى به »[٢] .

١٢١٥ — [٣] وعثمانُ فى إمامَتِه وعلمِه[٤] يَقْضى بخبرِ امرأةٍ بين المهاجرينَ والأنصارِ[٥] .

١٢١٦ [٦]أخبرنا مسلمٌ[٧] عن ابن جُرَيْجٍ ، قال أخبرنى الحسنُ

---

(١) كلمة «لى» لم تذكر فى سائر النسخ ، وهى ثابتة فى الأصل ، وضرب عليها بعض قارئيه .

(٢) الحديث رواه أيضا الشافعى فى الأم عن مالك (ج ٥ ص ٢٠٨ — ٢٠٩) . وقال الزرقانى : « ورواه أبو داود عن القعنبى ، والترمذى من طريق معن ، والنسائى من طريق ابن القاسم : الثلاثة عن مالك به ، ورواه الناس عن مالك ، حتى شيخه الزهرى ، أخرجه ابن منده من طريق يونس عن ابن شهاب : حدثنى من يقال له مالك بن أنس فذكره . وتابع مالكا عليه شعبة وابن جريج ويحيى بن سعيد الأنصارى ومحمد بن إسحق وسفيان ويزيد بن محمد ، عند الترمذى وأبى داود والنسائى ، وأبو مالك الأحمر ، عند ابن ماجه ، سبعتهم عن سعد بن إسحق نحوه » .

أقول : ورواه أيضا الطيالسى فى مسنده (رقم ١٦٦٤) ، وابن سعد فى الطبقات (ج ٨ ص ٢٦٧ — ٢٦٨) وأحمد فى المسند (ج ٦ ص ٣٧٠ و ٤٢٠ — ٤٢١) بأسانيد مختلفة .

(٣) هنا فى سائر النسخ زيادة « قال الشافعى » .

(٤) فى النسخ المطبوعة زيادة « وفضله » بعد « وعلمه » أوقبلها ، وليست فى الأصل ولا فى نسخة ابن جماعة .

(٥) هنا بحاشية الأصل مانصه : « بلغ السماع فى المجلس الرابع عشر ، وسمع ابنى محمد ، ولله الحمد » .

(٦) هنا فى ج و س زيادة « قال الشافعى » .

(٧) فى سائر النسخ زيادة « بن خالد » وهى مزادة فى الأصل بين السطور بخط آخر . وهو مسلم بن خالد الزنجى فقيه أهل مكة . وقد روى الشافعى هذا الحديث أيضا فى الأم (ج ٢ ص ١٥٤) عن سعيد بن سالم عن ابن جريج ، وذكره الأصم فى مسند الشافعى (ص ٤٦) عن سعيد فقط ، ولم يذكر روايته التى هنا عن مسلم بن خالد .

بنُ مسلمٍ[١] عن طاوُسٍ قال : « كنتُ مع ابن عباس إذ قال له زيد بن ثابتٍ : أَتُفْتِي أن تَصدُرَ[٢] الحائِضُ قبلَ أن يكونَ آخِرُ عهدها بالبيتِ ؟ فقال له ابنُ عباسٍ : إمَّا لَى[٣] فَسَلْهُ[٤] فلانةَ الأنصاريةَ :

---

(١) هو الحسن بن مسلم بن يَنَّاق ، بفتح الياء المثناة التحتية وتشديد النون ، وهو مكى أيضا ، وهو ثقة ، وكان من العلماء بأحاديث طاوس ، ومات قبل طاوس المتوفى سنة ١٠٦ .

(٢) « صَدَرَ » المسافر ، من بابى « نصر » و « ضرب » أى رجع ، والاسم « الصَّدَر » بفتح الدال .

(٣) رسمت فى الأصل هكذا بالياء ، ورسمت فى سائر النسخ « إما لا » بالألف ، قال فى النهاية : وأصلها « إن » و « ما » و « لا » ، فأدغمت النون فى الميم ، و « ما » زائدة فى اللفظ لا حكم لها ، وقد أمالت العرب « لا » إمالة خفيفة ، والعوام يشبعون إمالتها فتصير ألفها ياء ، وهو خطأ . ومعناها : إن لم تفعل هذا فليكن هذا انتهى . وقد خطأ الجواليقى فى تكملة إصلاح ما تغلط فيه العامة (ص ٢٨ — ٢٩) من قالها بالياء ، واستدرك عليه ابن برى فقال : « كذا يكتب [إمالى] بالياء ، وهى [لا] أميلت ، فألفها بين الياء والألف ، والفتحة قبلها بين الفتحة والكسرة » . وكذلك قال القاضى عياض فى مشارق الأنوار (ج ١ ص ٣٧) : « ووقع عند الطبرى [إمالى] مكسور اللام ، وكذا ضبطه الأصيلى فى جامع البيوع ، والمعروف فتحها وقد منع من كسرها أبو حاتم وغيره ، ونسبوه إلى العامة ، لكن هذا خارج جائز على مذهب كثير من العرب فى الإمالة ، وأن يجعل الكلمة كلها كأنها كلمة واحدة » . وقال القسطلانى فى شرح البخارى (ج ٤ ص ٧١ من الطبعة الأولى بيولاق) عند شرح حديث زيد بن ثابت « فإما لا فلا تتبايعوا حتى يبدو صلاح الثمر » قال : « بكسرة الهمزة ، وأصله ، فان لا تتركوا هذه المبايعة ، فزيدت [ما] للتوكيد ، وأدغمت النون فى الميم ، وحذف الفعل ، أى : افعل هذا إن كنت لا تفعل غيره . وقد نطقت به العرب بإمالة [لا] إمالة صغرى ، لتضمنها الجملة ، وإلا فالقياس أن لا تمال الحروف ، وقد كتبها الصغانى [فإمالى] بلام وياء لأجل إمالتها » . ونقل شيخنا العلامة الشيخ طاهر الجزائرى رحمه الله فى توجيه النظر (ص ٣٧٦) أن إمالتها لغة قريش . فما كتب فى الأصل هنا صحيح فصيح مطابق لغة الشافعى ، وقد كتب مثله فى نسختى الأصيلى والصغانى من صحيح البخارى . وقد عبث بعضهم فى الأصل ، فضرب على « لى » وكتب فوقها « لا » بخط آخر .

(٤) فى سائر النسخ « فسل » بدون الهمزة ، وهو صواب جائز ، ولكن الهمزة ثابتة فى الأصل .

هل أمرها بذلك النبيُّ ؟ فرَجَعَ زيدُ بن ثابتٍ يضحكُ ويقولُ : ما أُراكَ إلاّ قد صَدَقْتَ »[١] .

١٢١٧ — قال الشافعيُّ : سَمِعَ[٢] زيدٌ النَّهْيَ أَن يَصْدُرَ[٣] أحدٌ من الحاجِّ حتى يكونَ آخرُ عهده بالبيت ، وكانت الحائضُ عنده من الحاجِّ الداخلينَ فى ذلك النهى ، فلما أفتاها ابنُ عباسٍ بالصَّدَرِ ، إذا[٤] كانتْ قد زارت[٥] بعدَ النحر[٦] — : أَنْكَرَ عليه زيدٌ ، فلما أخبره[٧] عن المرأةِ أنّ رسولَ الله أمرها بذلك ، فسألَها فأخبرتْه ،

---

(١) روى الشيخان وغيرهما من حديث ابن عباس : « أمر الناس أن يكون آخر عهدهم بالبيت ، إلا أنه خفف عن المرأة الحائض » . وله ألفاظ غيره ، انظر التلخيص (ص ٢٢١) والمنتقى (رقم ٢٦٦٩ — ٢٦٧١) ونيل الأوطار (ج ٥ ص ١٧٠ — ١٧١) وجاء هذا المعنى أيضا من حديث عائشة عند الشيخين وغيرهما .

وأما القصة التى هنا فقد رواها أحمد فى المسند عن يحيى بن سعيد ، وعن محمد بن بكر : كلاهما عن ابن جريج باسناده (رقم ١٩٩٠ و ٣٢٥٦ ج ١ ص ٢٢٦ و ٣٤٨) . ورواها أيضا البيهقى (ج ٥ ص ١٦٣) من طريق روح عن ابن جريج . والمرأة الأنصارية التى أحال عليها ابن عباس هى أم سليم بنت ملحان كما يفهم ذلك من حديث عكرمة عن ابن عباس عند البيهقى ، ومن حديث أبى سلمة بن عبد الرحمن عند مالك فى الموطأ (ج ١ ص ٣٦٣) .

(٢) فى ب « فسمع » وهو مخالف للأصل .

(٣) فى ب و ج « أن لايصدر » وهو مخالف للأصل .

(٤) فى ب و س « إذ » وهو مخالف للأصل ، وقد عبث به عابث فكشط الألف ، وكذلك فعل غيره فى نسخة ابن جماعة . وموضع الكشط فيهما ظاهر .

(٥) فى النسخ المطبوعة « قد زارت البيت » وكلمة « البيت » مكتوبة بحاشية الأصل بخط آخر ومكتوبة أيضا فى نسخة ابن جماعة بين السطور .

(٦) فى نسخة ابن جماعة و ج « بعد يوم النحر » وكلمة « يوم » ليست فى الأصل .

(٧) فى النسخ المطبوعة زيادة « ابن عباس » وليست فى الأصل ، وهى مكتوبة بحاشية ابن جماعة بالحمرة ، وعليها علامة « صح » .

فصدَّقَ المرأةَ ـ : ورَأَى[١] عليه حقًّا[٢] أن يرجِعَ عن خلاف ابن عباسٍ ، وما لابن عباسٍ حجةٌ غيرُ خبر المرأةِ .

١٢١٨ — [٣] سفيانُ عن عمرٍو[٤] عن سعيد بن جُبَيْرٍ قال : « قلتُ لابن عباسٍ : إن نَوْفًا البِكَالِيَّ[٥] يزعُم أن موسى صاحبَ الخَضِرِ ليس موسى بنى إسرائيل ؟ فقال ابن عباسٍ : كذبَ عَدُوُّ الله ! أخبرنى أُبَيُّ بن كعبٍ قال : خطَبَنَا رسولُ الله » . ثم ذكر حديثَ موسى والخضرِ ، بشيءٍ يدلُّ على أن موسى صاحبُ الخضرِ[٦] .

١٢١٩ — [٧] فابن عباسٍ مع فقهه[٨] وورعه يُثْبِتُ خبرَ أُبَيٍّ

---

(١) قوله « ورأى » هو جواب « لما » فى قوله « فلما أخبره » والواو زائدة .

(٢) فى سائر النسخ « أن حقا عليه » ، وما هنا هو الذى فى الأصل . وقد زاد بعضهم فيه حرف « أن » بين السطور .

(٣) هنا فى س و ج زيادة «قال الشافعى أخبرنا» وكذلك فى نسخة ابن جماعة ولكن ضرب على « قال الشافعى » . وزيد فى الأصل بين السطور « أخبرنا » وهى مزادة فى ب أيضا .

(٤) فى النسخ زيادة « بن دينار » وهى مزادة بين السطور فى الأصل .

(٥) « نوف » بفتح النون وسكون الواو . وقد كتب فى الأصل كما رسمناه بدون الألف ، وهومنون ، وهذا جائز على لغة من يقف على المنصوب بالسكون كالوقف على المرفوع ، ورسم فى سائر النسخ « نوفا » . و « البكالى » بكسر الباء الموحدة وبفتحها مع تخفيف الكاف ، نسبة إلى « بنى بكال » وهم بطن من حمير . ونوف هذا هو ابن فضالة البكالى ، وكانت أمه امرأة كعب الأحبار ، ويروى القصص ، وهو من التابعين . مات بين سنة ٩٠ وسنة ١٠٠ .

(٦) فى النسخ المطبوعة « على أن موسى [عليه السلام هو موسى بنى إسرائيل] صاحب الخضر » وهذه الزيادة ليست فى الأصل ، وليس منها فى نسخة ابن جماعة إلا قوله « عليه السلام » فقط .

وهذا اختصار من حديث طويل معروف ، ورواه البخارى (ج ١ ص ٣٥ ـ ٣٦ من الطبعة السلطانية و ج ١ ص ١٩٤ ـ ١٩٧ من الفتح) ومسلم (ج ٢ ص ٢٢٧) كلاهما من طريق سفيان بن عيينة .

(٧) هنا فى النسخ زيادة « قال الشافعى » ، وفى الأصل زيادة « قال » بين السطور .

(٨) فى س و ج زيادة « وفهمه » وليست فى الأصل ولا فى نسخة ابن جماعة .

بن كعب[١] عن رسول الله ، حتى يُكَذَّبَ به امْرَأً من المسلمين ، إذْ حدثه أُبَيُّ بن كعب[٢] عن رسولِ الله بما فيه دِلالةٌ على أنّ موسى بنى إسرائيلَ[٣] صاحبُ الخَضِرِ .

١٢٢٠ — [٤] أخبرنا مسلمٌ[٥] وعبدُ المجيد عن ابن جُرَيْجٍ[٦] أن طاوُسًا أخبره : « أنه سأل ابنَ عباسٍ عن الركعتين بعد العصر ؟ فنهاه عنهما ، قال طاوس : فقلتُ له[٧] : ما أَدَعُهُمَا ! فقال ابنُ عباسٍ : ﴿ مَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلاَ مُؤْمِنَةٍ[٨] إِذَا قَضَى ٱللهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الخِيرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ ، وَمَن يَعْصِ ٱللهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلاَلاً مُبِيناً ﴾[٩] » .

---

(١) فى النسخ كلها زيادة « وحده » وهى مكتوبة فى الأصل بين السطور ، ثم ضرب عليها وأعيدت كتابتها بالحاشية !!

(٢) قوله « بن كعب » لم يذكر فى هذا الموضع فى ب و ج وابن جماعة ، وهو ثابت فى الأصل .

(٣) فى كل النسخ ماعدا ب « موسى نبى بنى إسرائيل » ، وكلمة « نبى » ليست فى الأصل ، ولكنها مكتوبة فيه بين السطور بخط مخالف .

(٤) هنا فى النسخ ماعدا ب زيادة « قال الشافعى » .

(٥) فى ب و س زيادة « بن خالد » وهى مزادة فى الأصل بين السطور .

(٦) فى ابن جماعة و س و ج زيادة « قال أخبرنى عامر بن مصعب » وفى ب كما فى حاشية الأصل « عن عامر بن مصعب » ، وخطها مخالف لخطه . ولا أدرى من أين أتى بها من زادها ؟ وابن جريج معروف بالرواية عن طاوس . وفى مسند الشافعى « عن عامر بن صعب » (ص ٢٠٨ من المطبوع بهامش الجزء ٦ من الأم ، وص ٨٣ من طبعة شركة المطبوعات العلمية) ولكن الذى فى نسختنا المخطوطة منه « عن عامر بن مصعب » .

(٧) كلمة « له » لم تذكر فى جميع النسخ ، وهى ثابتة فى الأصل ، ولكن ضرب عليها بعض قارئيه .

(٨) فى الأصل إلى هنا ، ثم قال « الآية » . والتلاوة « وما كان » ولكن الشافعى كثيراً مايحذف حرف العطف وشبهه عند الاستدلال ، لأن أول الكلام بعده يكون تاماً .

(٩) سورة الأحزاب (٣٦) .

١٢٢١ — [(١)]فرأى ابنُ عباسٍ الحجةَ قائمةً على طاوُسٍ بخبره عن النبيِّ ، ودَلَّه[(٢)] بتِلاوة كتاب الله على أن فرضًا عليه أن لاَّ تكونَ[(٣)] له الخِيَرَةُ إذا قَضَى اللهُ ورسولُه أمرًا .

١٢٢٢ — وطاوُسٌ حينئذٍ إنما يَعلم قضاء رسولِ الله بخبرِ ابن عباسٍ وحدَه ، ولم يَدْفَعْهُ طاوسٌ بأن يقول — : هذا خبرُك وحدَك ، فلا أُثبتُه عن النبيِّ ، لأنه يمكن[(٤)] أن تَنْسَى .

١٢٢٣ — فإن قال قائلٌ : كَرِهَ أن يقولَ هذا لابن عباسٍ ؟!

١٢٢٤ — فابنُ عباسٍ أفضلُ من أن يَتَوَقَّى أحدٌ أن يقول له حقا رآه[(٥)]، وقد نهاه عن الركعتين بعد العصر ، فأخبره أنه لا يدعهما ،

وهذا الحديث مختصر ، لأن ابن عباس إنما يجعل الحجة على طاوس بالحديث النبوى ، لا برأيه هو ، وهذه الرواية ليس فيها شيء مرفوع يكون حجة على السامع، ولم أجده فى شيء من الكتب من طريق ابن جريج . ولكن رواه البيهقى (ج ٢ ص ٤٥٣) من طريق سفيان بن عيينة عن هشام بن حجير قال : « كان طاوس يصلى ركعتين بعد العصر ، فقال له ابن عباس : اتركهما ، فقال : إنما نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عنهما أن تتخذ سلما . قال ابن عباس : إنه قد نهى النبى صلى الله عليه وسلم عن صلاة بعد العصر ، فلا ندرى أتعذب عليهما أم تؤجر ، لأن الله تعالى قال : ﴿ ما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمراً أن يكون لهم الخيرة من أمرهم ﴾ » . فهذه الرواية مفسرة للاجمال الذى هنا . ونقل السيوطى الحديث مختصراً فى الدر المنثور (ج ٥ ص ٢٠١) ونسبه لعبدالرزاق وابن أبى حاتم وابن مردويه والبيهقى.

(١) هنا فى سائر النسخ زيادة «قال الشافعى» . وفى الأصل بين السطور زيادة « قال » .

(٢) الكلمة غير واضحة فى الأصل ، لحصول كشط وإصلاح فيها ، ويمكن أن تقرأ «ودلالة» ولكنى لا أجزم به ، ولذلك اعتمدت ما فى نسخة ابن جماعة والنسخ المطبوعة .

(٣) فى ب و ج « يكون » وهى منقوطة فى الأصل من فوق ، ولم تنقط فى ابن جماعة.

(٤) فى سائر النسخ « قد يمكن » وفى ب « قد يمكن فيه » ، والزيادتان ليستا فى الأصل ، ولكن بعضهم كتب « قد » بين السطور بخط مخالف .

(٥) فى س و ج «قد رآه» وحرف «قد» ليس فى الأصل ، وهو فى نسخة ابن جماعة ولكن ضرب عليه بالحمرة .

قبل أن يُعْلِمَهُ أنَّ النبيَّ نَهَى عنهما .

١٢٢٥ — [١] سفيانُ عن عمرٍو[٢] عن ابن عمرَ قال : « كُنَّا نُخَابِرُ ولا نَرَى بذلك بأسًا ، حتى زَعَم رافعٌ[٣] أن رسولَ الله نَهَى عنها ، فتركناها من أجلِ ذلك »[٤] .

١٢٢٦ — [٥] فابنُ عمر قد[٦] كانَ ينتفع بالمُخَابَرَةِ ويراها حلالاً ، ولم يَتَوَسَّعْ ، إذْ أخبره واحدٌ لا يَتَّهِمُه عن رسول الله أنه نَهَى عنها ـ : أن يُخَابِرَ بعدَ خَبَرِه ، ولا يستعملَ رأيَه مع ماجاء عن رسول الله، ولا يقولَ : ما عابَ هذا علينا[٧] أحدٌ ونحن نعمل به إلى اليوم .

---

(١) فى هنا فى ب زيادة « أخبرنا » وهى مكتوبة فى الأصل بين السطور بخط آخر . وفى باقى النسخ « قال الشافعى أخبرنا » .

(٢) فى النسخ زيادة « بن دينار » وهى مكتوبة فى الأصل بين السطور .

(٣) فى النسخ المطبوعة زيادة « بن خديج » وهى مزادة بحاشية نسخة ابن جماعة بالحمرة وعليها « صح » ، وليست فى الأصل . والمراد من الزعم هنا الإخبار ، ولذلك أخذ به ابن عمر .

(٤) المخابرة هى مزارعة الأرض بجزء مما يخرج منها ، كالثلث أو الربع ، أو بجزء معين من الخارج . وفى هذه المسائل خلاف كثير ، وتفاصيل ليس هذا موضع ذكرها . وانظر نيل الأوطار (ج ٦ ص ٧ ــ ١٨) وفتح البارى (ج ٥ ص ١٧ ــ ٢٠) . وقد روى أحمد فى المسند عن جابر عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه قال : « من كانت له أرض فليزرعها ، فإن لم يستطع أن يزرعها أو عجز عنها فليمنحها أخاه المسلم ، ولا يؤاجرها » . وعن جابر أيضا قال : « كنا نخابر على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فنصيب من البسر ، ومن كذا ، فقال : من كانت له أرض فليزرعها أو ليحرثها أخاه ، وإلا فليدعها » . (المسند رقم ١٤٣١٩ و ١٤٤٠٣ ج ٣ ص ٣٠٤ و ٣١٣) .

(٥) هنا فى النسخ كلها زيادة « قال الشافعى » . وفى الأصل بين السطور كلمة « قال » .

(٦) كلمة « قد » لم تذكر فى ب وهى ثابتة فى الأصل وسائر النسخ .

(٧) فى ب « علينا هذا » بالتقديم والتأخير ، وهو مخالف للأصل وسائر النسخ .

١٢٢٧ — وفى هذا ما يُبَيِّنَ أن العملَ بالشئ بعدَ النبيِّ إذا لم يكن بخبرٍ عن النبيّ [لم يُوهِنِ الخَبَرَ عن النبي عليه السلام][1] .

١٢٢٨ — [2] أخبرنا مالكٌ[3] عن زيد بن أَسْلَمَ عن عطاء بن يَسَارٍ : « أن معاوية بن أبى سفيانَ باعَ سِقَايَةً من ذهبٍ أووَرِقٍ بأكثرَ مِن وزنها[4] ، فقال له أبو الدَّرْدَاءِ : سمعتُ رسول الله يَنْهَى عن مثل هذا ، فقال معاويةُ : ما أَرَى بهذا بأسًا ! فقال أبو الدرداء : مَن يَعْذِرُنِى مِن معاويةَ[5] ! أُخْبره عن رسول الله ويُخبرنى عن رأيه ؟ ! لا أُساكِنُكَ بأَرْضٍ »[6] .

---

(١) الزيادة كتبت بحاشية الأصل بخط آخر ، فيحتمل أن تكون سقطت سهواً من الربيع . ويحتمل أيضاً أن لاتكون من الأصل ، ويكون خبر « لم يكن » محذوفا للعلم به . كأنه قال : إن العمل بالشئ بعد النبى إذا لم يكن بخبر عن النبي فليس بحجة . أونحو ذلك . وهنا بحاشية الأصل مانصه « بلغ ظفر بن مظفر ومحمد بن على الحداد » .

(٢) هنا فى س و ج زيادة « قال الشافعى » وهى مكتوبة فى نسخة ابن جماعه وملغاة بالحمرة .

(٣) فى ب زيادة « بن أنس » وليست فى الأصل . والحديث فى الموطأ (ج ٢ ص ١٣٥ — ١٣٦) .

(٤) « السقاية » إناء يشرب فيه . و « الورق » بكسر الراء : الفضة .

(٥) قال فى النهاية : « أى: من يقوم بعذرى إن كافأته على سوء صنيعه فلا يلومنى » .

(٦) الحديث صحيح ، ولم يروه أحد من أصحاب الكتب الستة إلا النسائى ، فإنه رواه (ج ٢ ص ٣٢٢ — ٣٢٣) مختصراً عن قتيبة عن مالك . وقال الزرقانى فى شرح الموطأ (ج ٣ ص ١١٥) : « قال أبو عمر : لا أعلم أن هذه القصة عرضت لمعاوية مع أبى الدرداء إلا من هذا الوجه ، وإنما هى محفوظة لمعاوية مع عبادة بن الصامت ، والطرق متواترة بذلك عنهما اهـ والاسناد صحيح وإن لم يرد من وجه آخر ، فهو من الأفراد الصحيحة ، والجمع ممكن ، لأنه عرض له ذلك مع عبادة وأبى الدرداء » . ولابن عبد البر هنا كلام جيد فى هجر المبتدعين ، انظره فى شرح السيوطى على الموطأ .

١٢٢٩ — [1]فرأى أبو الدرداء الحجةَ تقومُ على معاويةَ بخبره ، ولَمّا[2] لم يَرَ ذلك معاويةُ فارقَ أبو الدرداء الأرضَ التى هو بها ، إعظامًا لأنْ[3] تَرَكَ خبرَ ثقةٍ عن النبيِّ .

١٢٣٠ — [4]وأُخْبِرْنَا : أن أبا سعيدٍ الخدرىَّ لقِىَ رجلاً فأخبره عن رسول الله شيئاً ، فذكر الرجلُ خبراً يخالفه ، فقال أبو سعيد[5]: واللهِ لا آوَانِى وإياك سقفُ بيتٍ أبداً .

١٢٣١ — قال الشافعىُّ : يَرَى أنَّ ضَيِّقًا[6] على المخبَرِ أن لاَّ يَقبلَ خبرَه ، وقد ذكر خبراً يخالفُ خبرَ أبى سعيدٍ[7] عن النبىّ ، ولكنْ فى خبره وجهان : أحدُهما : يحتمل به[8] خلافَ خبرِ أبى سعيدٍ ، والآخَرُ : لا يحتمله .

---

(١) هنا فى النسخ زيادة « قال الشافعى » وزيد فى الأصل بين السطور كلمة « قال » .

(٢) فى ب « فلما » وهو مخالف للأصل .

(٣) فى ب و ج « لأنه » وهو مخالف للأصل .

(٤) هنا فى النسخ ماعدا ب زيادة « قال الشافعى » .

(٥) هنا فى النسخ كلها زيادة « الخدرى » وهى مزادة فى الأصل بين السطور بخط آخر .

(٦) هذا هو الذى فى الأصل ، وهو صواب واضح ، ثم عبث به عابث ، فضرب على كلمة « أن » وكتب كلمة « كان » بين السطور قبل كلمة « يرى » وبذلك طبعت س « كان يرى ضيقاً » ، وفى ج « يرى أن كان ضيقاً » . وفى نسخة ابن جماعة كالأصل ، ثم كتب بحاشيتها كلمة « كان » وأشير إلى موضعها قبل « يرى » . ولا حاجة لشىء من هذا كله ، والأصل صحيح .

(٧) فى ب زيادة « الخدرى » وليست فى الأصل .

(٨) كلمة « به » لم تذكر فى نسخة ابن جماعة ، وذكر بدلها « أنه » وألغيت بالحمرة ، وهو مخالف للأصل .

١٢٣٢ — [١] أخبرنا[٢] من لا أتّهِمُ عن ابن أبي ذئبٍ عن مَخْلَدِ بن خُفافٍ[٣] قال : « ابتعتُ غلاماً فاستَغْلَلْتُهُ ، ثم ظهرتُ منه على عيبٍ ، فخاصمتُ فيه إلى عمرَ بن عبد العزيز ، فقضَى لى بِرَدِّه ، وقضَى علىَّ بردِّ غَلَّتِه . فأتيتُ عروةَ[٤] فأخبرتُه ، فقال : أَرُوحُ إليه العَشِيَّةَ فأُخْبِرُه أَنّ عائشةَ أخبرتنى أن رسولَ الله قضَى فى مثل هذا أنّ الخَراجَ بالضَّمانِ[٥] . فَعَجِلْتُ إلى عمرَ ، فأخبرتُه ما[٦] أخبرنى عروةُ عن عائشة عن النبيِّ ، فقال عمرُ : فَما أيْسَرَ علىَّ مِن قضاءٍ قضيتُه ، اللهُ[٧] يَعلمُ أنى لم أُرِدْ فيه إلاَّ الحقَّ ، فبلغتْنِي فيه سُنّةٌ عن رسول الله ، فأَرُدُّ قضاءَ عمرَ

---

(١) هنا فى النسخ كلها زيادة « قال الشافعى » .

(٢) فى الأصل « أخبرنا » ثم أصلحها بعض قارئيه ليجعلها «أخبرنى» وبذلك طبعت س ، وفى سائر النسخ « وأخبرنى » .

(٣) فى النسخ المطبوعة «عن ابن أبى ذئب قال أخبرنى مخلد بن خفاف» ، والذى فى الأصل «عن» ثم ضرب عليها بعض القارئين ، وهى فى أول السطر ، وكتب فى آخر السطر، الذى قبلها « قال أخبرنى » . وفى نسخة ابن جماعة « عن » ثم ضرب عليها وكتب بدلها فى الحاشية « قال أخبرنى » وعليها علامة « صح » . و « مخلد » بفتح الميم واللام وبينهما خاء معجمة ساكنة ، و « خفاف » بضم الخاء المعجمة وتخفيف الفاء ، وهو مخلد بن خفاف بن إيماء بن رحضة الغفارى ، لأبيه وجده صحبة ، وثقه ابن وضاح ، وذكره ابن حبان في الثقات ، وقال البخارى : « فيه نظر » ، والصحيح أنه ثقة .

(٤) فى النسخ المطبوعة زيادة « بن الزبير » وهى مزادة فى الأصل بين السطور، وكذلك فى حاشية نسخة ابن جماعة وعليها « صح » .

(٥) قال ابن الأثير فى النهاية : « يريد بالخراج مايحصل من غلة العين المبتاعة ، عبداً كان أو أمة أوملكا . وذلك أن يشتريه فيستغله زماناً ، ثم يعثر منه على عيب قديم لم يطلعه البائع عليه أو لم يعرفه ، فله ردّ العين المبيعة وأخذ الثمن ، ويكون للمشترى ما استغله ، لأن المبيع لو كان تلف فى يده لكان من ضمانه ، ولم يكن على البائع شىء . والباء فى [بالضمان] متعلقة بمحذوف ، تقديره : الخراج مستحق بالضمان ، أى بسببه » .

(٦) فى النسخ المطبوعة « بما » . وفى نسخة ابن جماعة «ما» كالأصل ، وعليها «صح» .

(٧) فى ب « والله » والواو ليست فى الأصل .

وأُنَفِّذُ سنةَ رسول الله . فراحَ إليه عروةُ ، فقضَى لى أن آخذَ الخَراجَ من الذى قضَى به علىٌّ له[1] » .

---

(١) الحديث بهذا السياق رواه البيهقى فى السنن (ج ٥ ص ٣٢١ ـ ٣٢٢) من طريق الشافعى . ورواه الطيالسى (رقم ١٤٦٤) عن ابن أبى ذئب بالقصة مختصرة ، ورواه كثير من العلماء عن ابن أبى ذئب ، فبعضهم اختصر القصة أيضا ، وبعضهم اقتصر على الحديث المرفوع « الخراج بالضمان » . وأسانيده فى أبى داود (ج ٣ ص ٣٠٤ ـ ٣٠٥) والترمذى (ج ٢ ص ٢٦٠ ـ ٢٦١ من شرح المباركفورى) والنسائى (ج ٢ ص ٢١٥) وابن ماجه (ج ٢ ص ١٧) وابن الجارود (ص ٢٩٤ ـ ٢٩٥) وأبى عبيد فى الأموال (ص ٧٣) ومسند أحمد (ج ٦ ص ٨٠ و ١١٦ و ١٦١ و ٢٠٨ و ٢٣٧) والمستدرك للحاكم (ج ٢ ص ١٥) والسنن الكبرى للبيهقى . وقد رواه أيضاً بمعناه مسلم بن خالد الزنجى عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة ، وفيه قصة أخرى ، قال أبو داود : « هذا إسناد ليس بذاك » ، وقال الترمذى فى حديث ابن أبى ذئب عن مخلد : « هذا حديث حسن ، وقد روى هذا الحديث من غير هذا الوجه » . ثم رواه مختصراً من طريق عمر بن على المقدمى عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة . وقال : « وهذا حديث صحيح غريب من حديث هشام بن عروة . واستغرب محمد بن إسمعيل هذا الحديث من حديث عمر بن على » .

وفى عون المعبود فى الكلام على حديث مخلد : « قال المنذرى : قال البخارى : هذا حديث منكر ، ولا أعرف لمخلد بن خفاف غير هذا الحديث . قال الترمذى : فقلت له : فقد روى هذا الحديث عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة ؟ فقال : إنما رواه مسلم بن خالد الزنجى ، وهو ذاهب الحديث ، وقال ابن أبى حاتم : سئل أبى عنه ، يعنى مخلد بن خفاف ؟ فقال : لم يرو عنه غير ابن أبى ذئب ، وليس هذا اسنادا يقوم بمثله الحجة » . ثم قال فى عون المعبود عن حديث مسلم بن خالد وتضعيف أبى داود إياه : « قال المنذرى : يشير إلى ما أشار اليه البخارى من تضعيف مسلم بن خالد الزنجى . وقد أخرج هذا الترمذى فى جامعه من حديث عمر بن على المقدمى عن هشام بن عروة مختصراً : أن النبى صلى الله عليه وسلم قضى أن الخراج بالضمان . وقال : هذا حديث صحيح غريب من حديث هشام بن عروة ، وقال أيضا : استغرب محمد بن إسمعيل ـ يعنى البخارى ـ هذا الحديث من حديث عمر بن على . قلت : تراه تدليساً ؟ قال : لا . وحكى البيهقى عن الترمذى أنه ذكره لمحمد بن إسمعيل البخارى، وكأنه أعجبه . هذا آخر كلامه . وعمر بن على هو أبو حفص عمر بن على المقدمى البصرى ، وقد اتفق البخارى ومسلم على الاحتجاج بحديثه . ورواه عن عمر بن على أبو سلمة يحيى بن خلف الجوبارى ، وهو ممن يروى عنه مسلم فى صحيحه . وهذا

١٢٥ ١٢٣٣ — أخبرنى[١] من لا أتّهم من أهل المدينة عن ابن أبى ذِئْبٍ قال : قَضَى سعدُ بن إبراهيم[٢] على رجلٍ بقضيةٍ ، برأْىِ رَبيعةَ بن أبى عبد الرحمن[٣] ، فأخبرتُه عن النبىّ بخلاف ما قضَى به ، فقال سعدٌ لربيعةَ : هذا ابنُ أبى ذئب ، وهو عندى ثقةٌ ، يخبرنى عن النبىّ بخلاف ماقضيتُ به ؟ فقال له ربيعةُ : قد اجتهدتَ ومَضى حُكْمُكَ ، فقال سعدٌ : واعَجَبَا ! أُنفذُ قضاءَ سعدِ بن أُمِّ سعدٍ[٤] وأردُّ قضاءَ رسول الله ؟! بل أردُّ قضاءَ سعدِ بن أُمِّ سعدٍ وأُنفذ قضاءَ رسول الله ، فدعَا سعدٌ بكتاب القضية فَشَقَّهُ ، وقضَى للمقضىِّ عليه .

١٢٣٤ — قال الشافعىُّ : أخبرنى[٥] أبو حنيفةَ بنُ سِمَاكِ بن الفَضْلِ الشِّهَابِىّ[٦] قال : حدثنى ابنُ أبى ذِئْبٍ عن المَقْبُرِىّ عن أبى شُرَيْحٍ

إسناد جيد ، ولهذا صححه الترمذى ، وهو غريب كما أشار اليه البخارى والترمذى» . انتهى كلام المنذرى . والحديث صححه أيضاً الحاكم ووافقه الذهبى ، وقد ذكرنا ترجيح أن مخلدا ثقة ، وقد روى عنه غير ابن أبى ذئب ، خلافا لما زعمه أبو حاتم ، فقد نقل الذهبى فى الميزان والحافظ فى التهذيب أن حديثه هذا رواه أيضاً الهيثم بن جميل عن يزيد بن عياض عن مخلد . فظهرت صحة الحديث بينة .

(١) فى س « قال أخبرنى » وكلمة « قال » مكتوبة فى الأصل بين السطور . وفى سائر النسخ « وأخبرنى » والواو ليست فى الأصل .

(٢) هو سعد بن إبرهيم بن عبد الرحمن بن عوف ، وأمه أم كلثوم بنت سعد . وكان قاضى المدينة ، وهو ثقة باتفاقهم ، ولكن لم يرو عنه مالك ، واختلف فى سببه ، فقيل إنه وعظ مالكا فوجد عليه ، وقيل إنه تكلم فى نسب مالك ، فكان لايروى عنه . وهو ثبت لاشك فيه . مات سنة ١٢٧ وقيل قبلها أو بعدها .

(٣) هو المعروف بربيعة الرأى ، وهو ثقة حجة ، أدرك بعض الصحابة والأكابر من التابعين ، وعنه أخذ مالك . مات سنة ١٣٦ أو قبلها أو بعدها .

(٤) إنما نسب نفسه إلى أمه تواضعاً وأدبا مع سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم .

(٥) فى ب « وأخبرنى » والواو ليست فى الأصل .

(٦) هكذا ذكر اسم هذا الشيخ فى الأصل وسائر النسخ . ووضع فى نسخة ابن جماعة

. . . . . .

رقم ٢ بالحمرة فوق كلمة « بن » الأولى ، كأن كاتبها يظن أن اسم الشيخ « سماك » وكنيته « أبو حنيفة » . ولكن كلمة « بن » ثابتة فى الأصل بغير شك . وقوله « الشهابى » واضح فى الأصل جداً ، وتحت الشين كسرة ، ولكن مصحح ـ كتب بحاشيتها مانصه : « الشهابى فى جميع النسخ التى بأيدينا ، ورأينا فى الخلاصة أنه اليمانى ، ولعله الصواب وما هنا تحريف عنه » . وهذا المصحح معذور ، وإن كان مارجحه خطأ ، إلا أن الخطأ ليس منه ، بل أوقعه فيه مافى كتب الرجال . فان هذا الشيخ من شيوخ الشافعى « أبو حنيفة بن سماك بن الفضل الشهابى » لم يترجم له أحد ممن ترجم فى رجال الحديث، ولم أجد له ذكراً إلا هنا ، وفى الكنى والأسماء، وبحثت عنه فى كتب الرجال المطبوعة والمخطوطة ، حتى ثقات ابن حبان ، والجرح والتعديل لابن أبى حاتم ، فلم أجده . والحافظ ابن حجر إذ صنع كتاب (تعجيل المنفعة) التزم أن يذكر الرواة الذين روى لهم الأئمة الأربعة أصحاب المذاهب ، واقتصر فيه على الذين ليست لهم ترجمة فى التهذيب ، ولم يذكر هذا الرجل فى التعجيل ، والظاهر لى أنه فهم أنه « سماك بن الفضل الصنعانى اليمانى » المترجم فى التهذيب ، ولذلك لما ذكر هو — أعنى الحافظ ابن حجر — شيوخ الشافعى فى سيرته المسماة (توالى التأسيس بمعالى ابن إدريس) ذكر فيهم «سماك بن الفضل الجندى » (ص٥٣) فقد فهم الحافظ إذن أن سماكا هذا هو شيخ الشافعى وأن أبا حنيفة كنيته فقط . وهذا خطأ غريب من مثله ! فان الثابت فى الرسالة أنه «أبو حنيفة بن سماك بن الفضل الشهابى » وشتان بين هذا وذاك !! وأيضاً : فان « سماك بن الفضل الحولانى اليمانى الصنعانى » قديم جدّا ، روى عن عمرو بن شعيب ومجاهد ، وروى عنه معمر وشعبة ، ومعمر مات سنه ١٥٣ تقريباً، وشعبة مات سنة ١٦٠ ، فمن المحال أن يدرك الشافعى شيخا من شيوخهما ، بل هو لم يدركهما ، لأنه ولد سنة ١٥٠ ، بل إن سماك بن الفضل هذا يكون من طبقة شيوخ ابن أبى ذئب ، فلا يكون تلميذاً له يصيح به و يضرب فى صدره !! فلما اشتبه الأمر على الحافظ ابن حجر أسقطه من تعجيل المنفعة اكتفاء بما فى التهذيب ، وذكره على الخطأ فى شيوخ الشافعى .

وقد ذكره على الصواب الدولابى فى الكنى والأسماء (ج١ص١٥٩و١٦٠) قال : « وأبوحنيفة بن سماك بن الفضل ، روى عنه الشافعى » . ثم قال : « حدثنا الربيع بن سليمان الشافعى قال : أنبأنا محمد بن إدريس الشافعى قال : حدثنا أبوحنيفة بن سماك بن الفضل الشهابى قال أخبرنى ابن أبى ذئب عن المقبرى عن أبى شريح : أن النبىّ صلى الله عليه وسلم قال عام الفتح : من قتل له قتيل فهو بخير النظرين ، إن أحبّ أخذ العقل ، وإن أحب فله القود» . ولم يذكر الدولابى اسم أبى حنيفة هذا ، ويظهر أنه عرف بكنيته ، أو أنه مسمى بالكنية فقط . وهذا الذى فى الدولابى يؤيد صحة الرسالة ، والدولابى تلميذ الربيع ، روى عنه مباشرة كما ترى ، والحمد لله على التوفيق.

الكَعْبِيِّ[١] أن النبيَّ[٢] قال عامَ الفتح : « مَنْ قُتِلَ لَهُ قَتِيلٌ فهو بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ : إن أحَبَّ أخَذَ العَقْلَ ، وإن أَحَبَّ فله القَوَدُ[٣] » . قال أبو حنيفةَ : فقلتُ لابنِ أبي ذئبٍ : أتأْخُذُ بهذا يا أبا الحارثِ ؟ فضَرَبَ صدري ، وصاحَ عليَّ صياحًا كثيرًا ، ونالَ مِنِّي ، وقال : أُحدِّثُكَ عن رسول الله وتقولُ تأخذُ به[٤] ! ! نعم ، آخذُ به . وذلك الفرضُ عليَّ وعَلَى مَن سمعه ، إنّ اللهَ اختارَ محمداً من الناسِ ، فهداهم به ، وعلى يديه ، واختار لهم ما اختارَ له ، وعلى لسانه ، فعلى الخلقِ أن يَتَّبعوه طائعين أو داخِرِينَ[٥] ، لا مَخْرج لمسلمٍ من ذلك . قال : وما سكتَ حتى تَمَنَّيْتُ أن يَسكُتَ .

---

(١) اختلف فى اسمه ، والراجح أنه « خويلدين عمرو بن صخر الخزاعى الكعبى ، من بنى كعب من خزاعة ، وكان يحمل أحد ألويتهم يوم فتح مكة ، وهو صحابى معروف ، مات سنة ٦٨

(٢) فى ب « أن رسول الله » .

(٣) « بخير النظرين » أى : بخير الأمرين ، والنظر يقع على الأجسام والمعانى ، فما كان بالأبصار فهو للأجسام ، وما كان بالبصائر كان للمعانى ، قاله فى النهاية . و « العقل » الدية . و « القود » القصاص .

وفى الحديث قصة ، وقد رواه البيهقى مطولا من طريق الشافعى عن محمد بن إسمعيل بن أبى فديك عن ابن أبى ذئب (ج ٥ ص ٥٢) ورواه أيضاً (ص ٥٧) مختصراً من طريق أبى داود عن مسدد عن يحيى بن سعيد عن ابن أبى ذئب . وللحديث أسانيد أخرى فى مسند أحمد (ج ٤ ص ٣١ — ٣٢ و ج ٦ ص ٣٨٤ — ٣٨٥) وابن ماجه (ج ٢ ص ٧١) وقد روى أبو هريرة أيضاً هذا المعنى فى حديث رواه أحمد وأصحاب الكتب الستة ، كما فى المنتقى (رقم ٣٩٠٢ و ٣٩٠٣) .

(٤) فى سائر النسخ « أتأخذ به » باثبات همزة الاستفهام ، وليست فى الأصل ، ولكن زادها بعض قارئية بشكل مصطنع ! وحذفها على إرادتها جائز .

(٥) « داخرين » بالخاء المعجمة ، أى أذلاء صاغرين . « دخر الرجل فهو داخر » وهو الذى يفعل مايؤمر به ، شاء أو أبى ، صاغراً قميئاً . قاله فى اللسان .

١٢٣٥ — قال[١] : وفى تثبيت خبر الواحد أحاديثُ ، يكفى بعضُ هذا منها .

١٢٣٦ — ولم يَزَلْ سبيلُ سلفِنا والقُرونِ بعدَهم إلى مَن شاهدْنا ـ : هذه السبيلَ .

١٢٣٧ — وكذلك حُكِىَ لنا عمَّن حُكِىَ لنا عنه من أهل العلم بالبُلدانِ .

١٢٣٨ — قال الشافعيُّ[٢] : وجدنا[٣] سعيدً[٤] بالمدينة يقول : أخبرنى أبوسعيدالخدرىُّ عن النبىِّ فى الصَّرْفِ[٥] ، فيُثبِّتُ حديثه سُنَّةً . ويقول : حدثنى أبو هريرةَ عن النبىِّ ، فيثبِّتُ حديثَه سنةً . ويَرْوِى عن الواحدِ غيرِهما فيثبِّتُ حديثَه سنةً .

١٢٣٩ — ووجدنا عروةَ يقول : حدثتنى عائشةُ : « أن رسولَ الله قَضَى أن الخَراجَ بالضَّمانِ »[٦] ، فيثبِّتُه سنةً . ويَرْوِى عنها عن النبىِّ شيئاً كثيراً ، فيثبتُها[٧] سُنَناً ، يُحِلُّ بها ويُحَرِّمُ .

---

(١) فى سائر النسخ « قال الشافعى » .

(٢) سيذكر الشافعى فيما يأتى إلى آخر الفقرة (١٢٤٧) إشارات إلى روايات فى السنة ، وتفصيل ذلك يطول جداً ، فاكتفينا باشارته اليها .

(٣) فى النسخ « ووجدنا » والواو مكتوبة فى الأصل بخط آخر .

(٤) « سعيد » رسمت فى الأصل هكذا بدون الألف ، وعلى الدال فتحتان ، وهو جائز فأثبتنا كما فيه .

(٥) حديث أبى سعيد فى الصرف مضى برقم (٧٥٨) ولكن من حديث نافع عن أبى سعيد .

(٦) إشارة إلى مامضى برقم (١٢٣٢) .

(٧) تأنيث الضمير باعتبار معنى السنن أو الأحاديث ، وهو الذى فى الأصل ، ثم كشط بعضهم الألف من الهاء ، لتقرأ « فيثبته » وبذلك ذكرت فى سائر النسخ .

١٢٤٠ — وكذلك وجدناه يقول : حدثنى أسامةُ بن زيدٍ عن النبيِّ . ويقول : حدثنى عبدُ الله بن عمرَ عن النبيِّ وغيرُهما . فيُثبِّتُ خبرَ كلِّ واحدٍ منهما[1] على الانفرادِ سنةً .

١٢٤١ — ثم وجدناه أيضًا يَصِيرُ إلى أن يقولَ : حدثنى عبد الرحمٰن بنُ عبـــدٍ القارئُ عن عمرَ . ويقول : حدثنى يحيى بن عبد الرحمٰن بن حاطبٍ عن أبيه عن عمرَ . ويُثبِّتُ كلَّ واحدٍ من هذا خبرًا[2] عن عمرَ .

١٢٤٢ — ووجدنا القاسمَ بن محمدٍ يقول : حدثتنى عائشةُ عن النبيِّ . ويقول فى حديثٍ غيرِه : حدثنى[3] ابنُ عمر عن النبيِّ . ويثبِّت خبرَ كلِّ واحدٍ منهما على الانفرادِ سنةً .

١٢٤٣ — ويقول : حدثنى عبدُ الرحمن ومُجَمِّعٌ أبنا يزيدَ بن
١٢٦ جاريةَ[4] عن خنساءَ بنت خِدَامٍ[5] عن النبيِّ . فيثبِّتُ خبرَها سنةً ، وهو خبرُ امرأةٍ واحدةٍ .

---

(١) تثنية الضمير على إرادة أسامة وعبدالله المذكورين ، وفى ب و ج « منهم » وكانت فى نسخة ابن جماعة كالأصل ، ثم كشطت وغيرت إلى « منهم » .

(٢) « خبر » رسمت فى الأصل هكذا ، بدون ألف وعليها فتحتان .

(٣) فى النسخ المطبوعة « وحدثنى » والواو ليست فى الأصل ولا فى نسخة ابن جماعة .

(٤) « يزيد » بالياء فى أوله ، و « جارية » بالجيم ، وفى س و ج « زيد بن حارثة » وهو خطأ .

(٥) « خدام » بكسر الخاء المعجمة وتخفيف الدال المهملة ، كما ضبطه الحافظ ابن حجر فى الفتح (ج ٩ ص١٦٧) وفى التقريب ، والسيوطى فى شرح الموطأ (ج ٢ ص٦٩) . وكما هو ثابت فى الأصل هنا . وفى نسخة ابن جماعة و ب « خذام » بالذال المعجمة ،

١٢٤٤ — ووجدنا عليَّ بنَ حسينٍ[١] يقول : أخبرنا[٢] عَمرو بن عثمانَ[٣] عن أسامةَ بن زيد أنّ النبيَّ قال : « لا يَرِثُ المسلمُ الكافرَ »[٤] . فيُثبِّتُها سنةً ، ويثبِّتُها الناسُ بخبره سنةً .

١٢٤٥ — ووجدنا كذلك محمدَ بن علي بن حسينٍ[٥] يُخبر عن جابرٍ[٦] عن النبيِّ ، وعن عُبيد الله بن أبي رافعٍ عن أبي هريرةَ عن النبيِّ . فيُثبِّتُ كلَّ ذلك سنةً .

١٢٤٦ — [٧]ووجدنا محمدَ بن جُبَيْرِ بن مُطْعِمٍ ، ونافعَ بن جُبَيْرِ بن مُطعمٍ ، ويزيدَ بنَ طلحةَ بن رُكَانَةَ ، ومحمدَ بنَ طلحةَ بن رُكَانَةَ ، ونافعَ بنَ عُجَيْرٍ[٨] بن عبد يزيدَ ، وأبا سَلَمَةَ بنَ عبد الرحمٰن[٩] ، وحُمَيدَ

وهو يوافق متن البخارى فى النسخة اليونينية (ج ٧ ص ١٨) والراجح الأول . وضبط فى طبقات ابن سعد (ج ٨ ص ٣٣٤) بالقلم بضم الخاء ، وفى س و ج « خزام » بالزاى ، وكلاهما خطأ صرف .

(١) فى ب « الحسين » وهو مخالف للأصل .

(٢) فى سائر النسخ « أخبرنى » وماهنا هو الأصل ، ثم كتب بعضهم فوق النون والألف نونا وياء .

(٣) هو عمرو بن عثمان بن عفان . وفى س « عمرو بن دينار عن عمرو بن عثمان » وزيادة « عمرو بن دينار » فى الاسناد لاأصل لها ، بل هى خطأ صرف .

(٤) فى النسخ المطبوعة زيادة « ولا الكافر المسلم » . وهى مكتوبة بحاشية الأصل بخط آخر ، وكذلك كتبت بحاشية نسخة ابن جماعة وعليها « صح » . والحديث بما فيه هذه الزيادة حديث صحيح رواه الجماعة إلامسلماً والنسائى ، كما فى المنتقى (رقم ٣٣٤٥).

(٥) فى ب « الحسين » وهو مخالف للأصل .

(٦) فى ب زيادة « بن عبد الله » وليست فى الأصل .

(٧) هنا فى النسخ المطبوعة زيادة «قال الشافعى» وهى مكتوبة فى نسخة ابن جماعة ومضروب عليها بالحمرة .

(٨) « عجير » بالتصغير . ووقع فى التهذيب « عجيرة » بزيادة الهاء فى آخره ، وهو خطأ يظهر أنه من المطبعة ، فقد ذكر على الصواب فى سائر كتب الرجال .

(٩) فى النسخ المطبوعة زيادة «بن عوف» والزيادة ليست فى الأصل ولافى نسخة ابن جماعة .

بنَ عبد الرحمٰن[١] ، وطلحةَ بن عبد الله بن عَوْفٍ[٢] ، ومُصْعَبَ بن سعد بن أبي وقّاصٍ ، وإبراهيم بن عبد الرحمٰن بن عوفٍ ، وخارجةَ بن زيد بن ثابتٍ ، وعبدَ الرحمٰن بن كعب بن مالك ، وعبدَ الله بن أبي قَتَادةَ ، وسليمانَ بن يَسَارٍ ، وعطاءِ بن يَسَارٍ[٣] ، وغيرَهم ، من مُحَدِّثِي أهلِ المدينةِ - : كلُّهم يقولُ : حدثني فلانٌ ، لِرَجُلٍ من أصحاب النبيِّ عن النبيّ ، أو من التابعين عن رجلٍ من أصحاب النبيّ عن النبيّ . فَنُثْبِتُ[٤] ذلك سنَّةً .

١٢٤٧ - [٥]ووجدنا عطاءً ، وطاوسً ، ومجاهدً ، وابنَ أبي مُلَيْكَةَ[٦] ، وعِكْرِمَةَ بن خالدٍ[٧] ، وعُبَيْدَ الله بن أبي يزيدَ[٨] ، وعبدَ الله بن بَابَاهْ[٩] ، وابنَ أبي عَمَّارٍ[١٠] ، ومحدِّثِي المكيين ، ووجدنا

---

(١) في ب زيادة « بن عوف » والزيادة ليست في الأصل ولا في نسخة ابن جماعة .

(٢) هو ابن أخي عبد الرحمن بن عوف ، أي أنه ابن عم اللذين قبله .

(٣) سليمان وعطاء أخوان ، وكلاهما مولى ميمونة زوج النبي صلى الله عليه وسلم .

(٤) « فنثبت » واضحة النقط في الأصل ، ولم تنقط في نسخة ابن جماعة ، وفي ب « ويثبت » وفي ج « فيثبت » .

(٥) هنا في ب زيادة « قال الشافعي » .

(٦) « مليكة » بالتصغير ، وابن أبي مليكة هو عبد الله بن عبيد الله بن أبي مليكة .

(٧) هو عكرمة بن خالد بن العاص بن هشام بن المغيرة المخزومي القرشي ، يروى عن أبي هريرة وابن عباس وابن عمر وغيرهم ، وهو غير عكرمة البربري مولى ابن عباس ، وكلاهما من التابعين .

(٨) هو المكي مولى آل قارظ بن شيبة ، وهو من التابعين أيضا .

(٩) « باباه » بموحدتين بينهما ألف ساكنة ، ويقال « بابيه » بتحتانية بدل الألف الثانية ، ويقال « بابى » بحذف الهاء ، قاله في التقريب . وعبد الله هذا من الموالى ، مكيّ تابعي .

(١٠) هو عبد الرحمن بن عبد الله بن أبي عمار المكي القرشي ، كان يلقب بـ « القسّ »

وهبَ بن مُنبِّهٍ ، باليمن ، هكذا ، ومكحولٍ بالشَّأْم ، وعبدَ الرحمن بن غَنْمٍ (١) ، والحسنَ ، وابنَ سيرين بالبصرة ، والأسْوَدَ ، وعلقمةَ ، والشَّعْبِيِّ ، بالكوفةِ ، ومحدِّثِي الناسِ وأعلامَهم بالأمصارِ — : كلُّهم يُحفظُ عنه تثبيتُ خبرِ الواحدِ عن رسول الله ، والانتهاءُ إليه ، والإفتاءُ به . ويَقبلُه كلُّ واحدٍ منهم عن مَّن فوقَه ، ويقبلُه عنه مَن تحتَه .

١٢٤٨ — (٢) ولو جازَ لأحدٍ من الناسِ (٣) أن يقولَ فى علمِ الخاصَّةِ : أجمَعَ (٤) المسلمون قديماً وحديثاً على تثبيتِ خبرِ الواحدِ والانتهاءِ إليه ، بأنه (٥) لم يُعلَم من فقهاءِ المسلمين [أحدٌ (٦) إلاّ وقد ثبَّتَهُ — : جازَ لِى] .

١٢٤٩ — [ولكنْ أقولُ : لم أَحفظْ عن فقهاءِ المسلمين] (٧)

لعبادته . وقد زيد هنا فى ب « ومحمد بن المنكدر » وهذه الزيادة ليست فى الأصل ولا فى نسخة ابن جماعة ، وكتبها بعضهم بحاشية الأصل ، وزيدت فى س قبل ابن أبى عمار .

(١) « غنم » بفتح الغين المعجمة وسكون النون . وعبد الرحمن بن غنم هذا أشعرى ، أدرك النبى صلى الله عليه وسلم مسلماً ولم يره ، وفى بعض الروايات أنه صحابى .

(٢) هنا فى س و ج زيادة « قال الشافعى » .

(٣) قوله « من الناس » ثابت فى الأصل والنسخ المطبوعة ، وكتب بحاشية نسخة ابن جماعة بخط آخر وعليه « خ » علامة أنه نسخة .

(٤) فى الأصل « أجمع » وفى نسخة ابن جماعة و ج « اجتمع » . وكتب كاتب فى الأصل بين السطور الكلمة الثانية ، فظنها ناسخ س زيادة فكتب « أجمع اجتمع » !!

(٥) الباء للسببية .

(٦) فى س « أحداً » وفى ب « لم يعلم أحد من فقهاء المسلمين » .

(٧) الزيادة من أول قوله « أحد » فى الفقرة السابقة ، إلى هنا ، مكتوبة بحاشية الأصل بخط مخالف لخطه ، وثابتة فى نسخة ابن جماعة ، وقد أثبتها على تردد ، لأن الكلام بدونها صحيح ، يكون : « بأنه لم يعلم من فقهاء المسلمين أنهم اختلفوا فى تثبيت خبر الواحد » .

أنهم اختلفوا فى تثبيت خبر الواحد ، بما[١] وصفتُ مِن أن ذلك موجوداً[٢] على كلهم[٣] .

١٢٥٠ — قال[٤] : فإن شُبِّهَ على رجلٍ بأن يقولَ : قد رُوىَ عن النبى حديثُ كذا ، وحديث كذا[٥] ، وكان فلانٌ يقولُ قولاً يخالفُ ذلك الحديثَ .

١٢٥١ — فلا يجوز عندى على عالمٍ أن يُثبتَ خبرَ واحدٍ كثيراً ويُحِلَّ به ويُحَرِّمَ[٦] ، ويَرُدَّ مثلَه — : إلاّ من جهةِ أن يكونَ عندَه حديثٌ يخالفُه ، أو يكونَ[٧] ما سَمِعَ ومَن سمع منه أَوْثَقَ عندَه ممَّن حَدَّثَهُ خلافَه[٨] ، أو يكونَ مَن حدَّثه ليس بحافظٍ ، أو يكونَ مُتَّهَماً عندَه ، أو يَتَّهِمَ مَن فوقَه ممن حدَّثه ، أو يكونَ الحديثُ محتمِلاً

---

(١) الباء للسببية أيضا ، وقد عبث بها عابث فى الأصل ، فجعلها «فيما» وبذلك كتبت فى س و ج ونسخة ابن جماعة ، وبحاشيتها بالحمرة ، أن فى نسخة « لما » وبذلك كتبت فى ب . وكلها مخالف للأصل .

(٢) هكذا هو بالنصب فى الأصل ، باثبات الألف ومعها فتحتان ، وهو جائز على قلة ، على لغة من ينصب معمولى « أن » . وفى سائر النسخ بالرفع كالمعتاد .

(٣) هنا بحاشية الأصل « بلغ سماعاً » .

(٤) كلمة « قال » ثابتة فى الأصل ، ولم تذكر فى نسخة ابن جماعة . وفى النسخ المطبوعة « قال الشافعى » .

(٥) فى ب « حديث كذا وكذا » وهو مخالف للأصل .

(٦) هذا هو الموافق للأصل ونسخة ابن جماعة ، وقد حشر بعضهم ألفاً فى الأصل بجوار الواو فى « ويحرم » لتقرأ « أو » ، وهو عبث لاضرورة له . وفى س و ج «خبر واحد فى كثير أو يحل به أو يحرم » ، وفى ب « خبر واحد فى كثير فيحل به ويحرم » ، وكلها مخالف للأصل .

(٧) فى نسخة ابن جماعة و ب و ج « فيكون » وما هنا هو الذى فى الأصل ، وقد حاول بعضهم تغيير « أو » ليجعلها فاء .

(٨) فى ب « بخلافه » وهو مخالف للأصل .

معنيين ، فيتأوّلُ فيذهبُ[1] إلى أحدهما دونَ الآخَرِ .

١٢٥٢ — فأمّا[2] أن يَتوهَّمَ متوهِّمٌ أن فقيهاً عاقلاً يُثبتُ سنةً بخبرِ واحدٍ مرةً ومراراً[3] ، ثم يدعُها بخبرِ مثلِه وأوثقَ[4] ، بلا واحدٍ من هذه الوجوهِ التى تُشَبِّهُ بالتأويل[5] ، كما شُبِّهَ[6] على المتأوِّلين فى القُرآنِ ، وتُهَمَةِ المُخْبِرِ ، أو علمٍ بخبرٍ خِلافِه[7] — : فلا يَجُوز ، ١٢٧
إن شاء الله .

١٢٥٣ — فإن قال قائلٌ : قَلَّ فقيهٌ فى بلدٍ إلاّ وقد رَوَى كثيراً يأخذُ به ، وقليلاً يتركُه ؟

١٢٥٤ — فلا يجوزُ عليه[8] إلاّ مِن الوجه الذى[9] وصفتُ ،

---

(١) فى س و ج « ويذهب » وهو مخالف للأصل .

(٢) فى نسخة ابن جماعة « فإما » بهمزة تحت الألف مضبوطة بالكسرة ، وهو خطأ . وفى س و ج « وأما » وهو مخالف للأصل .

(٣) فى نسخة ابن جماعة و س و ج « أو مراراً » وهو مخالف للأصل .

(٤) فى سائر النسخ « أو أوثق » والألف مزادة فى الأصل ظاهرة الاصطناع .

(٥) كلمة « تشبه » لم تنقط التاء فيها فى الأصل ولكن وضع فوقها ضمة ، ونقطت فى نسخة ابن جماعة ووضع على الباء شدّة ، وهو الصواب الموافق لضبط الأصل . وفى ب و ج « يشبه » وهو غير جيد ، بل خطأ . ثم قد زاد بعضهم فى الأصل بين السطور بعد كلمة « بالتأويل » كلمة « فيها » ، وأثبتت في سائر النسخ ، وزيادتها خطأ فيما أرى .

(٦) « شبه » ضبطت فى الأصل ونسخة ابن جماعة بضمة فوق الشين وشدة فوق الباء . وفى ب « يشبه » .

(٧) هكذا فى الأصل « خلافه » وهو صواب واضح . وفى سائر النسخ « بخلافه » وكتب عليها فى حاشية نسخة ابن جماعة « يخالفه » وفوقها « خ » وبجوارها « صح » . وقد حافظنا على ما فى الأصل .

(٨) قوله « فلا يجوز عليه » الخ هو جواب السؤال .

(٩) فى سائر النسخ « من الوجوه التى » وهو مخالف للأصل .

ومِنْ[1] أن يَرْوِيَ عن رجلٍ من التابعين أو مَن دونَهم قولا لا يلزمه الأخذُ به ، فيكونَ إنما رواه لمعرفة قوله ، لا لأنه حجةٌ عليه ، وافقَهُ أو خالفَه .

١٢٥٥ — فإن لم يَسْلُكْ واحداً من هذه السُّبل فيُعْذَرَ ببعضها ، فقد أخطأ خطأً[2] لاعذر فيه[3] عندنا ، والله أعلم[4] .

١٢٥٦ — [5] فإن قال قائلٌ : هل يفترقُ معنى قولك «حُجَّةٌ» ؟

١٢٥٧ — قيل له إن شاء الله : نعم .

١٢٥٨ — فإن قال[6] : فأَبِنْ ذلك ؟

١٢٥٩ — قلنا : أما ما كان[7] نصَّ كتابٍ بَيِّنٍ أو سنةٍ مجتمَعٍ عليها فالعذرُ فيها[8] مقطوعٌ ، ولا يَسَعُ الشكُّ في واحدٍ منهما ، ومن امتنعَ من قبوله استُتِيبَ .

---

(١) فى سائر النسخ « أو من » وهو مخالف للأصل .

(٢) فى س و ب زيادة « عظيما » وليست فى الأصل ، بل هى مزادة فيه بين السطور بخط آخر . وفى ج بدلها « بينا » وكذلك فى نسخة ابن جماعة ، وكتب بحاشيتها أن فى نسخة «عظيما» .

(٣) فى النسخ المطبوعة « لاعذر له فيه » . وكلمة « له » ليست فى الأصل ، وكتبت بحاشية نسخة ابن جماعة بالحمرة وعليها « صح » .

(٤) هنا بحاشية الأصل « بلغت القراءة [و] السماع فى المجلس الخا [مس] عشر ، وسمع ابنى محمد » . وماوضعناه بين مربعين غير ظاهر الكتابة فى موضعه .

(٥) هنا فى النسخ المطبوعة زيادة « قال الشافعى » .

(٦) فى ج زيادة « قائل » وليست فى الأصل .

(٧) فى ب زيادة « فيه » وليست فى الأصل .

(٨) فى سائر النسخ « فيه » وهو مخالف للاصل .

١٢٦٠ — فأما ما كان من سنةٍ مِن خبرِ الخاصَّةِ الذى قد يَختلفُ الخبرُ فيه ، فيكونُ الخبرُ محتمِلاً للتأويل ، وجاء الخبرُ فيه من طريقِ الأنفرادِ — : فالحجةُ فيه عندى أن يَلْزَمَ العالِمِينَ ، حتى لا يكونَ لهم رَدُّ ما كان منصوصاً منه ، كما يلزمُهم[1] أن يقبلوا شهادةَ العدولِ[2] ، لاَ أنّ ذلك إحاطةٌ كما يكونُ نصُّ الكتابِ وخبرُ العامَّةِ عن رسول الله .

١٢٦١ — ولو شكَّ فى هذا شاكٌّ لم نَقُلْ له : تُبْ ، وقلنا : ليس لك — إن كنتَ عالِماً — أن تَشُكَّ ، كما ليس لك إلاّ أن تقضِيَ بشهادة الشهود العدول ، وإن أمكنَ فيهم الغلطُ ، ولكن تَقْضِي بذلك على الظاهرِ مِن صدقهم ، واللهُ وَلِيُّ ما غابَ عنك منهم .

١٢٦٢ — [3]فقال : فهل تقومُ[4] بالحديثِ المنقطعِ حجةٌ على مَن علمه ؟ وهل يختلفُ المنقطعُ ؟ أو هو وغيرُه سواءٌ ؟

١٢٦٣ — قال الشافعىُّ[5] : فقلتُ له : المنقطعُ مختلفٌ :

١٢٦٤ — فمَن شاهدَ أصحابَ رسولِ الله من التابعينَ ، فحدَّثَ حديثاً منقطعاً عن النبيِّ — : اعتُبِرَ عليه بأُمورٍ :

---

(١) فى ج « كما كان يلزمهم » وكلمة « كان » ليست فى الأصل ، وكتبت فى نسخة ابن جماعة وضرب عليها بالحمرة .

(٢) فى نسخة ابن جماعة « العدل » وهو مخالف للأصل .

(٣) هنا فى ب زيادة « قال » وفى سائر النسخ زيادة « قال الشافعى » . وليست فى الأصل .

(٤) « تقوم » لم تنقط فى الأصل ، ونقطت بالفوقية فى نسخة ابن جماعة و س . وبالياء التحتية فى ب و ج .

(٥) كلمة « الشافعى » لم تذكر فى ب وهى ثابتة فى الأصل وسائر النسخ .

١٢٦٥ — منها : أن يُنْظَرَ إلى ما أَوْسَلَ من الحديث ، فإن شَرِكَهُ[١] فيه الحُفَّاظُ المأمونونَ فأسندوه إلى رسول الله بمثلِ معنى ما رَوَى — : كانت هذه دِلالةً على صحة مَن قَبِل عنه وحِفْظِه .

١٢٦٦ — وإن انفردَ بإرسال حديثٍ لم يَشْرَكْهُ[٢] فيه من يُسْنِدُه قُبِلَ ما يَنفردُ به مِن ذلك .

١٢٦٧ — ويُعْتَبَرُ عليه بأن يُنْظَرَ : هل يوافقُه مُرْسِلٌ[٣] غيرُه ممن قُبِل العلمُ عنه مِن غير رجاله الذين قُبِلَ عنهم ؟

١٢٦٨ — فإن وُجِدَ ذلك كانت دِلالةً يَقْوَى له مرسلُه[٤] ، وهى أضعف من الأُولى .

١٢٦٩ — وإن[٥] لم يُوجد ذلك نُظِر إلى بعض[٦] ما يُرْوَى عن بعض أصحاب رسول الله[٧] قولاً له ، فإن وُجد يُوافقُ ما رَوَى عن

---

(١) « شرك » من باب « فرح » بمعنى « شارك » . وفى س « شاركه » وهو مخالف للأصل وسائر النسخ .

(٢) فى س « لم يشاركه » وهو مخالف للأصل .

(٣) « مرسل » ضبط فى الأصل بكسر السين ، أى راو روى حديثا مرسلا . وضبطه فى نسخة ابن جماعة بفتح السين ، أى حديث مرسل . وما فى الأصل أولى وأصح .

(٤) الضمير فى « له » يعود على الراوى . وفى التركيب شىء من الإغراب والطرافة . وكلة « يقوى » كتبت فى الأصل « يقوا » بالألف كعادته فى أمثالها . ولغرابة التعبير تصرف فيها بعض قارئيه فضرب على الألف وكتب تحتها ياء ونقط أول الفعل من فوق ، لتقرأ « تُقَوِّى » . وبذلك ثبتت فى سائر النسخ .

(٥) فى ب « فإن » وهو مخالف للأصل .

(٦) كلة « بعض » لم تذكر هنا فى ب ، وهى ثابتة فى الأصل وسائر النسخ .

(٧) فى سائر النسخ « أصحاب النبى » وهو مخالف للأصل .

رسول الله[1] كانت فى هذه دِلالةٌ على أنه لم يَأْخذ مُرْسَلَه إلاَّ عن أصلٍ يَصِحُّ ، إن شاء الله[2] .

١٢٧٠ — [3] وكذلك إن وُجد عوامُّ من أهل العلمِ يُفْتُون بمثل معنى ما رَوَى عن النبيِّ .

١٢٧١ — قال الشافعى[4] : ثم يُعْتَبَرُ عليه : بأن يكونَ إذا سَمَّى ١٢٨
من رَوَى عنه لم يُسَمِّ[5] مجهولاً ولا مرغوباً عن الرواية عنه ، فيُستدَلُّ بذلك على صحته فيما رَوَى[6] عنه .

١٢٧٢ — [7] ويكونَ إذا شَرِكَ[8] أحداً من الحفّاظِ فى حديثٍ لم يُخالِفْه، فإن خالفَه وُجدَ[9] حديثُه أنقصَ ـ : كانتْ فى هذه دلائلُ[10] على صحةِ مَخْرَجِ حديثه .

---

(١) فى ب « عن النبي » وهو مخالف للاصل .

(٢) قوله « إن شاء الله » لم يذكر فى ب ، وذكر بدله « والله تعالى أعلم » . وما هنا هو الثابت فى الأصل .

(٣) هنا فى سائر النسخ زيادة « قال الشافعى » .

(٤) قوله «قال الشافعى» ثابت هنا فى الأصل ، ولم يذكر فى سائر النسخ إلا فى س .

(٥) « يسمى » هكذا فى الأصل باثبات حرف العلة مع الجازم .

(٦) فى س و ب « يروى » والذى فى الأصل « روى » ثم ألصق بعضهم ياء فى الراء ، وهى ظاهرة المغايرة .

(٧) هنا فى نسخة ابن جماعة و ب و ج زيادة « قال الشافعى » .

(٨) فى س « شارك » وهو مخالف للأصل .

(٩) فى النسخ المطبوعة « ووجد » . والذى فى الأصل ونسخة ابن جماعة « وجد » ثم كتب بعضهم فى الأصل واواً صغيرة عند رأس الواو ، حتى لقد تقرأ فاء ، وكتب ناسخ نسخة ابن جماعة فوق السطر واواً بين الواو والجيم . والذى فى الأصل صواب ، على إرادة إبدال الجملة الثانية من الأولى .

(١٠) فى سائر النسخ «دلالة» . وما هنا هو الذى فى الأصل ، ثم عبث فيه عابث فكشط الياء قبل اللام وألصق فى طرفها تاء .

١٢٧٣ — ومتى خالفَ ماوصفتُ أضرَّ بحديثه ، حتى لايَسَعَ أحداً منهم قبولُ مُرسَلِه .

١٢٧٤ — قال[١] : وإذا وُجـدت الدلائلُ بصحة حديثه بما وصفتُ أحببنا أن نقبلَ مرسلَه .

١٢٧٥ — ولا نستطيعُ أن نزعُمَ أن الحجةَ تثبتُ بهِ ثبوتَها بالموتَصِلِ[٢] .

١٢٧٦ — وذلك : أن معنى المنقطع مُغَيَّبٌ ، يحتملُ أن يكونَ حُمِلُ عن مَّن يُرغبُ عن الرواية عنه إذا سُمِّيَ ، وأن بعضَ المنقطعاتِ ـ وإن وافقه مرسَلٌ مثلُه ـ فقد يحتملُ أن يكونَ مخرجُها[٣] واحداً ، من حيثُ لو سُمِّيَ[٤] لم يُقْبَلْ ، وأن قولَ بعضِ أصحاب النبيِّ ـ إذا قال برأيه لو وافقه ـ : يَدُلُّ[٥] على صحةِ مَخْرَجِ الحديثِ ، دِلالةً قويةً إذا نُظِرَ فيها ،

---

(١) كلمة « قال » فى الأصل ، ولم تذكر فى النسخ الأخرى .

(٢) فى النسخ المطبوعة « بالمتصل » ، والذى فى الأصل ونسخة ابن جماعة كما هنا ، وكتب عليه فى ابن جماعة « صح » وهذه لغة الحجاز ، كما أوضحناه فيما مضى (ص ٣١) .

(٣) فى ب « مخرجهما » وهو مخالف للأصل .

(٤) فى س و ج « من حديث من لو سمى » وهو مخالف للاصل ، ومثلهما فى نسخة ابن جماعة ، وكتب بحاشيتها مايوافق الأصل على أنه نسخة .

(٥) فى سائر النسخ « لم يدل » وزاد بعضهم حرف «لم» فى الأصل بين السطور . وهو خطأ ، لأن الشافعى يريد بيان المعنى الذى كان عنه المنقطع مغيبا ، مع ترجيح المنقطع عن كبار التابعين إذا وافقه قول بعض الصحابة ، فاتى بوجهى الاحتمال ، الأول : أن موافقة قول الصحابى يدل دلالة قوية على صحته ، والثانى : أنه يمكن أن يكون التابعى سمع الخبر ممن لو سمى لم يقبل ، فلما رأى قول الصحابى يوافقه غلط فيه فظنه أمارة صحته ، فرواه على الإرسال ، ولم يسمّ من حدثه إياه . والكلام صريح واضح ، والتصرف ممن زاد حرف النفى غلط لا وجه له .

ويمكنُ أن يكونَ إنما غَلِطَ به حين سَمِعَ قولَ بعض أصحاب النبيِّ يوافِقُه ، ويحتملُ مثلَ هذا فيمن وافقه من بعض الفقهاء[١] .

١٢٧٧ — [٢]فأمّا مَن بعدَ كبارِ التابعين الذين كثرت مشاهدتهم لبعض أصحابِ رسول الله[٣] — : فلا أَعْلَمُ منهم واحداً يُقْبَلُ مرسَلُه. لأُمورٍ : أحدُها : أنهم أشدُّ تَجَوُّزاً فيمن يَرْوُونَ عنه . والآخَرُ : أنهم[٤] يوجدُ عليهم الدلائلُ فيما أرسلوا بضَعْفِ مَخْرَجِه . والآخَرُ : كثرةُ الإحَالةِ . كان أَمْكَنَ للوَهَمِ وضَعْفِ مَن يُقبل عنه[٥] .

---

(١) هكذا ذهب الشافعي إلى قبول بعض المرسل من حديث كبار التابعين ، لما ذكر من الدلائل ، على تحفظه وتخوّفه منه ، وتصويره احتمال الخطأ فيه تصويراً قويا . ونحن لانوافقه على قبول المرسل أبداً ، سواء فى هذا كبار التابعين وغيرهم ، لأن المرسل مخرجه مجهول ، وراويه الذى أخذه عنه التابعى لانعرف عدله ، فليس بحجة حتى نعرف عدله ، وكذلك القول فى المنقطع كله . قال ابن الصلاح : « وما ذكرناه من سقوط الاحتجاج بالمرسل والحكم بضعفه هو الذى استقرعليه آراء جماعة حفاظ الحديث ونقاد الأثر ، وتداولوه فى تصانيفهم » . وانظر شرحناه على اختصار علوم الحديث لابن كثير (ص ٣٧ — ٤١) والإحكام فى الأصول لابن حزم (ج ٢ ص ٢ — ٦) .

(٢) هنا فى النسخ المطبوعة زيادة « قال الشافعى » .

(٣) فى النسخ المطبوعة « أصحاب النبى » .

(٤) فى نسخة ابن جماعة « أنه » وهو مخالف للأصل .

(٥) فى سائر النسخ « والآخر كثرة الإحالة [فى الأخبار ، وإذا كثرت الإحالة] [فى الأخبار] كان أمكن للوهم » الخ . وزيادة « فى الأخبار » الثانية فى ب وحدها ، والزيادة الأولى كلها فى جميع النسخ ، وزيدت بخط آخر بحاشية الأصل . والذى أراه أنها زيادة غير ضرورية وإن كان المعنى بها له وجه ، وأن ما فى الأصل أصح وأولى . إذ يريد بقوله « كان أمكن للوهم » الخ توجيه ردّ المرسل من غير كبار التابعين ، بعد أن ذكر حالهم فى الرواية ، فى الأمورالثلاثة ، فكأن هذا القول نتيجة لما قبله ، ولذلك ذكره مستقلا ، لم يربطه بما قبله .

١٢٧٨ — [(١)] وقد خَبَرْتُ بعضَ مَن خَبَرْتُ من أهل العلم فرأيتُهم أُتُوا مِن خَصْلَةٍ وضدِّها :

١٢٧٩ — رأيتُ الرجلَ يَقْنَعُ بيسير العلم ، ويُريدُ إلاَّ أن يكونَ[(٢)] مستفيداً إلاّ من جهةٍ قد يَتْرُكُهُ مِن مثلِها أو أرجَحَ ، فيكونُ من أهل التقصير فى العلم .

١٢٨٠ — ورأيتُ مَن[(٣)] عابَ هذه السبيلَ[(٤)] ورَغِبَ فى التوسُّع فى العلم ، مَن دعاه ذلك إلى القبول عن مَّن لو أَمْسَكَ عن القبول عنه كان خيراً له .

١٢٨١ — ورَأيتُ الغفلةَ قد تَدخل على أكثرهم ، فيَقبلُ عن مَّن يَرُدُّ مثلَه وخيراً منه .

١٢٨٢ — ويُدْخَلُ[(٥)] عليه ، فيَقبلُ عن مَّن يَعرفُ ضعفَه ، إذا وافقَ قولاً يقولُه ! ويَرُدُّ حديثَ الثقة ، إذا خالف قولاً يقوله ! !

١٢٨٣ — ويُدخَلُ[(٦)] على بعضهم مِن جهاتٍ .

---

(١) هنا هنا فى سائر النسخ زيادة « قال الشافعى » .

(٢) فى سائر النسخ « أو يريد أن لايكون » وهو مخالف للاصل ، وألف «أو» مزادة فى الأصل بخط مخالف .

(٣) فى سائر النسخ « ممن » والميم ملصقة فى الأصل بالكلمة ، بشكل واضح التصنع .

(٤) فى الأصل « هذه » ثم عبث عابث فجعل الهاء ألفا ، لتقرأ « هذا » وبذلك طبعت فى س و ب مع أن «السبيل» مما يذكر ويؤنث ، وقد جاء فى القرآن بالوجهين . وفى نسخة ابن جماعة و ج « هذه السبل » بالجمع ، وهو مخالف للأصل .

(٥) قوله « ويدخل » منقوط بالتحتية فى الأصل ، فيكون مبنيا لما لم يسم فاعله ، وهو أجود وأصح . وفى نسخة ابن جماعة و ج « وتدخل » وضبطت فى ابن جماعة بفتح التاء وضم الخاء .

(٦) قوله « يدخل » كالذى قبله ، وزيد هنا فى الأصل ضبط الياء بالضم .

١٢٨٤ — ومَن نَظَر فى العلم بخِبْرَةٍ وقِلَّةِ غفلةٍ اسْتَوْحَشَ مِن مرسَلِ كلِّ مَن دونَ كبارِ التابعين ، بدلائلَ ظاهرةٍ فيها .

١٢٨٥ — قال : فلِمَ فرَّقْتَ بين التَّابعين المتقدمين الذين شاهدوا أصحابَ رسولِ الله وبين مَن شاهدَ بعضَهم دونَ بعضٍ ؟

١٢٨٦ — [(١)] فقلتُ : لبُعْدِ إحالةِ مَن لم يُشاهِدْ أكثرَهم .

١٢٨٧ — قال: فلِمَ لا تَقبلُ المرسَلَ منهم ومِن كل فقيهٍ دونَهم ؟

١٢٨٨ — قلتُ[(٢)]: لما وصفتُ .

١٢٨٩ — قال : وهل[(٣)] تَجِدُ حديثاً تَبْلُغُ به رسولَ الله ١٢٩
مرسَلاً عن ثقةٍ لم يَقُلْ أحدٌ من أهل الفقه بهِ ؟

١٢٩٠ — قلتُ : نعَمْ ، أخبرنا سفيانُ[(٤)] عن محمد بن المنكدر : «أن رجلاً جاء إلى النبيِّ[(٥)] فقال : يارسولَ الله ، إن لى مالاً وعيالاً ، وإن لأبى مالاً وعيالاً ، وإنه يريدُ أن يأخذَ مالى فيُطْعِمَهُ عيالَه . فقال رسولُ الله : أنت ومالُكَ لأبيك »[(٦)] .

---

(١) هنا فى سائر النسخ زيادة « قال الشافعى » .
(٢) فى ب « فقلت » وهو مخالف للأصل .
(٣) فى سائر النسخ « فهل » وهو مخالف للأصل .
(٤) فى النسخ ماعدا ب زيادة « بن عيينة » وليست في الأصل .
(٥) فى س و ج « إلى رسول الله » وما هنا هو الذى فى الأصل .
(٦) الحديث من هذا الطريق مرسل ضعيف ، وقد ورد من طرق أخرى ضعاف ، أشار إليها السيوطى فى الجامع الصغير (رقم ٢٧١٢) . وفى كشف الخفا روايات أخرى له، يؤخذ منها أنه أصلا صحيحا (ج١ ص٢٠٧ــ٢٠٩ رقم٦٢٨) وقد روى أحمد فى المسند عن يحيى القطان : «ثنا عبيد الله بن الأخنس حدثنى عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال : أتى أعرابىٌّ رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : إن أبى يريد أن يجتاح مالى . قال : أنت ومالك لوالدك ، إن أطيب ما أكلتم من كسبكم ، وإن أولادكم من

١٢٩١ — [1]فقال : أمّا نحن فلا نأخذُ بهذا . ولكن مِن أصحابك مَن يأخذُ بهِ ؟

١٢٩٢ — فقلتُ[2]: لا ، لأن من أخذ بهذا جَعلَ للأَب الموسرِ أن يأخذَ مالَ ابنِه .

١٢٩٣ — قال : أجَلْ ، ومايقولُ بهذا أحدٌ . فلِمَ خَالفَه الناسُ ؟

١٢٩٤ — قلتُ : لأنه لا يَثبتُ عن النبيّ ، وأن اللهَ لمّا فَرض للأبِ ميراثَه من ابنه ، فجَعَله كوارثٍ غيرِه ، فقد[3] يكونُ أقلَّ حَظًّا من كثيرٍ من الورثةِ ـ : دلَّ ذلك على أن ابنَه مالكٌ للمالِ دونَه .

١٢٩٥ — قال : فمحمدُ بن المنكدرِ عندَكم غايةٌ فى الثقةِ ؟

١٢٩٦ — قلتُ : أَجَلْ ، والفضلِ فى الدين والورعِ ، ولكنّا لانَدرى عن مَّن قَبِلَ هذا الحديثَ .

١٢٩٧ — وقد وصفتُ لك الشاهدين العدلين يشهدانِ على

كسبكم ، فكلوه هنيئا » . ورواه أيضا عن عفان عن يزيد بن زريع عن حبيب المعلم عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده . وهذان إسنادان صحيحان . ورواه مختصراً باسناد ثالث فيه بعض المتكلم فيهم . وهى فى المسند (رقم ٦٦٧٨ و ٧٠٠١ و ٦٩٠٢ ج ٢ ص ١٧٩ و ٢١٤ و ٢٠٤) .

ثم إن بحاشية نسخة ابن جماعة هنا ما نصه : «قال البيهقى رحمه الله فى كتاب المدخل حديث ابن المنكدر قد رواه بعض الناس عن ابن المنكدر عن جابر عن النبى صلى الله عليه وسلم موصولاً ، إلا أنه ضعيف وخطأ ، والمحفوظ أنه مرسل ، وقوله : إن لأبى مالاً ـ : ليس فى رواية من وصل هذا الحديث من طريق آخر عن عائشة ، ولا فى الروايات المشهورة عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده » .

(١) زاد بعضهم فى الأصل بين السطور هنا كلمة « قال » .

(٢) فى سائر النسخ « قلت » وهو مخالف للأصل .

(٣) فى سائر النسخ « وقد » وهو مخالف للأصل .

الرجلِ[1] فلا تُقبل شهادتُهما حتى يُعَدِّلاهُما أو يُعَدِّلَهما غيرُهما .

١٢٩٨ — قال : فتَذكرُ مِن حديثكم مثلَ هذا ؟

١٢٩٩ — قلتُ : نعم ، أخبرنا الثقةُ عن ابن أبي ذئبٍ عن ابن شهابٍ : « أن رسولَ الله أَمَرَ رجلاً ضحك فى الصلاة أن يُعيدَ الوُضوءَ والصلاةَ » .

١٣٠٠ — فلم نَقْبَلْ هذا ، لأنه مرسلٌ .

١٣٠١ — ثم أخبرنا الثقةُ[2] عن مَعْمَرٍ عن ابن شهابٍ عن سليمانَ بن أَرْقَمَ عن الحسنِ عن النبيِّ : بهذا الحديثِ .

١٣٠٢ — وابنُ شهاب عندنا إمامٌ فى الحديثِ والتخييرِ[3] وثِقَةِ الرِّجالِ ، إنما[4] يُسَمِّى بعضَ أصحابِ النبيِّ ، ثم خيارَ التابعين[5] ، ولا نعلمُ محدِّثاً يُسَمِّى أَفضَلَ ولا أشهرَ ممن يُحَدِّثُ عنه ابنُ شهابٍ .

١٣٠٣ — قال : فأنى تُراه[6] أَتَى فى قَبُولِهِ عن سليمانَ بن أرقمَ ؟

---

(١) فى النسخ المطبوعة « الرجلين » وما هنا هو الذى فى الأصل ، وكذلك نسخة ابن جماعة ، ولكن كتب بحاشيتها « الرجلين » وعليها علامة نسخة .

(٢) ذكر الزيلعى فى نصب الراية (ج ١ ص ٥٢) أن الثقة هنا هو يحيى بن حسان .

(٣) « التخيير » بالخاء المعجمة ، واضحة النقط فى الأصل ونسخة ابن جماعة ، يعنى فى اختيار الثقات الذين يروى عنهم . وفى ب « التحبير » بالحاء المهملة وبعدها باء موحدة ، وهو تصحيف ليس له معنى هنا !

(٤) فى ب « وإنما » والواو ليست فى الأصل ولا فى سائر النسخ .

(٥) فى ب « ثم كبار التابعين » وهو مخالف للأصل .

(٦) فى سائر النسخ « فإنا نَرَاهُ » وهو خطأ وتصحيف . وإنما كتب فى الأصل « فإنا » بالألف على عادته فى كتابة مثله ، و « تراه » منقوطة التاء بنقطتين من فوق ، وعليها ضمة . والمعنى : من أىّ وجه تراه غلط فى هذا حتى قبل عن سليمان بن أرقم .

١٣٠٤ — [(١)] رآهُ رجلاً من أهل المروءة[(٢)] والعقلِ، فقَبِلَ عنه، وأحْسَنَ الظنَّ به، فسَكتَ عن اسمه، إمّا لأنه أصْغَرُ منه، وإمّا لغير ذلك، وسأله مَعْمَرٌ عن حديثه عنه فأسنَدَه له[(٣)].

١٣٠٥ — فلمَّا أمكنَ فى ابن شهابٍ أن يكونَ[(٤)] يَرْوِى عن سليمانَ[(٥)]، مع ماوصفتُ به ابنَ شهابٍ ـ: لم يُؤْمَنْ مثلُ هذا على غيرِه.

١٣٠٦ — قال: فهل تَجِدُ لرسول الله سنةً ثابتةً من جهة الاتّصالِ خالفَها الناسُ كلُّهم؟

١٣٠٧ — قلتُ: لا، ولكن قد أَجِدُ الناسَ مختلفين فيها: منهم مَن يقولُ بها، ومنهم مَن يقولُ بخلافها. فأمَّا سنةٌ[(٦)] يكونون مجتمعين على القول بخلافها فلم أجدها قَطُّ، كما وجدتُّ المرسَلَ عن رسول الله.

١٣٠٨ — قال الشافعى: وقلتُ له: أنتَ تسأَلُ عن الحجة

---

(١) هنا فى النسخ زيادة «قلت» وهى مزادة فى الأصل بين السطور بخط آخر، وحذفناها لأن الشافعى يحذف القول ويثبته، ونحن نثبت مافى الأصل. وقوله «رآه» الخ هو جواب السؤال.

(٢) فى النسخ المطبوعة «من أهل العلم والمروءة». وزيادة «العلم و» ليست فى الأصل ولا فى نسخة ابن جماعة.

(٣) حديث الأمر بالوضوء من الضحك فى الصلاة ورد من طرق كثيرة، كلها ضعيف، ليس يحتج أهل العلم بالحديث بمثلها. وقد أطال الكلام على طرقه الحافظ الزيلعى فى نصب الراية (ج ١ ص ٤٧ ـ ٥٣ من طبعة مصر). وسليمان بن أرقم ضعيف جدا.

(٤) كلمة «يكون» لم تذكر فى س و ج. وهى ثابتة فى الأصل ونسخة ابن جماعة و ب.

(٥) فى النسخ المطبوعة زيادة «بن أرقم» وليست فى الأصل ولا فى ابن جماعة.

(٦) فى النسخ كلها زيادة «ثابتة» وهى مزادة فى الأصل بين السطور بخط آخر.

فى رَدِّ المرسلِ وتَرُدُّه ، ثم تُجاوِزُ فتَرُدُّ المُسْنَدَ الذى يلزَمُكَ عندنا ١٣٠
الأخذُ به[١] ! !

[باب الإجماع][٢]

١٣٠٩ — قال الشافعى : فقال[٣] لى قائلٌ : قد فهمتُ مذهبَك فى أحكامِ الله ثم أحكامِ رسولِه ، وأنّ مَن قَبِلَ عن رسول الله فعَنِ اللهِ قَبِلَ ، بأن الله[٤] افترضَ طاعةَ رسوله[٥] ، وقامت الحجةُ بما قلتَ بأن لايَحِلُّ لمسلمٍ عَلِمَ كتابًا ولا سنةً أن يقولَ بخلافِ واحدٍ منهما ، وعلمتُ[٦] أن هذا فرضُ الله . فما حُجَّتُكَ فى أن تَتْبَعَ ما اجتمع[٧] الناسُ عليه ، مما ليس فيه نصُّ حكمٍ لله ، ولم يَحكُوه عن النبىِّ ؟ أتَزْعُمُ ما[٨] يقولُ غيرُك أن إجماعهم لا يكونُ أبداً إلاَّ على سُنَّة ثابتة وإن لمْ يَحْكُوها ؟ !

---

(١) هذا أحسن تقريع لمن ردّ السنن الصحيحة بالهوى والرأى ، أو بالتقليد والعصبية . رحم الله الشافعى ، فقد جاهد فى نصر السنة جهاداً كبيراً .

(٢) العنوان لم يذكر فى الأصل ، وثبت فى النسخ المطبوعة ، وكتب بحاشية نسخة ابن جماعة . وقد رأينا إثباته مع بيان زيادته ، فصلا بين أنواع الكلام .

(٣) فى ب « قال » وهو مخالف للأصل .

(٤) الباء للتعليل . وفى نسخة ابن جماعة « فان الله » ، وفى حاشيتها نسخة وفى س و ج « لأن الله » وكله مخالف للأصل .

(٥) فى س و ج « طاعة رسول الله » . وهو مخالف للأصل .

(٦) فى ب « وقد علمت » وهو مخالف للأصل .

(٧) فى س و ج « أجمع » وهو مخالف للأصل .

(٨) فى ج « بما » وكذلك فى نسخة ابن جماعة ، وفى حاشيتها نسخة كالأصل .